الأمم المتحدة

A/56/PV.44

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٤٤**

السبت، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب برؤساء الدول والحكومات، وبرؤساء الوفود الآخرين الذين اجتمعوا هنا من أجل المناقشة العامة في هذا الوقت الهام المليء بالتحديات. وقد شد من عزيمتي بوجه خاص هذا المستوى الرفيع للمشاركة من جميع الدول الأعضاء بالرغم من تغيير موعد المناقشة العامة. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن امتناني للترتيبات الخاصة التي أجراها بلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، ومدينتنا المضيفة، نيويورك، لكفالة توفير الحد الأقصى من الراحة والأمن لجميع المشتركين.

إن الاعتداءات الإرهابية الشائنة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر كانت مأساة لا توصف لا بالنسبة للولايات المتحدة فحسب، وإنما بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. فقد أثرت تأثيرا عميقا في عمل الأمم المتحدة، واضطرتنا إلى تأجيل وتغيير مواعيد مناسبات مختلفة، بما في ذلك، بدء الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وقد تعين تأجيل المناقشة العامة سبعة أسابيع والدورة الاستثنائية بشأن الطفل فترة أطول بكثير. ومن ثم، فإن افتتاح المناقشة العامة اليوم يحمل معه معنى خاصا وشعورا متجددا بالمسؤولية على السواء.

إن الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة في الشهرين الماضيين تقدم دليلا على ردنا الموحد على التحدي. فبداية من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في ١٢ أيلول/سبتمبر والقرارين الهامين اللذين اتخذهما مجلس الأمن، قمنا بالتحرك بسرعة وتصميم للتصدي لمسألة الإرهاب التي هيمنت على ما سواها. وقد حققت اللجنة السادسة كذلك، تقدما نحو الانتهاء من وضع اتفاقية شاملة حول الإرهاب. وإني أنتهز هذه المناسبة لأناشد الدول الأعضاء مواصلة تعزيز التعاون للتعجيل بإبرام الاتفاقية.

إلا أن عملنا لم يقتصر بأي شكل من الأشكال على مسألة الإرهاب. فقد تصرفت الدول الأعضاء، بالنظر إلى ضيق الوقت بعد ١١ أيلول/سبتمبر، بمزيد من الانسجام والسرعة لمعالجة المسائل الواسعة النطاق التي تحظى باهتمام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-63180 (A)
0163180

عالمي. وإني أهنئ الوفود على ما حققته حتى الآن وأحثها على الاستمرار بالروح نفسها.

بالنسبة للأمم المتحدة، تميز الشهران الماضيان أيضا بتطور فريد مطمئن مشجع. فلقد ابتهجنا جميعا وأحسسنا بالشرف لّما علمنا بمنح الأمم المتحدة بالاشتراك مع أمينها العام كوفي عنان جائزة نوبل للسلام. وأعتقد بأن هذه الجائزة ينبغي أن تعتبر بمثابة اعتراف بالإنجازات السابقة ودعوة إلى بذل المزيد من الجهود في المستقبل على السواء. إنها مسؤولية ثقيلة ستحتل المركز الأول في ذهني عندما سأسافر إلى أوسلو في كانون الأول/ديسمبر، مع أميننا العام، لاستلام الجائزة باسم الأمم المتحدة.

إن المسائل التي سنتناولها خلال الأسبوع القادم في هذه القاعة تحظى باهتمام وإلحاح كبيرين نظرا للظروف الدولية الراهنة. ولذلك، فإنني أود أن ألتمس التعاون الكامل من جميع المشتركين لكفالة الخروج بنتيجة مثمرة تناسب توقعاتنا الرفيعة والمثل التي تناضل الأمم المتحدة من أجلها.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

بيان من الأمين العام

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أرحب بجميع الذين حضروا إلى نيويورك من أجل المناقشة العامة، وخاصة رئيس بلدنا المضيف.

إننا نجتمع بعد نحو سبعة أسابيع من الموعد الذي كنا نعتزمه – وكلنا يعرف السبب.

لا توجد كلمات يمكن أن تعبر عن اشمئزازنا وحزننا للخسارة الطائشة التي منينا بها في الأرواح البشرية يوم ١١ أيلول/سبتمبر. إننا نشاطر بلدنا المضيف ومدينتنا المضيفة ما ألم بهما من آلام وأحزان. وإننا، مثلهما، مصممون على التغلب على القوى التي أصابتنا بهذه المحنة. إن الأمم المتحدة هي بالفعل ''الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية بأسرها''، كما أعلن رؤساء دولنا وحكوماتنا في العام الماضي، ونادرا ما كانت الحاجة إليها مفهومة على نحو أوسع. وعندما تتعرض أي أسرة للاعتداء، يجتمع أفرادها في دارهم المشتركة لتقرير ما ينبغي عمله.

منذ اليوم الأول الذي تلى الكارثة، وبينما قام الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة في بلدانهم ومناطقهم، كان ممثلوهم يعملون – بالإعراب أولا عن إدانتهم وتصميمهم، ثم بالقيام بتحديد الطريقة التي يستطيع العالم بها أن يحمي نفسه. وكانت الأمم المتحدة أيضا تبذل قصاراها لتخفيف معاناة شعب أفغانستان ومساعدته على التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة عريضة القاعدة.

ويشعر المرء بإغراء القول بأننا يجب أن نركز كل طاقاتنا الآن على الكفاح ضد الإرهاب والمسائل التي تتصل به اتصالا مباشرا. غير أننا إذا فعلنا ذلك إنما نكون قد أعطينا الإرهابيين نوعا من النصر.

دعونا نتذكر أن ما من قضية من القضايا التي كانت تواجهنا يوم ١٠ أيلول/سبتمبر أصبحت أقل إلحاحا. فعدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا لم ينقص. وعدد الناس الذين يموتون بسبب الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض التي يمكن الوقاية منها لم ينقص. والعوامل التي تتسبب في زحف الصحراء ، وفي خسارة التنوع الإحيائي، وفي احترار الغلاف الجوي للأرض لم تنقص. وفي العديد من أنحاء العالم المصابة بشرور الحرب، لم يتوقف قتل الأبرياء أو بتر أطرافهم، أو جرهم من منازلهم أو طردهم منها.

أقول بإيجاز يا أصدقائي، إن خطة السلام والتنمية وحقوق الإنسان التي وردت في إعلان الألفية لا تقل إلحاحا. بل أنها، على العكس، اكتست إلحاحا جديدا. ونادرا ماكان

خطر التفرقة في صفوف الأسرة البشرية، وضرورة مقاومة هذا الخطر مفهوما بوضوح أكبر.

إننا نواجه مستقبلين محتملين: صدام بين ما يسمى بالحضارات مدمر للجميع بالاستناد إلى تضخيم الخلافات الدينية والثقافية، أو مجتمع عالمي، يحترم التنوع وتضرب جذوره في أعماق القيم العالمية. ويجب أن يكون الخيار الثاني خيارنا، إلا أننا لا نستطيع تحقيقه إلا إذا أتحنا أملا حقيقيا للبلايين الواقعين في شراك الفقر والصراع والمرض. وهذا هو سبب الأهمية البالغة التي يتسم بها الاجتماع الحالي لمنظمة التجارة العالمية. ولم تكن الحاجة في أي وقت مضى إلى الاتفاق بين الأمم غنيها وفقيرها على قواعد النظام التجاري الدولي أمس منها الآن.

إلا أن الأكثر حسما سيكون استفادة الدول الأعضاء من هذه المنظمة في السنوات القادمة. واسمحوا لي أن أشير إلى بعض المبادئ الأساسية التي أعتقد أن عملنا يجب أن يهتدي بها.

أولا، يجب أن تناضل الأمم المتحدة دوما في سبيل سيادة القانون في الشؤون الدولية والشؤون الداخلية.

ثانيا، يجب أن نتعلق بمؤسساتنا وإجراءاتنا المتعددة الأطراف واستعمالها إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا، يجب أن تضع الأمم المتحدة البشر في صميم كل عمل تقوم به، وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم وتحقيق إمكانياتهم كاملة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في عالم من الدول الفعالة التي تخضع للمساءلة وتستعمل سيادتها كوسيلة لكفالة أمن شعوبها ودعم حقوقها لا كوسيلة لانتهاكها.

رابعاً، يجب أن تتضافر جميع الجهات الفاعلة في العمل سعياً إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وينبغي للأمم المتحدة أن تركز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. فبينما يتوافر لدى الآخرين أكثر مما يتوافر لها من الدراية الفنية والموارد، يجب عليها أن تكفل قيامهم باستخدامهما على نحو يلبي الاحتياجات المشتركة للبشرية. وبعبارة أخرى، يجب عليها أن تمد يدها إلى الشركاء على أوسع نطاق ممكن.

أخيرا، يجب أن تحسّن الأمم المتحدة أداءها في كل ما تفعله. ويجب أن نواصل النهوض بقدرتنا على تزويد الأعضاء بالخدمة التي يتوقعونها، وعلى الوفاء بالأولويات التي يحددها الأعضاء.

واسمحوا لي الآن بأن أذكر أربع مسائل ملحّة، سيكون أداؤكم حاسماً فيما يتعلق بها. أولها القضاء على الفقر المدقع. لقد عقد رؤساء الدول والحكومات العزم في إعلان الألفية على أن يخفضوا إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، والذين يعانون الجوع، والذين لا يستطيعون الحصول على المياه الصالحة للشرب أو لا قبل لهم بتحمل كلفتها. ويمثل تحقيق هذا الهدف مسؤولية مشتركة. ويتعين على البلدان النامية أن تفعل الكثير. غير أنها يلزمها الحصول على معونة سخية من البلدان المتقدمة النمو لكي تبلغ النقطة التي يمكن لها عندها الاستفادة حقا من الفرص التي تتيحها السوق. وسأبذل قصارى جهدي لضمان التصدي لتلك المسألة الأساسية.

ثانيا، سأكثف التزامي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي تعهد رؤساء دولنا وحكوماتنا بوقف انتشاره والبدء في عكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. ولكي نحظى بأي أمل في الوفاء بذلك التعهد، يجب علينا جميعاً أن نجعل منه أولوية حقيقية في السنوات المقبلة.

ثالثا، سأواصل وأعزز التركيز في عملنا على اتقاء الصراعات الفتاكة. ويجب ألا ننتظر بلا مبالاة إلى أن تندلع الأزمات، بل يجب أن نعالج الأسباب الجذرية للعنف السياسي.

ويلزمنا نظم للحكم تعزز حرية التعبير والعدالة الاجتماعية، مع توفيرها الحماية للحريات المدنية وحقوق الأقليات. ويجب أن نتصدى للتفاوت الجسيم في الفرص، الذي يضع فاصلا عميقا بين الناس في مناطق العالم المختلفة، وأحيانا في المناطق المختلفة داخل البلد الواحد.

رابعا، انظر بمنتهى الجدية إلى التعهد المقطوع في إعلان الألفية بتجنيب

"أبنائنا وأحفادنا من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو لا رجعة فيه، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتهم."(القرار ٥٥/٢، الفقرة ٢١)

يجب أن نضع مسألة الاستدامة حيث يجب أن تكون، وذلك في مكان المركز من عملية صنع السياسات.

الخيط المشترك الذي يربط كل هذه المسائل هو ضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأفريقيا هي المنطقة التي تشكل فيها جميع هذه الحقوق أكبر تحدٍ لها. وإني لمصرّ على إدماج حقوق الإنسان في كل جانب من جوانب عملنا بدرجة تفوق حتى ما فعلناه حتى الآن. وأعتزم، استرشادا بما جاء في إعلان الألفية، أن أكفل دعم الأمم المتحدة الكامل للأولويات التي حددها الزعماء الأفريقيون في الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية.

وسوف نتناول جميع هذه المسائل لا محالة، يوما بعد يوم، على مدى السنوات الخمس القادمة. ولكن ثمة مناسبتين في السنة المقبلة أريد أن أوجه اهتمام الجمعية إليهما بصفة خاصة، هما المؤتمر المعني بتمويل التنمية في آذار/مارس، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر.

ومن شأن هذين الاجتماعين، إذا جرى الإعداد لهما وإدارتهما على النحو الملائم، أن يمثلا نقطة تحول حقيقية في كفاحنا من أجل استئصال شأفة الفقر وتحقيق تنمية مستدامة حقيقية. وسأفعل كل ما في وسعي لكفالة نجاحهما. واسمحوا لي بمناشدتكم أن تفعلوا نفس الشيء.

اسمحوا لي بالانتقال الآن إلى آخر المبادئ الأساسية التي أشرت إليها، وهو أن تحسّن هذه المنظمة أداءها في كل ما تفعله.

لقد عملتُ مع الأعضاء خلال فترة ولايتي الأولى على النهوض بالكفاءة والتنسيق في الأمانة العامة، وعلى زيادة التماسك في صفوف أسرة الأمم المتحدة.

فهل أنجزنا شيئا. نعم أنجزنا. فمنظمتنا أفضل وأكثر فعالية مما كانت عليه قبل خمسة أعوام. وقد تحسنت حالتها المالية أخيرا، بفضل سداد كثير من الدول الأعضاء لكامل المبالغ المستحقة عليها، ودفع البعض منها قدرا لا بأس به من مدفوعاتها المتأخرة. فلنضعها في المستقبل على قاعدة مالية راسخة.

ولكن هل نجحنا في إعطاء شعوب العالم الأداة الفعالة التي تحتاجها؟ لا، لم نفعل. يلزمنا أن نجلس معا ونتدبر من جديد كيفية أدائنا لعملنا، وما إذا كان نظامنا أهلا للمهام الملقاة على عاتقه.

فهل كرسنا حقا، على سبيل المثال، مواردنا وطاقاتنا للأولويات التي حددها لنا الأعضاء؟ وكيف يمكن النهوض بتنظيم إسهامات المجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص؟ وكيف يتسنى للأمم المتحدة أن تؤدي وظائفها بمزيد من الفعالية ككيان واحد في كل بلد تعمل فيه؟ وكيف يمكن لنا أن نكفل لا اجتذاب أفضل الموظفين فحسب، بل أيضا تشجيع الموظفين من كافة المستويات على التفكير والتصرف الابتكاري؟

قد يبدو أنني أنهي كلامي بعبارة تفتقر إلى عناصر التشويق. لكن سكان العالم سوف يحكمون علينا بناء على

مقدرتنا على أداء مهام محددة، وليس بالخطب الرنانة التي نلقيها، ولا بعدد القرارات التي نعتمدها، بل بنوعية تلك القرارات، وجودة الخدمة التي نوفرها.

فلنقرر إذن من أجل كل من نرجو أن ننقذهم، سواء من الإرهاب، أو من الحرب، أو من الفقر، أو من المرض، أو من التدهور البيئي، أننا لا نرضى بشيء سوى الأفضل. ولنجهز أنفسنا بحيث يكون الأفضل هو ما نقدمه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل أن نستمع إلى المتكلم التالي، أود أن أناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تقصر بياناتها على ١٥ دقيقة حتى يمكن الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين في كل جلسة من جلسات المناقشة العامة على مدى فترة الأيام السبعة خلال الجلسة المعنية.

خطاب فخامة السيد فرناندو إنريكي كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لصاحب الفخامة فرناندو إنريكي كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطحب السيد فرناندو إنريكي كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو إنريكي كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاردوسو (تكلم بالبرتغالية، والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أحييكم، السيد الرئيس، وأعرب عن تقديري لجمهورية كوريا، التي تقدم للعالم نموذجا للتفاني من أجل قضية السلام والتنمية.

وإني أؤكد من جديد إعجابي بالأمين العام كوفي عنان الذي نال بحق، إلى جانب الأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام. وإننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى ما يتحلى به من رؤية واضحة وشجاعة في السعي إلى بناء نظام دولي سلمي وديمقراطي بالاستناد إلى التضامن. إن المتعصبين وحدهم هم الذين لا يعترفون بالمهمة العظيمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وكوفي عنان.

وفي تقليد يعود إلى بداية هذه المنظمة، يخصص شهر أيلول/سبتمبر في نيويورك للاحتفال بالحوار الذي يتجلى في افتتاح المناقشة العامة لهذه الجمعية العامة. ولم يكن الأمر كذلك هذه السنة. ففي نيويورك وفي واشنطن، اتسم شهر أيلول/سبتمبر بإنكار هذا الحوار والتفاهم بين الشعوب: بالعنف الغاشم الذي نجم عن ارتكاب اعتداء بغيض وغادر ضد الولايات المتحدة الأمريكية وضد جميع الشعوب المحبة للسلام والحرية.

لقد جاءت هذه الجريمة عملا عدوانيا ضد مدينة ربما كانت أكثر من أي مدينة أخرى، رمزا للمدينة العالمية؛ مدينة رحبت بالمهاجرين من جميع الأنحاء، كاليهود الهولنديين من أصل برتغالي، الذين غادروا البرازيل في القرن السابع عشر إلى ما كان يسمى نيو أمستردام.

ولقد نمت نيويورك وازدهرت ووصلت إلى مرحلة النضج مسترشدة بقيم التعددية. وأصبحت عظيمة، وحظيت بالإعجاب، لا بسبب تراثها اليهودي والأنكلوسكسوني فحسب، وإنما أيضا بسبب الوجود العربي واللاتيني والأفريقي والكاريبي والآسيوي فيها. وكانت اعتداءات

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عدوانا على جميع تلك التقاليد – عدوانا على الإنسانية.

ونظرا لأنني أول رئيس دولة يتكلم في المناقشة العامة للجمعية العامة، فإني أود أن أكون واضحا جدا. وكما سنحت لي الفرصة للقول صباح اليوم الذي وقعت فيه الاعتداءات المروعة، وكما سبق لي أن ذكرت أثناء محادثاتي مع الرئيس جورج دبليو. بوش، أقول إن البرازيل تعرب لشعب الولايات المتحدة عن تضامنها ودعمها الكاملين في ردها على الإرهاب.

إن نصف الكرة الأمريكي بأسره، وفقا لفهمنا، قد تعرض للعدوان. وهذا هو السبب في اقتراحنا عقد اجتماع للجهاز الاستشاري التابع لمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة. فالإرهاب يتنكر لكل ما تعمل الأمم المتحدة من أجله. إنه يدمر مبادئ السلوك المتحضر في حد ذاتها. إنه يعزز الخوف، ويهدد أمن وسلام جميع البلدان.

وضحايا أي عمل من أعمال الإرهاب لن يطويهم النسيان؛ ولن يظل مرتكبوا هذه الأعمال دون عقاب، سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو الدول التي توفر لهم الدعم. وسوف يتصدى التحالف الوطيد المؤلف من جميع الشعوب الحرة لمقاومة مسيرة الحماقة بكل قوة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بحق الدول الأعضاء في التصرف دفاعا عن النفس. ليس هذا محل شك. لكن اسمحوا لنا أن نضع في اعتبارنا أن الكفاح ضد الإرهاب لا يمكن أن يعتمد حصرا على فعالية تدابير الدفاع عن النفس أو على استعمال القوة العسكرية من جانب دول منفردة.

في عام ١٩٤٥، التزمت الأمم المتحدة بالمهمة المتمثلة في إرساء أسس السلام وحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فالحرب دائما تتسبب في خسارة هائلة في الأرواح البشرية – خسارة في الأرواح التي تزهق والأرواح التي يسيطر عليها الخوف والرغبة في الفرار. إن ذلك يبرز مسؤولية الإرهابيين عما يحدث اليوم. وتأمل البرازيل، بالرغم من هذه الظروف، في ألا تتأثر جهود المساعدة الإنسانية في أفغانستان. علاوة على ذلك، فإننا نرحب، قدر المستطاع، باللاجئين الذين يرغبون في الاستيطان في بلدنا.

بعض الأمور قد تكون واضحة، إلا أنها تستحق التكرار. فالكفاح ضد الإرهاب، كما ذكر الأمين العام كوفي عنان، ليس صداما بين الحضارات ويجب ألا يصبح كذلك على الإطلاق، ناهيك عن أن يكون صداما بين الديانات. وليس هناك حضارة من الحضارات التي أثْرت كوكبنا الأرضي وأضفت عليه الطابع الإنساني لم تعرف خلال تجربتها التاريخية، سلسلة من أحداث العنف والإرهاب.

إن المشاكل التي تتصل بالجريمة وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال حول العالم هي من الشرور التي تتصل بالإرهاب والتي لا بد من استئصالها. وإنني من على هذه المنصة أود أن أدعو إلى حملة عالمية لتوعية الجماهير لجعل مستعملي المخدرات في جميع البلدان يدركون أنهم يساعدون على تمويل الإرهاب – ولو عن غير قصد.

وإذا كنا نود أن نكبح تدفق الموارد إلى الشبكات الإرهابية التي تنشر الموت والدمار، فمن الجوهري أن نعمل على لجم استعمال المخدرات في مجتمعاتنا إلى حد كبير. علاوة على ذلك، يجب علينا ألا نسمح باستعمال الخلافات الموجودة بين نظم الضرائب الوطنية في مختلف البلدان كأداة لتشجيع هروب رؤوس الأموال، بما يضر بالتنمية الاقتصادية، أو يساعد على تمويل الجريمة المنظمة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وإذا كان وجود الملاذات الضريبية لا ينفصل عن هذه المشاكل، فينبغي عندئذ ألا يكون هناك ملاذات

ضريبية. وعلينا أن نضع حدا لمثل هذه الملاذات الآمنة للفساد والإرهاب، التي لا تزال بعض الحكومات حتى الآن تتساهل معها.

ومن الطبيعي، منذ ١١ أيلول/سبتمبر، أن تولى مسائل الأمن الدولي أولوية عليا. ومع ذلك، فإنه يجب ألا نسمح للإرهاب أن يعوق المناقشة بشأن التعاون وغير ذلك من المسائل التي تحظى باهتمام عالمي. فالطريق نحو المستقبل يقتضي تسخير قوى العولمة من أجل السعي إلى تحقيق السلام الدائم - سلام يوطد لا عن طريق الخوف، وإنما عن طريق قبول جميع البلدان طوعا لنظام دولي عادل.

ولقد عملت فيما يتعلق بهذا الموضوع، على حشد العديد من زعماء العالم. وتود البرازيل أن تقوم بدورها لكفالة ألا يضيع العالم الفرص التي تتيحها لنا الأزمة الراهنة. فلنركز على واجبنا الأساسي المتمثل في تعزيز التنمية. ولقد شاب عملية العولمة شعور بعدم الارتياح لا يمكن إنكاره. وإنني لا أشير إلى الانزعاج الإيديولوجي لأولئك الذين يعارضون العولمة على أساس المبدأ أو الذين يرفضون فكرة القيم العالمية التي توحي بالحرية واحترام حقوق الإنسان. وبدلا من ذلك، أفكر في أن العولمة لم ترقَ إلى ما وعدت به. فهناك عجز في الحكم على الصعيد الدولي، ناجم عن عجز ديمقراطي. ولن تكون العولمة مستدامة إلا إذا تم إثراؤها بشعور من العدل. وينبغي أن يكون هدفنا ''العولمة في التضامن''، بدلا من العولمة اللامتناسقة القائمة اليوم.

وفي ميدان التجارة، حان الوقت لترجمة المفاوضات المتعددة الأطراف إلى زيادة إمكانية وصول البضائع من البلدان النامية إلى الأسواق الأكثر ازدهارا. وتقع على عاتق الاجتماع الوزاري في الدوحة مسؤولية ثقيلة وهي: كفالة جعل الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف جولة إنمائية. ولبلوغ هذا الهدف، من الجوهري إيلاء الأولوية للمسائل التي تفضي أكثر من غيرها إلى تفكيك الممارسات والحواجز الحمائية في البلدان المتقدمة النمو.

ولقد كانت البرازيل رائدة في المفاوضات الرامية إلى كفالة زيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين الأحوال الإنسانية في الكفاح ضد المرض. وسوف نسعى إلى تحقيق توازن بين متطلبات حقوق ملكية براءات الاختراع وواجب توفير الرعاية لأشد من يحتاج إليها. وإننا نحبذ ممارسات السوق وحماية الملكية الفكرية، لكن ليس على حساب الأرواح البشرية. هذه نقطة يجب تحديدها بعناية: يجب أن تعلو الحياة على المصالح المادية.

ويجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز إذا أريد لها أن تتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن يخصص قدر أكبر من الموارد لصندوق النقد الدولي لتمكينه من العمل كمقرض في الملاذ الأخير. ويجب إعطاء البنك الدولي والبنوك الإقليمية دورا أكثر نشاطا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

ويجب احتواء تقلب تدفقات رأس المال الدولي، وجعل النظام المالي قابلا للتنبؤ به على نحو أفضل وأقل عرضة للأزمات، كما اقترحت مجموعة الـ ٢٠.

وبالمثل، مع أن التدابير من نوع ضريبة توبين تمثل مصاعب عملية، فإنه ينبغي أن يتسنى النظر في بدائل أفضل وأقل إلزاما. وأُقر هنا بأن هذه المسائل ينبغي أن تعطى اهتماما خاصا في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في العام القادم في مونتيري.

ويجب أن نتوخى أيضا أشكالا جديدة من التعاون لتخفيف مأساة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في أفريقيا قبل كل شيء. فإلى متى سيظل العالم يقف موقف

اللامبالاة تجاه محنة الذين يمكن إنقاذهم من المرض والحرمان والاستبعاد؟

لقد وصل القرن العشرين إلى نهايته وسط شعور متنام بالمواطنة العالمية والقيم التي يجري تشاطرها على صعيد عالمي. والبرازيل مصممة على المضي قدما في هذا الاتجاه.

وستكون المحكمة الجنائية الدولية نصرا تاريخيا لقضية حقوق الإنسان. كما أن حماية البيئة والتنمية المستدامة هما تحديان ملحان أيضا من تحديات عصرنا. وعملية تغيير المناخ تأكدت علميا كحقيقة، ولكنها ليست بالشيء الذي لا يمكن وقفه. ويتوقف ما يخبئه المستقبل على ما نفعله اليوم، لا سيما فيما يتعلق ببروتوكول كيوتو.

(واصل كلمته بالانكليزية)

أُخبرت للتو بالنتيجة الناجحة التي خلص إليها اجتماع مراكش. وترحب البرازيل ترحيبا حارا بهذا التطور، الذي هو خطوة نحو الحد من احترار المناخ، وعكس اتجاهه في نهاية المطاف. وسأقدم إلى الكونغرس اقتراحا للتصديق بسرعة على بروتوكول كيوتو.

(واصل كلمته بالبرتغالية)

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في هذه المدينة وفي أماكن أخرى بوضوح الخطر الجسيم الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. ومهما كانت طبيعة الخطر – لنقل بكتريولوجيا، مثل الجمرة الخبيثة؛ أو كيميائيا؛ أو نوويا – لا يوجد بديل لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن المحتم أخلاقيا ألا يتحول العلم والتكنولوجيا إلى سلاح في أيد غير مسؤولة. وهذا يتطلب مشاركة الأمم المتحدة الفاعلة والمشروعة في الحد من هذه الترسانات وتدميرها والتخلص منها.

وتماما كما أيدت البرازيل قيام دولة إسرائيل، فإنها تدعو اليوم إلى اتخاذ تدابير ملموسة لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومتحدة وقادرة على البقاء اقتصاديا.

إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واحترام وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة وحرة وآمنة أساسيان ليتمكن الشرق الأوسط من بناء مستقبله في سلام.

وهذا دين أخلاقي على الأمم المتحدة. إنها مهمة يجب ألا تؤجل.

ومن الملح أيضا إيجاد حل دائم للصراع في أنغولا، التي تستحق الفرصة لتعود إلى طريق التنمية. وهذا هو نفسه المستقبل الذي تريده البرازيل لتيمور الشرقية، التي نأمل أن تحتل قريبا مكانها الصحيح في الجمعية كدولة ذات سيادة.

ويتعين أن تكون الأمم المتحدة قوية ومرنة ليتمكن العالم من التصدي للمشاكل المعقدة المتزايدة. ولن تزداد الأمم المتحدة قوة إلا إذا أصبحت الجمعية العامة أكثر نشاطا واحتراما، وإذا أصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا. وينبغي ألا يكون تكوينه بعد اليوم انعكاسا لترتيبات بين المنتصرين في صراع دار قبل خمسين عاما تقريبا، وضحى فيه الجنود البرازيليون المنتصرون بدمائهم في الحملات المجيدة في إيطاليا.

وتضم البرازيل صوتها إلى أصوات الذين يطالبون بمزيد من الديمقراطية في العلاقات الدولية لدى المطالبة بتوسيع مجلس الأمن. ويقتضي المنطق السليم أن تضم فئة العضوية الدائمة البلدان النامية التي لديها المؤهلات الضرورية لممارسة المسؤوليات التي يفرضها عليها عالم اليوم.

واستنادا إلى نفس المنطق، تعتقد البرازيل أن توسيع مجموعة الـ ٧/الـ ٨ مطلوب في ضوء التحولات التي يمر بها العالم حاليا. ولم يعد مقبولا أن تقتصر على هذه المجموعة

الصغيرة من البلدان مناقشة مسائل تتعلق بالعولمة وأثرها المحتم على الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان الناشئة.

ولا يمكن إقامة نظام عالمي أكثر عدلا ويستند إلى التضامن إلا من خلال بذل مجتمع الدول جهودا متضافرة. وهذا هدف أثمن من أن يترك لأهواء قوى السوق أو رغبات السياسات الأقوى.

إننا لا نصبو إلى حكومة عالمية، ولكننا لا نستطيع أن نتجنب التزامنا بكفالة ألا تترك العلاقات الدولية دون ضوابط، ولكنها ضوابط تعكس الطموحات المشروعة للأغلبية. ويشير ظل الإرهاب الشائن إلى ما يمكن توقعه إن لم يعزز التفاهم المشترك بين الشعوب.

لقد أنشئت هذه المنظمة تحت شعار الحوار - حوار بين دول ذات سيادة وحرة، تشارك شعوبها بفعالية في عملية اتخاذ القرارات الوطنية.

وبمساعدتها نستطيع أن نكفل ألا يكون القرن الحادي والعشرين عصر الخوف، بل عصر تزدهر فيه البشرية وهي أكثر تحررا، تعيش في سلام مع نفسها، وتتوجَّه توجها رشيدا لبناء نظام دولي مقبول لجميع الشعوب ويوفر إطارا تسترشد به الدول على الصعيد العالمي.

هذا هو تحدي القرن الحادي والعشرين. فدعونا نواجهه مستلهمين بالرؤية الكبيرة للآباء الذين أسسوا هذه المنظمة، والذين حلموا بعالم تسوده التعددية، ويقوم على السلام والتضامن والتسامح والعقل، الذي هو المصدر الكلي لسلطة القانون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد فرناندو هنريكي كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج دبليو. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد جورج دبليو. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد جورج دبليو. بوش، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوش (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع في قاعة مكرسة للسلام؛ في مدينة مكلومة من أثر العنف؛ في دولة استيقظت على وقع الخطر؛ في عالم يتوحد لكفاح طويل. وإن كل دولة متحضرة ممثلة هنا اليوم مصممة على الحفاظ على أهم الالتزامات الأساسية للحضارة. وسندافع عن أنفسنا وعن مستقبلنا ضد الترويع والعنف المستبيح للقانون.

لقد أُسست الأمم المتحدة لخدمة هذه القضية. وتعلمنا في الحرب العالمية الثانية أن البقاء بمنأى عن الشر مستحيل. وأكدنا أن بعض الجرائم تبلغ درجة من الفظاعة تؤذي الإنسانية نفسها، وعقدنا العزم على المواجهة المبكرة والحاسمة والجماعية لاعتداءات وأطماع الأشرار قبل أن تهددنا جميعا.

وقد عاد ذلك الشر وتجددت القضية. فعلى بعد أميال قليلة من هنا، ما زال عدة آلاف من الأشخاص يرقدون في قبر من الأنقاض. وغدا، سيقوم الأمين العام

ورئيس الجمعية العامة وأنا شخصيا بزيارة ذلك الموقع، حيث ستقرأ أسماء كل دولة ومنطقة فقدت رعايا لها. وإذا أردنا قراءة أسماء جميع الأشخاص الذين فقدوا حياتهم، فسيستغرق ذلك أكثر من ثلاث ساعات.

وتشمل تلك الأسماء اسم مواطن من غامبيا، أمضت زوجته الذكرى الرابعة لزواجهما يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، وهي ما زالت تبحث، سدى، عن زوجها. وتشمل تلك الأسماء رجلا كان يعول زوجته في المكسيك، ويرسل لها شيئا من المال كل أسبوع. وتشمل تلك الأسماء شابا باكستانيا كان يصلي متجها إلى مكة خمس مرات في اليوم، ومات في ذلك اليوم وهو يحاول إنقاذ الآخرين.

لقد مسَّت ضراء ١١ أيلول/سبتمبر أناسا ينتمون إلى العديد من العقائد والعديد من الأمم. وقُتل كل الضحايا، بمن فيهم المسلمون، بنفس القدر من اللامبالاة وبنفس القدر من الارتياح من قادة الإرهابيين.

إن الإرهابيين ينتهكون تعاليم كل دين، بما في ذلك الدين الذي يحتجون به. وفي الأسبوع الماضي أعلن شيخ الأزهر، أقدم مؤسسة للتعليم العالي في العالم الإسلامي، أن الإرهاب مرض وأن الإسلام يُحرِّم قتل المدنيين الأبرياء. والإرهابيون يصفون قضيتهم بأنها قضية مقدسة، ولكنهم يمولونها بالاتجار بالمخدرات. ويشجعون على القتل والانتحار باسم عقيدة عظيمة تُحرِّم الاثنين. ويجرأون على طلب البركة من الله وهم خارجون إلى قتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ولكن رب إسحق وإسماعيل لن يستجيب أبدا لهذا الدعاء. القاتل ليس شهيدا؛ إنه مجرد قاتل.

الوقت يمر. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تنسى أبدا ١١ أيلول/سبتمبر. سنتذكر كل عامل إنقاذ مات بشرف. وسنتذكر كل أسرة تعيش في حزن. وسنتذكر كل النار والرماد، وآخر المكالمات الهاتفية، وجنائز الأطفال.

وسيتذكر شعب بلدي أيضا أولئك الذين تآمروا علينا. إننا نتعرف الآن على أسمائهم. وبدأنا نعرف وجوههم. وليس ثمة ركن في المعمورة يكفي بُعدُه أو ظلامه لحمايتهم. ومهما استغرق الأمر، فإن ساعة محاكمتهم آتية.

كل دولة لها مصلحة في هذه القضية. إذ بينما نجتمع هنا، يخطط الإرهابيون للمزيد من القتل — ربما في بلدي، أو ربما في بلدانكم، زملائي الأعضاء. إنهم يقتلون لأنهم يتطلعون إلى الهيمنة. وهم يسعون إلى الإطاحة بالحكومات وزعزعة استقرار مناطق بكاملها. وفي الأسبوع الماضي، مع توقعهم اجتماع الجمعية العامة هذا، أدانوا الأمم المتحدة؛ ووصفوا أميننا العام بأنه مجرم، وأدانوا كل الدول العربية الممثلة هنا باعتبارها خائنة للإسلام. ولا توجد سوى قلة من البلدان ترقى إلى مستوى المعايير الدقيقة لوحشيتهم وقمعهم. وكل بلد آخر هدف محتمل.

كل العالم يواجه أكثر الاحتمالات ترويعا على الإطلاق: هؤلاء الإرهابيون يسعون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والأدوات الكفيلة بتحويل كراهيتهم إلى محرقة. ويمكن أن نتوقع استخدامهم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية لحظة قدرتهم على القيام بذلك. إذ لا يردّهم عن ذلك وازع من ضمير. وذلك الخطر لا يمكن تجاهله؛ وذلك الخطر لا يمكن استرضاؤه. فالحضارة ذاتها — حضارتنا المشتركة — تتعرض للخطر. وسيسجل التاريخ ردنا، وسيحكم على كل دولة ممثلة في هذه القاعة أو يبرئها.

إن العالم المتحضر يقوم الآن بالرد. وإننا نعمل على الدفاع عن أنفسنا ولتجنيب أطفالنا من مستقبل يسود فيه الخوف. إننا نفضل كرامة الحياة على ثقافة الموت. ونفضل التغيير المشروع والاختلاف المتحضر على القهر والتخريب والفوضى. وتلك الالتزامات — الأمل، والنظام، والقانون والحياة — توحِّد الشعوب عبر الثقافات والقارات. وكل

السلام وكل التقدم يعتمد على تلك الالتزامات. وقد عقدنا العزم على القتال من أجل تلك الالتزامات.

لقد ارتقت الأمم المتحدة إلى مستوى هذه المسؤولية: ففي ١٢ أيلول/سبتمبر، فُتح هذا المبنى لاجتماعين طارئين لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقبل غروب شمس ذلك اليوم، أدان العالم الهجمات التي تعرض لها العالم، وأود أن أشكركم، زملائي الأعضاء، على ذلك الموقف المبدئي القوي.

وأشكر أيضا البلدان العربية والإسلامية التي أدانت القتل الإرهابي. لقد شاهد العديد منكم الدمار الناتج عن الإرهاب في بلدانكم أنتم. وتزداد عزلة الإرهابيين بسبب حقدهم وتطرفهم. ولا يمكنهم التستر وراء الإسلام. إذ لا مكان لمرتكبي أعمال القتل الجماعي وحلفائهم في أي ثقافة، ولا في أي دين.

ويجري الرد الآن على مؤامرات الإرهاب بتحالف دولي آخذ في الاتساع. ولن تشارك كل دولة في كل عمل ضد العدو. ولكن كل دولة في تحالفنا عليها واجبات. وتلك الواجبات يمكن أن تكون صعبة، وقد بدأنا، نحن في أمريكا، نتعلم من تجربتنا. وقد أجرينا تعديلات على قوانيننا وعلى طرائق حياتنا اليومية. ونقوم باتخاذ إجراءات جديدة للتحقيق في الإرهاب وللحماية من تهديداته.

ويجب على كل قادة الدول أن ينظروا الآن بعناية في مسؤولياتهم ومستقبلهم. فالجماعات الإرهابية من قبيل ''القاعدة'' تعتمد على مساعدة الحكومات أو لامبالاتها. وهي بحاجة إلى الدعم المتمثل في الهياكل الأساسية المالية والملاذات الآمنة للتدريب والتخطيط والاختباء.

وتود بعض الدول الاضطلاع بدورها في الكفاح ضد الإرهاب ولكنها تقول لنا إنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لإنفاذ قوانينها والسيطرة على حدودها. ونحن على استعداد لمساعدتها.

وبعض الحكومات لا تزال تغض الطرف عن الإرهابيين، آملة أن يتجاوزها الخطر. وهي مخطئة في ذلك.

وبينما تتعهد بعض الحكومات بالتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، نجدها وحدت مصيرها مع مصير الإرهابيين. فهي تدعمهم وتؤويهم. وستكتشف أن ضيوفها الذين رحبت بهم طفيليون سيضعفونها ثم يلتهمونها في نهاية المطاف. وهناك ثمن يجب أن يدفعه كل نظام يرعى الإرهاب، وسيدفع ذلك الثمن. وحلفاء الإرهاب مذنبون بنفس القدر بارتكاب القتل ومسؤولون بنفس القدر أمام العدالة.

الطالبان تتعلم اليوم ذلك الدرس. إذ لا يوجد تمييز الآن بين ذلك النظام والإرهابيين الذين يدعمونه. وهم معا ينشرون الإرهاب في الخارج ويفرضون نظاما إرهابيا على الشعب الأفغاني. حيث تعدم النساء في ملعب كرة القدم بكابل. ويمكن ضربهن بسبب ارتدائهن جوارب رقيقة أكثر مما ينبغي. ويُزج بالرجال في السجون إذا فاتتهم الصلاة الجماعية.

الولايات المتحدة، بدعم من دول كثيرة، سوف تقتص من الإرهابيين في أفغانستان. وإننا نحقق تقدما ضد الأهداف العسكرية، وهذا هو هدفنا. وخلافا للعدو، فإننا نسعى إلى تقليل الخسارة في أرواح الأبرياء، لا إلى تعظيمها. وإنني فخور بالسلوك المشرف للجيش الأمريكي. وإن بلادي لتأسف لكل المعاناة التي ألحقتها طالبان بشعب أفغانستان، بما في ذلك عبء الحرب الفظيع.

إن الشعب الأفغاني لا يستحق حكامه الحاليين، وسنوات الحكم السيء لطالبان لم تفض إلا إلى البؤس والجوع. وحتى قبل الأزمة الراهنة، كان ٤ ملايين أفغاني

يعتمدون على المعونة الغذائية من الولايات المتحدة ودول أخرى، والملايين من الأفغان أصبحوا لاجئين نتيجة قمع طالبان.

وإنني أقطع على نفسي عهدا أمام كل ضحايا ذلك النظام: إن أيام طالبان في توفير الملاذ للإرهابيين، والاتجار بالهيروين، وإساءة معاملة النساء، اقتربت من نهايتها. وعندما يختفي هذا النظام، فإن شعب أفغانستان سيقول مع بقية العالم: بئس المصير.

وأستطيع أن أعد، أيضا، بأن أمريكا ستنضم إلى بقية دول العالم في مساعدة شعب أفغانستان في إعادة بناء بلده.

العديد من الأمم، بما فيها أمتي، ترسل الأغذية والأدوية لمساعدة الأفغان على مواجهة فصل الشتاء. وقد ألقت أمريكا جوا أكثر من ١,٣ مليون حصة غذائية في أفغانستان. وقمنا هذا الأسبوع تحديدا بنقل ٢٠ ٠٠٠ بطانية وأكثر من ٢٠٠ طن من المواد الغذائية إلى المنطقة. ونحن نواصل تقديم المساعدة الإنسانية، حتى في الوقت الذي تحاول فيه طالبان سرقة الغذاء الذي نرسله.

ستقوم الحاجة إلى المزيد من المساعدات، في نهاية المطاف. وستعمل الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية، على إعادة بناء أفغانستان بعد انتهاء الأعمال العسكرية هناك وبعد أن تنتهي سيطرة طالبان على ذلك البلد. وستعمل الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة على دعم حكومة ما بعد عهد طالبان تمثل الشعب الأفغاني بأسره.

في هذه الحرب ضد الإرهاب ينبغي أن يسأل كل منا عما أنجزناه أو ما لم ننجزه. فبعد المأساة حل وقت التعزية والمواساة. وبلادي ممتنة كل الامتنان لتلك المشاعر.

ولن ننسى الصلوات التي أقيمت في كل مكان من العالم. ولكن وقت التعزية والمواساة انتهى الآن. لقد دقت ساعة العمل.

إن الالتزامات الأساسية في هذا الصراع الجديد سبق أن حددتها الأمم المتحدة. ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأحكام ذلك القرار واضحة: على كل عضو في الأمم المتحدة مسؤولية التصدي لتمويل الإرهابيين. وعلينا أن نسن كل القوانين الضرورية في بلداننا بما يسمح بمصادرة أرصدة الإرهابيين. ويجب أن نطبق تلك القوانين على كل المؤسسات المالية في كل الدول.

وعلينا مسؤولية تشاطر المعلومات الاستخبارية وتنسيق جهود إنفاذ القوانين. إذا كنتم تعرفون شيئا، أخبرونا به. وإذا عرفنا شيئا، سنخبركم به. وعندما نجد الإرهابيين، يجب أن نعمل معا من أجل تقديمهم إلى العدالة.

علينا مسؤولية حرمان الإرهابيين من الملجأ أو الملاذ الآمن أو المرور. ويجب إغلاق كل المعسكرات المعروفة للإرهابيين، وإلقاء القبض عل كل من يعملون فيها، وتقديم أدلة القبض عليهم إلى الأمم المتحدة.

وعلينا مسؤولية حرمان الإرهابيين من الأسلحة – وأن نعمل بنشاط لمنع المواطنين العاديين من توفيرها لهم.

هذه الالتزامات ذات طابع ملح، وهي ملزمة لكل دولة لها مكان في هذه القاعة. إن العديد من الحكومات تأخذ هذه الالتزامات بعين الجدية، الأمر الذي تقدره بلادي. ولكن، حتى خارج إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هناك متطلبات أكثر – وتوقعات أكثر – من تحالفنا ضد الإرهاب. إننا نطالب بالتزام شامل في هذا الكفاح.

وعلينا أن نتحد في مواجهة كل الإرهابيين، وليس بعضهم فحسب. وفي هذا العالم، هناك قضايا نبيلة وقضايا سيئة. وقد نختلف على الخط الفاصل بينها. لكن لا يوجد

ما يمكن أن يسمى بالإرهاب الطيب. ولا يمكن لأي تطلعات وطنية أو أي جريمة غير منسية أن تبرر القتل العمد لأبرياء. وأي حكومة ترفض هذا المبدأ – وتحاول انتقاء واختيار أصدقائها الإرهابيين – ستعرف عواقب ذلك.

علينا أن نقول الحقيقة بشأن الإرهاب. يجب ألا نتسامح قط مع نظريات المؤامرة الخسيسة المتصلة بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر – تلك الأكاذيب الشريرة التي تحاول أن تلقي باللائمة بعيدا عن الإرهابيين أنفسهم، بعيدا عن المذنبين. إن إذكاء لهيب الكراهية العرقية إنما يعني تعزيز قضية الإرهاب.

الحرب ضد الإرهاب يجب ألا تستخدم ذريعة لاضطهاد الأقليات العرقية والدينية في أي بلد. ويجب أن يسمح للأبرياء بأن يعيشوا حياتهم، وفقا لعاداتهم، وتحت مظلة ديانتهم. ويجب أن تتوفر في كل دولة سبل التعبير السلمي عن الرأي وعن الاختلاف في الرأي. فعندما تغلق هذه السبل، يتزايد إغراء التعبير عن ذلك بالعنف.

ويجب أن نستمر في عملنا من أجل السلام والرخاء في كل أرض. وبلادي تعهدت بتشجيع التنمية وتوسيع التجارة. وبلادي تعهدت بالاستثمار في التعليم ومكافحة الإيدز وغيره من الأمراض المعدية في جميع أنحاء العالم. وبعد ١١ أيلول/سبتمبر، اكتست هذه العهود أهمية أكبر. وفي كفاحنا ضد الجماعات الحاقدة التي تستغل الفقر واليأس، يجب أن نطرح بديلا من الفرص والأمل.

وتلتزم الحكومة الأمريكية أيضا بتعهدها بإقرار سلام عادل في الشرق الأوسط. ونحن نعمل من أجل اليوم الذي تعيش فيه دولتان – إسرائيل وفلسطين – في سلام إحداهما مع الأخرى، داخل حدود آمنة معترف بها، عملا بقرارات مجلس الأمن. وسنبذل كل ما في وسعنا لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. لكن السلام لن يتحقق إلا عندما يتخلى الجميع – إلى الأبد – عن التحريض وعن العنف وعن الترهيب.

أخيرا، إن هذا الكفاح يمثل لحظة فاصلة بالنسبة للأمم المتحدة ذاتها – والعالم يحتاج إلى قيادتها القائمة على المبادئ. ومما يقوض مصداقية هذه المؤسسة العظيمة أن تمنح لجنة حقوق الإنسان مثلا، مقاعد لبعض من أكثر المداومين على انتهاك حقوق الإنسان في العالم. إن الأمم المتحدة تعتمد في المقام الأول على سلطتها الأدبية – وتلك السلطة يجب أن تصان.

الخطوات التي شرحتها لن تكون سهلة. وستتطلب الجهد من جانب كل الدول. وبالنسبة لبعض الدول، ستتطلب شجاعة كبيرة. لكن ثمن التقاعس باهظ. والبديل الوحيد عن النصر هو كابوس تصبح فيه كل مدينة حقلا محتملا للقتل.

كما قلت للشعب الأمريكي، ثمة حرب بين الحرية والخوف. إننا نواجه أعداء لا يكرهون سياساتنا، بل يكرهون وجودنا – يكرهون التسامح والانفتاح والثقافة الخلاقة التي تكون شخصيتنا. لكن نتيجة هذا الصراع أكيدة.

هناك تيار في التاريخ، وهو ينطلق صوب الحرية. وأعداؤنا يكرهونه ويرفضونه، لكن أحلام البشرية يحددها التحرر – الحق الطبيعي في الإبداع والبناء والعبادة والعيش الكريم. وعندما يتحرر الرجال والنساء من القمع والعزلة، فإنهم يجدون الإنجاز والأمل ويودعون الفقر بالملايين. وهذه التطلعات ترفع معنويات شعوب أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين، ويمكنها أن ترفع معنويات العالم الإسلامي بأسره. إننا نتمسك بالآمال الدائمة للإنسانية، والإنسانية لن تُحرم من تلك الآمال.

ونحن على ثقة أيضا بأن التاريخ له صانع، يملأ الزمن والأبدية بمقاصده. ونعرف أن الشر حقيقي، إلا أن الخير سينتصر عليه. هذه هي تعاليم العديد من الأديان. ومن هذا التأكيد نستمد القوة في مسيرتنا الطويلة.

إن مهمتنا – مهمة هذا الجيل – هي تقديم الرد على العدوان والإرهاب. ليس أمامنا خيار آخر، لأنه لا يوجد سلام آخر. إننا لم نسمع إلى هذه المهمة، إلا أن تلبية دعوة التاريخ شرف لنا. وأمامنا فرصة كتابة قصة عصرنا – قصة انتصار الشجاعة على القسوة، وانتصار النور على الظلام. هذه الدعوة جديرة بكل حياة، وبكل أمة. فلنمض قدما – واثقين وعاقدي العزم ودون خوف.

ونحن واثقون أيضا أن للتاريخ صاحبا يملأ بمقصده الوقت والخلود. ونعرف أن الشر حقيقي ولكن الخير هو الذي يتغلب عليه. هذه هي تعاليم العديد من الديانات. وبهذا التأكيد نكتسب القوة لرحلة طويلة.

إن مهمتنا – أي مهمة جيلنا – هي التصدي للعدوان والرعب. وليس أمامنا من خيار آخر، لأنه لا يوجد سلام آخر. ونحن لم نطلب أن نقوم بهذه المهمة، ومع ذلك فمن الشرف تلبية نداء العالم. وأمامنا فرصة لكتابة تاريخ زماننا – تاريخ الشجاعة التي تغلب القوة، والنور الذي يدحر الظلام. وهذا النداء يستحق كل حياة وكل أمة. ولذا فلنتقدم – وكلنا ثقة وعزم واستبسال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه نيابة عن الجمعية العامة بالشكر إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة نيابة عن الجمعية العامة بفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهانئي، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة هذه الجمعية الهامة.

كما نهنئ سلفكم، السيد هاري هولكيري، على طريقته البارعة في توجيه أعمال جمعية الألفية للأمم المتحدة.

واسمحوا لي كذلك أن أحيي الأمين العام، السيد كوفي عنان، لانتخابه لفترة رئاسة ثانية ولمنحه هو والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. فهذا يأتي نتيجة للعمل الدؤوب الذي يبذله الأمين العام والأمم المتحدة في سبيل إيجاد المثال الذي يبقى في أذهاننا جميعا وهو: إقامة عالم يستطيع فيه كل إنسان أن يعيش في سلام وأمن وحرية ومساواة وعدل.

إن هذه المناقشة العامة تبدأ، كما لوحظ من قبل وكما نعلم جميعا، متأخرة عن الموعد المعتاد. والسبب في هذا هو أن قوى الرعب قد ضربت قبل شهرين هذه المدينة، نيويورك – مقر هذه المنظمة – وواشنطن العاصمة، عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن الملائم أن نغتنم هذه المناسبة مرة أخرى للإعراب عن تعازينا وأعمق مواساتنا لشعب وحكومة

الولايات المتحدة، لما فرض عليهم من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات في عملية قتل بلا رحمة. ونقدم التعازي نفسها لكل الشعوب الأخرى التي فقدت مواطنين لها نتيجة للعمل الغاضب الرهيب الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر. ونحن نتحدث هنا عن المأساة الفظيعة في ١١ أيلول/سبتمبر باسم حكومتنا وشعب جنوب أفريقيا. كما نتكلم هنا باسم حركة عدم الانحياز وباسم الكمنولث.

ولا شك في أنه يتعين على شعوب العالم أن تتحد لاتخاذ إجراء يقهر الإرهاب. ولا يمكن أن يتردد أي منا في الإصرار على العمل معا لكفالة تقديم المسؤولين عن الأعمال المشينة في ١١ أيلول/سبتمبر إلى العدالة.

ونحن نقول هذا، لا لأن دولا كثيرة فقدت مواطنين لها في ذلك اليوم المشؤوم، رغم أهمية ذلك. وإنما نقوله لأن الإرهاب أثبت أنه لا يحترم حدودا. وأثبت بطريقة في غاية الوضوح والمآسي والآلام، مثلما فعل في كينيا وتنزانيا، أن البشرية التي ننتمي إليها تجعلنا جميعا وبلا استثناء أهدافا محتملة للقتل الوحشي.

ولربما كنا نستعمل مفهوم القرية العالمية في الماضي على علاته، أما في ١١ أيلول/سبتمبر فقد تعلمنا درسا قاسيا بأننا بالفعل ننتمي إلى قرية عالمية. فلا يأمن أحد في هذه القرية إلا إذا عمل كل أهل القرية معا لكفالة وضمان ذلك الأمان. وعلى الجميع أن يعملوا من أجل تعزيز سلامة وأمن الفرد والمجموع، على أساس تقاسم المسؤولية التي يولدها خطر مشترك.

وعلى هذا فليس أمامنا من خيار سوى الالتئام معا في ميدان القرية للاتفاق على التهديد الذي يواجهنا. وعلينا معا أن نحدد في ساحة تلك القرية ما يجب أن نعمله إزاء هذا التهديد الذي يعرفه الجميع. وتلك هي الخاتمة التي لا مفر منها والتي نخرج بها من الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر.

ولضمان السلم والأمن العالميين في ضوء تهديدات الإرهاب يقتضي الأمر أن تضطلع هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، بالمسؤولية عن توحيد شعوب العالم لاعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب.

وعلينا بالضرورة أن نتقاسم إحساسا بملكية هذه الاتفاقية وذلك بالتحديد لأنها لن تكون مجرد بيان للمبادئ، وإنما مجموعة من الرؤى والأفكار، تلزمنا جميعا باعتبارنا دولا. ومن ثم ينبغي لكل منا أن يكون مستعدا لأن تتجمع سيادتنا في سيادة إنسانية عالمية واحدة نحددها وننظمها جميعنا بحيث لا يعامل أي منا على أنه أعلى أو أدنى من غيره.

إن تحدي توحيد شعوب العالم لمكافحة تهديد الإرهاب لنا جميعا يبرز أهمية التعجيل بتحول الأمم المتحدة بحيث تقدر على التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها جميعا على قدم المساواة. وهذا يعني أن نتحلى بالكفاءة والفعالية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات البشرية جمعاء.

وأكدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على أنه رغم أن النظام الديمقراطي للحكومات يجري توطيده في جميع أنحاء العالم. ورغم أننا جميعا نعمل على تعزيز إمكانية إجراء حوار عالمي مفيد وجاد، هناك من هم على استعداد للجوء إلى القوة لتحقيق مآربهم. ومن الواضح أنه يجب أن يكون هناك رد على ذلك. ولكن ماذا يجب أن يكون عليه هذا الرد؟

ومن الصحيح أنه لا بد لنا على الفور أن نحقق التعاون العالمي بشأن الأمن بحيث يجري القبض على مرتكبي أعمال الإرهاب في ١١ أيلول/سبتمبر ومعاقبتهم. وقد أكدت حكومة الولايات المتحدة بكل حق أن جميع الأعمال التي تنفذ يجب أن توجه بوضوح ضد الإرهابيين. وذكرت

أن هـذه الأعمـال، بمـا فيـها الأعمـال العسـكرية، يجـب ألا تتحول إلى عقاب جماعي ضد أي شعب علـى أي أسـاس، سواء كان دينيا أو عنصريا أو عرقيا. وبالتالي، من الضروري أيضا أن تقدم المساعدات الإنسانية إلى شعب أفغانستان. ونوافق تماما على هذا النهج. وقد ذكرت حكومة الولايات المتحدة أيضا أن هذه الأعمال ينبغي أن تجرى لأقصر وقت ممكن، بما يتفق والهدف الذي يجب تحقيقه. ومرة أخرى نوافق على ذلك دون تحفظ.

وقد أطلق نداء بأنه ينبغي لجميع الحكومات والبلدان أن تسهم بما يمكنها لكي تضمن تحقيق النتائج العادلة للجهود المشتركة الرامية إلى العثور على الإرهابيين المسؤولين عن جرائم ١١ أيلول/سبتمبر ومعاقبتهم. وقد استجبنا لهذا النداء على نحو إيجابي لأنه عادل وصحيح وجاء في أوانه.

إن كل هذه العناصر هامة فيما يتعين أن يجري الاضطلاع به للرد على من ارتكبوا جرائم القتل الجماعي في ١١ أيلول/سبتمبر. ولكن هذه العناصر تشير كذلك إلى طريق المستقبل ونحن ننظر في القواعد التي ينبغي أن ترشدنا في الوقت الذي نواجه فيه تهديد الإرهاب في الأمد البعيد وفيما يتجاوز العمليات والأنشطة البالغة الأهمية والتي تنصب على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وهي تضع المسألة بثبات في جدول أعمالنا المشترك، ومفادها أنه ينبغي لنا كذلك أن نحقق التعاون العالمي من أجل إيجاد حل عاجل لحالات الصراع في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن الحالة في الشرق الأوسط تتطلب حلا عاجلا ودائما. وفي هذا السياق، قد نذكر كلمات الشاعر الأيرلندي وليم بتلر ييتس عندما قال ”إن التضحية التي تدوم وقتا طويلا جدا يمكن أن تجعل القلب حجرا“. ويجب ألا نسمح لتضحية الشعب الفلسطيني بأن تستمر لأي وقت أطول. ومهما فكر فيه وشعر به هذا الشعب الذي عانى مدة طويلة، من الواضح أن هناك في العالم من سيبررون غضبهم المدمر بأن يدعوا أنهم من محاربي الصف الأول من أجل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويجب علينا أن نعمل معا فيما يتجاوز ذلك لكي نقرر الأسباب التي تدفع الأفراد إلى اللجوء إلى القوة، وأن نتفق على ما ينبغي لنا الاضطلاع به للقضاء على هذه الأسباب. ويجب علينا في نفس الوقت أن نوضح بجلاء أن هذا الإصرار لا يشكل بأي حال من الأحوال أية محاولة لتبرير الإرهاب. ويجب أن نتخذ معا موقفا راسخا بأنه لا يمكن لأية ظروف مهما كانت أن تبرر مطلقا اللجوء إلى الإرهاب.

وحاجتنا إلى أن ندرك معا هدف تقرير المسائل التي تحقق استعادة السلام تؤكد أنه ينبغي للمؤسسات الدولية الممثلة التمثيل الواجب أن تضطلع بتحقيق توافق الآراء العالمي الضروري. ويبدو من الواضح أن المصدر الأساسي لنشوب الصراعات في العالم الآن هو الحرمان الاقتصادي - الاجتماعي الذي يعاني منه ملايين البشر في جميع أنحاء العالم والذي يتواجد جنبا إلى جنب مع جزر من الثراء الفاحش والرخاء داخل البلدان وفيما بينها. ومن المؤكد أن هذا يولد إحساسا عميقا بالظلم والعزلة الاجتماعية واليأس. والاستعداد للتضحية بالحياة لدى من يشعرون بأن ليس لديهم ما يخسرونه بل يمكنهم كسب كل شيء، مهما كان شكل العمل الذي يلجأون إليه.

وكما استنتج مؤتمر ديربان العالمي، فإن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كل ذلك لا يزال جزءا من الممارسات التي تتسبب في عزل بلايين من الناس وتسهم في عدوات متبادلة بين بني البشر. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده

لكي يضمن القضاء التام على هذا التحدي الذي تواجهه الكرامة البشرية.

وفي العام الماضي، اجتمعنا في نفس هذه القاعة في مؤتمر قمة الألفية التاريخي. واعتمدنا إعلان الألفية على نحو رسمي وبنية جادة. والواجب الصعب والمُلح الذي نواجهه الآن هو تنفيذ برنامج العمل الذي نص عليه ذلك الإعلان. وهذا يشكل الجبهة الحاسمة لمكافحة الإرهاب، بل ويجب أن يشكلها.

وأفريقيا، من جانبها، قد أنشأت شراكة جديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي نتاج شعور أبناء أفريقيا بأنهم يملكون مفتاح تحقيق التنمية والأمن والاستقرار في القارة. وقد توصل الأفارقة في جميع أنحاء القارة إلى التصميم الصحيح على أن حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والاستقرار والعدل هي الدعائم الأساسية لبناء قارة تنعم بالرخاء. وفي نفس الوقت، تتخذ البلدان الأفريقية تدابير جماعية ومتعددة لتحسين الظروف اللازمة للاستثمارات والإنعاش الاقتصادي والتنمية، التي تشتد الحاجة إليها. وبطبيعة الحال، فللأمم المتحدة دور حاسم يجب أن تضطلع به في هذا المضمار.

وبينما نجتمع هنا، يجري أعضاء منظمة التجارة العالمية مفاوضات حاسمة في الدوحة، قطر، بأمل الاتفاق على علاقات تجارية منصفة وعادلة ومناسبة. ومن المحتم أن يكون هناك نظام تجاري منصف وغير تمييزي يعزز التنمية المستدامة.

وسينتهي قريبا وزراء الصحة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهم من المعنيين من وضع التفاصيل المتعلقة بصندوق الصحة العالمي لمواجهة الأمراض المعدية الرئيسية. بما فيها الملاريا والسل والإيدز.

والمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، المزمع عقده في آذار/مارس القادم في المكسيك، سيشمل مجموعة من القضايا ذات الصلة، مثل التخفيف من أعباء الديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وكما نعلم جميعا، فإن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى البلدان النامية حاسمة في الصراع من أجل القضاء على الفقر والتخلف الإنمائي.

كل هذه أجزاء حيوية تشكل ما يجب أن يسفر عنه مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر من العام القادم. ونثق بأن مؤتمر القمة سيحرز نتائج إيجابية تتضمن التزامات وطنية وإقليمية وعالمية ثابتة بوضع وتوحيد وتنفيذ سياسات للتنمية تتسم بالكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية والسلامة البيئية.

ولا شك في أن قريتنا العالمية تحظى بالموارد والقدرات اللازمة للوفاء باحتياجات جميع سكانها. وما نحتاج إليه هو الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في أن يتخذ إجراء حاسما للتصدي لهذا التحدي، يلهمه في ذلك الإحساس بالتضامن الإنساني. ويجب أن تكون النتائج الأكيدة التي لا بد للأمم المتحدة ولنا جميع أن نناضل من أجل تحقيقها هي السلم والأمن للجميع، والحرية والديمقراطية للجميع، والرخاء للجميع، والمساواة الحقيقية في ظل التنوع. ويجب أن تؤكد أعمالنا جدية مقاصدنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

اصطُحب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (تكلم بالعربية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة اليوم، بصفتي أميرا لدولة قطر ورئيسا للقمة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في هذه الدورة الهامة، التي علينا أن نجعل منها دورة لإعادة بناء الثقة وتحقيق آمال وتطلعات شعوبنا في عالم يسوده السلم والازدهار.

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم إليكم سيادة الرئيس بالتهنئة على انتخابكم لقيادة دورتنا هذه، كما أتوجه بالشكر لسلفكم سعادة السيد هاري هولكيري. ولا يفوتني أيضا في هذا المقام، أن أهنئ السيد كوفي عنان على إعادة انتخابه أمينا عاما لمنظمة الأمم المتحدة، وأهنئه ومنظمتنا بجائزة نوبل للسلام.

كلنا نعي الظروف الحساسة والدقيقة التي تنعقد فيها أعمال هذه الدورة بسبب الوضع السياسي الذي يسود العالم منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فتحليلنا لتلك الأحداث المروعة والمدانة يسمح بالقول إن البشرية قد دخلت بالفعل في منعطف لا يقدِّر أحد مداه.

وأعتقد أن أعظم طمأنينة وسكينة تقدم لأرواح ضحايا ذلك العمل الإجرامي، وأصدق مواساة لأسرهم، وأنجع دعم لموطن الحدث، الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة، هي أن ينهض المجتمع الدولي قاطبة لا للتصدي لما حدث فحسب، وإنما للعمل وبكل عزم لتجنب تكراره.

صحيح أن ما وقع في نيويورك وواشنطن هو شيء غير مسبوق، يكاد يخرج عن نطاق التصور. فقد يعتبره الكثيرون من مخططي الاستراتيجيات تصديقا لتنبؤاتهم، بينما سيحسبه الإنسان العادي ضربا من ضروب الخيال لولا أنه واقع ملموس شاهدناه مباشرة بكل دهشة في البداية، وقدَّرنا خطورته بإشفاق كبير على مصير البشرية.

وعلى هذا الأساس فإن مقاربة ما حدث، والتعاطي مع حيثياته وتداعياته، يجب ألا يتوقف عند معاقبة من ثبتت إدانته في تدبير ذلك العمل الإجرامي وتنفيذه، لأن القيام بمثل ذلك رغم أهميته، لن يجنب العالم في تقديري تكرار حدوث أعمال مشابهة وربما أخطر في المستقبل.

فنحن إذن في مواجهة وضع خطير، أقل ما يمكن أن نصفه أنه عولمة للإرهاب على مستوى الانتشار والتغلغل، وعلى مستوى الاستفادة الشريرة من ثورة التكنولوجيا ووسائل الاتصال. ومن ثم فقد دخلنا كلنا في مرحلة حرب غير تقليدية، لم نهيئ أنفسنا لها بعد.

فالإرهاب كما نعلم ليس ظاهرة آنية، ولا هو مقتصر على قارة دون أخرى، ولا بعقيدة أو ثقافة بذاتها ولا بجنس بعينه وإنما هو متواجد هنا وهناك، وكأنه قنابل موقوتة.

وإزاء هذا الوضع نتساءل: ماذا فعلنا كمجتمع دولي وكإرادة دولية؟ هل كنا فعلا في مستوى ذلك الحدث الخطير؟ وماذا فعلنا لإعادة بناء الثقة بين البشر؟ وماذا قمنا به لتطويق الخوف الذي بات يضعف معنويات المواطنين؟ وماذا نفعل الآن لوقف حالة الكساد الاقتصادي والقلق الاجتماعي الذي يهددنا جميعا؟

أكثر من ذلك هل هذا هو العالم الذي بُشرنا به جميعا في مؤتمر قمة الألفية قبل سنة؟ عالم تسوده المحبة والسلام والتعاون.

أين نحن من تلك المُثُل، وواقع حالنا، أننا نتجه أكثر فأكثر نحو التضييق على الحريات وما يصحبه من تراجع للديمقراطية وتنامي روح الاحتراز والعزلة بدلا من الحرية والانفتاح.

لقد أدانت دولة قطر مع كافة شقيقاتها من الدول الإسلامية، ما وقع في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من أعمال إرهابية، وعبَّرنا عن ذلك في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الدوحة الشهر المنصرم. ولقد كان إجماعنا في إدانة ما وقع نابعا من قيم ديننا الإسلامي الحنيف وشريعته الغراء التي تقوم على التسامح والعدالة والمساواة والتعاون بين بني البشر وتحرم قتل النفس البشرية إلا بالحق، وتحض على تعمير الأرض ونشر ألوية الأمن والطمأنينة.

وأريد هنا أن أؤكد أيضا أن ما يرسخ قناعتنا ويعزز موقفنا من تلك الثوابت الحضارية الخالدة، هو إدراكنا وتقديرنا للأهمية الجيوسياسية للأمة الإسلامية بمختلف شعوبها، تلك الأهمية التي تجعل منها شريكا استراتيجيا في بناء علاقات دولية متوازنة.

وهذا في الواقع ما يجعل الشعوب الإسلامية تستهجن تلك المحاولات اليائسة التي تعمدُ لأسباب معروفة، إلى ربط الإسلام بالإرهاب. كما أن تلك الشعوب تدين وترفض بقدر إدانتها ورفضها للإرهاب، كل محاولة مشبوهة لتشويه صورة الإسلام الذي هو خاتم الرسالات السماوية، والإساءة لمعتنقيه وترويعهم وتعريض حياتهم وكرامتهم ومصالحهم للخطر.

ولذلك فقد بات من الضروري التصدي وبالحزم المطلوب لكل أشكال المضايقات التي تتعرض لها الجاليات العربية والإسلامية في كثير من المجتمعات، باسم مكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين.

إننا في حاجة إلى تعريف الإرهاب بوضوح، وأن نميز بين هذه الظاهرة التي تقوم على ممارسات إجرامية واعتداءات على المدنيين والأبرياء وبين نضال الشعوب وكفاحها المشروع لأجل الانعتاق من نير الاستعمار والاستعباد.

لقد تجذَّر الإرهاب ليس بسبب عجزنا عن التصدي لبؤر التوتر في العالم فحسب، وإنما أيضا بسبب أسلوب القمع ومصادرة الحريات ومحاربة تعدد الآراء وتفشي الفساد واستغلال النفوذ ومطاردة المعارضين السياسيين تحت ستار حماية الأوطان والأرواح. فليس من الإنصاف ولا المنطق أن يستغل أحد ما وقع من أحداث ليصحح أوضاعا داخلية بالمزيد من الممارسات القمعية، أو تعطيل مسيرة الحياة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، نرى أن الوقت قد حان وبصورة بالغة الإلحاح لوقف المأساة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأن يتولى المجتمع الدولي مسؤولياته في توفير الحماية الدولية المطلوبة والضرورية لهذا الشعب في مواجهة ما يتعرض له يوميا من اعتداءات غير مبرَّرة وغير مقبولة.

لذا، فإننا نحث جميع الأطراف على الاستجابة لدعوة قادتهم إلى ضبط النفس للحفاظ على أرواح المدنيين الأبرياء حتى يمكن تهيئة المناخ الملائم لتحقيق سلام عادل في هذه المنطقة.

ويجدر بنا هنا أن نسجل الموقف الإيجابي للرئيس الأمريكي جورج بوش وإدارته حول إقامة الدولة

الفلسطينية. كما لا بد من الإشادة بالمساعي التي تبذلها في هذا المجال حكومات الدول الأوروبية الصديقة وغيرها من الجهات الدولية المعنية بحل الأزمة. ويبقى المحك الأساسي، أولا وأخيرا، هو وضع هذا الموقف موضع التطبيق، والانتقال من حيز الكلام إلى إطار الفعل.

ولا بد من أن نشدد أيضا على معالجة المأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الأفغاني. ونرى أن من واجبنا أن نهبّ لتقديم كل المساعدات لهذا الشعب الذي أضحى قسم كبير منه يعيش ظروفا قاسية للغاية، مما يزيد من معاناته التي تعود لسنوات طويلة قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

لذا، نهيب بالمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات والمعونات لإنقاذ أرواح ملايين الأفغان من مصير مظلم. ونرى أن هناك حاجة ملحة لتقديم الإغاثة مع اقتراب فصل الشتاء. لذلك نحث سلطات طالبان على التعاون التام مع منظمات الإغاثة لضمان وصول المعونات الإنسانية إلى الشعب الأفغاني. كما أن من واجب المجتمع الدولي السعي لتخصيص ممر آمن لعبور هذه المعونات قبل حلول الشتاء. ونرى أن يصير اللجوء كذلك إلى الحل الذي اقترحته منظمة المؤتمر الإسلامي للمشكلة الأفغانية، والقائم على ضرورة الحفاظ على الوحدة الإقليمية لأفغانستان وهويتها الإسلامية، وتشكيل حكومة تمثل كل طوائف المجتمع الأفغاني دون استثناء لأي منها.

كما أن من مسؤوليات المجتمع الدولي صياغة توجهات وخطط شاملة لمواجهة التحديات العالمية بكافة أشكالها. وفي هذا الصدد، فإننا على اقتناع بضرورة إصلاح الأمم المتحدة وزيادة فعالية مؤسساتها وهيئاتها، والارتقاء بمستوى كفاءتها. وبالقدر نفسه، علينا، نحن الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أن نتحمل مسؤولياتنا السياسية تجاهها، وأن نحترم التزاماتنا المالية والأدبية حيالها. وفي هذا السياق، نؤيد فكرة توسيع عضوية مجلس الأمن ليكون أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي في عالمنا المعاصر. ونؤيد أيضا فكرة توسيع إطار العضوية الدائمة في المجلس، بما يكفل المزيد من التمثيل العالمي فيه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تقييد قدرة استخدام حق النقض من جانب الدول الدائمة العضوية، وتنظيم إمكانيات استخدام هذا الحق ضمن شروط وظروف محددة يمكن أن تتفق عليها المجموعة الدولية.

ومن على هذا المنبر نقول إنه قد آن الأوان، وبصفة عاجلة، لتفعيل ميثاق حقوق الإنسان، وننفض الغبار عنه، والانتقال به من مرحلة منظمات دولية يتوقف دورها على تسجيل ما يقع من انتهاكات لأحكامه، إلى مرحلة حوار ديمقراطي شامل، يعزز من أحكام ذلك الميثاق الخاصة بالمشاركة الشعبية، ويوسع من آفاقها ويجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الحاضر والمستقبل.

واقتناعا من دولة قطر بأهمية مثل هذا الحوار وضرورته، فإننا على استعداد لتقديم كافة أوجه الدعم، ليكون عامنا هذا، عاما للحوار الديمقراطي، ومدخلا فاعلا لميثاق الأمم المتحدة في مطلع هذه الألفية. وهذا المسعى سيفضي، إن تم بقناعة وإرادة، إلى تفاعل في تباين الآراء، ولربما يتحقق بمقتضاه توحيد جهودنا في مواجهة ما يحيط بنا من أخطار وما ينتظرنا من تحديات.

وهكذا يتحول تمايزنا الثقافي إلى مصدر قوة وثراء، وتغدو فوارقنا الاجتماعية عامل تنوع وعطاء، وتصبح حدودنا السياسية والجغرافية نقاط تعاون والتقاء وتواصُل بين شعوبنا وأممنا، فينعم الجميع بعالم يفخر المرء فيه بإنسانيته، وبمستقبل يكفل الرخاء والازدهار لأبنائنا وأحفادنا دون تفرقة أو تمييز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فيسنت فوكس رئيس الولايات المكسيكية المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به رئيس الولايات المكسيكية المتحدة.

اصطُحب السيد فيسنت فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد فيسنت فوكس رئيس الولايات المكسيكية المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فوكس (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وأود أيضا أن أتوجه بتهانئي إلى سائر أعضاء المكتب. وإنني لعلى ثقة بأن مكانتكم وهيبتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعهودة ستسهم في نجاح أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

أود أيضا أن أتوجه بخالص التهاني إلى هذه المنظمة وإلى الأمين العام كوفي عنان. إن المكسيك ترحب بمنحهما جائزة نوبل للسلام لهذا العام. فهذا اعتراف جاء في محله بما يتميز به الأمين العام في عمله من تفان ووضوح رؤية. وهو حدث يملأ نفوسنا بالأمل في نجاح الجهود التي ستقع على عاتق المنظمة كيما تواجه التحديات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

إنني أخاطب هذه الجمعية العامة باسم نساء ورجال بلدي المكسيك، البلد الذي يمر حاليا بتحول عميق وقد عقد عزمه على توطيد الديمقراطية والتنمية، وعلى تحمُّل مسؤوليات أكبر في تشكيل النظام الدولي الجديد بهدف تعميم الرخاء والسلام والأمن، وهو ما يستحقه كل فرد من سكان هذا الكوكب.

إن المجتمع المكسيكي يلتزم التزاما راسخا بجعل المكسيك بلدا يسهم بدور إيجابي في تحقيق أسمى أهداف الرفاه الإنساني.

وتحبذ المكسيك الحوار والاتفاق كمعايير أساسية تسترشد بها جهودنا، إدراكا منها بأن هناك تنوعا في الآراء بشأن سبل تحقيق هذا الهدف. وترى المكسيك أن الأمم المتحدة خير مثال للمحفل العالمي الذي يمكن أن تمتزج فيه جميع أصوات الرجال والنساء في تناغم حقيقي بين الأمم؟

هذه هي المكسيك التي تجدد اليوم التزامها الكامل بالأمم المتحدة – والتي لا تطالب فحسب بالاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإنما تلتزم أيضا باستحداث قواعد ومعايير جديدة لتنظيم العلاقات الدولية يجري التقيد بها على المستوى العالمي.

هذه هي المكسيك التي تتصرف بثبات دفاعا عن حقوق الإنسان وعن الديمقراطية، في كل مكان وزمان، ابتداء من بلادنا، بطبيعة الحال، معززين الاحترام الكامل للحريات الأساسية على أساس التسامح والتعددية والإنصاف. وهذا ما جعل حكومتي تبادر بإجراء محادثات رسمية مع مختلف الأحزاب السياسية في المكسيك بغية تهيئة الظروف المواتية للنهوض بالإصلاح الدستوري الذي سيؤهل المكسيك للمصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي وقَّع عليه بلدنا في العام الماضي.

وبدأت حكومتي أيضا باستكمال التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وقد عرضت على مجلس الشيوخ المكسيكي للنظر في التصديق على ١١

صكاً قانونيا آخر في مجالات مثل الاختفاء القسري للأشخاص، وحقوق الطفل، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وحماية ضحايا الصراعات الدولية المسلحة أو الانضمام إلى هذه الصكوك القانونية أو قبولها.

كما تجلى التزام المكسيك الجديد بالدفاع عن حقوق الإنسان في إطلاق سراح رودولفو مونتيل وتيودورو كابريرا، وهما ناشطان في مجال البيئة في المكسيك، لأسباب إنسانية. وقد ظهر هذا الجهد المبذول في مجال حقوق الإنسان أيضا في الكشف الواسع النطاق لملفات الوكالات الأمنية للدولة، الأمر الذي سيسهم في زيادة الشفافية بالنسبة للأحداث التي تجري في الحاضر والتي جرت في الماضي، وبذلك تصبح هذه الشفافية عنصرا رئيسيا من حكومتي. وتتخذ المكسيك خطوات ملموسة لكي تظهر أن التزامها بمعايير المجتمع الدولي عميقة ومخلصة وصلبة.

إن تأسيس الأمم المتحدة قبل أكثر من ٥٠ سنة كان انتصارا للأمل والحرية على المعاناة التي أنزلتها الحربان العالميتان بالبشرية. إلا أن المخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن اليوم لم تعد تنجم من الأعمال العدوانية بين الدول فحسب. فالمخاطر الجديدة تنجم أيضا من الصراعات الداخلية التي تتعدى آثارها حدود الدولة، مثل تدفق المشردين بأعداد غفيرة، والمآسي الإنسانية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمغالاة في النزعة القومية والتعصب الديني. وتنبع هذه المخاطر أيضا عن ظواهر تشمل العالم كله كالجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتدهور البيئي ومرض الإيدز والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وما من شك في أن فداحة ووحشية هجمات ١١ أيلول/سبتمبر أبرزت ضعف الدول وهشاشة السلام العالمي. ومما يقلقنا أن الجماعات الإرهابية قادرة على حيازة أسلحة دمار شامل وأنها تستفيد أيضا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجريمة المنظمة وغسيل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

والإرهاب الدولي لا ينتهك القانون فحسب، ولكنه يعرض للخطر أيضا استقرار مجتمع الأمم وعمليات التنمية الاقتصادية، مما يزيد من حدة البطالة ويحول دون الانطلاق نحو التخفيف من حدة الفقر. ولهذا السبب ترفض المكسيك رفضا باتاً أية حجة تستهدف تبرير الأنشطة الإرهابية. فاللجوء إلى العنف لتحقيق أغراض سياسية لا يمكن تبريره بعدالة قضية ما أو عدم تكافؤ القوة مع العدو، أو الفقر، أو أية ذريعة أخرى من الذرائع.

وتكرر المكسيك التزامها الثابت بمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى قرارها بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يحدد سلسلة من التدابير لمكافحة الإرهاب الدولي وقطع صلاته بممارسات مثل غسيل الأموال أو الجريمة المنظمة.

ونحن ملتزمون التزاما صارما بمكافحة التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواجه هذه التحديات على أساس ثلاثة مبادئ: أولا، سيادة الأمم المتحدة؛ ثانيا، تعزيز التعاون الدولي في مجال حل المشاكل العالمية؛ ثالثا، تشكيل نظام دولي يرتكز على قواعد ومعايير تلبي احتياجات وتطلعات مجتمع الأمم وتُحترم عالميا.

وقد عقدت حكومة المكسيك العزم على تقديم المساعدة في هذا الجهد. ولهذا تشعر المكسيك بالفخر الشديد لانتخابها بعد ٢٠ عاما من الغياب، عضوا غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وهي تود أن تعرب عن التزامها الشديد في هذا الصدد. وإننا نشكر المجتمع الدولي على تأييده كما نعرب عن عزمنا على العمل بنشاط

وبإحساس بالمسؤولية في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. ونعتزم تسخير مشاركة المكسيك في مجلس الأمن لتمكين البلدان التي لم تكن أصواتها مسموعة عادة في الساحة الدولية من التعبير عن مواقفها.

وسعيا إلى حلول دائمة للمخاطر الجديدة التي يواجهها النظام الدولي الآن، يجب ألا نضيِّع إمكانية معالجة الحالات التي أسهمت في ظهور هذه المخاطر، مثل الافتقار إلى التنمية الاقتصادية في كثير من الدول، وتفاقم الفقر والإقصاء. إن تحديات التنمية ليست باقية معنا فحسب، بل إنها تتعاظم بالتدريج مع تعاظم عدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي.

ولذا فإن المكسيك تهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للحرب ضد الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ويكرر بلدي التأكيد على اهتمامه بالقيام بدور قيادي في تعزيز خطة التنمية، وتزويدها بقوة دفع جديدة وبنهج أكثر فعالية، حتى يتسنى للأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف تنفيذ التزاماتها الواردة في إعلان الألفية.

ونظرا للأهمية التي نعلِّقها على هذا الموضوع عرضت المكسيك استضافة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، لكي يُعقد في العام المقبل في مونتيري.

وأدعو جميع رؤساء الدول أو الحكومات من خلال مشاركتهم النشطة في المؤتمر إلى الإسهام في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للترويج لمزيد من العدل والإنصاف في التنمية العالمية، فيساعدوا بذلك بشكل إبداعي على النهوض بالمؤسسات المسؤولة عن تمويل التنمية.

وتواجهنا المهمة المعقدة المتمثلة في دمج مجتمعاتنا دون استبعاد أي منها في عملية التضافر على إيجاد وتوزيع فرص العولمة ومزاياها بشكل عادل. ويجب أن نكفل أن يصبح جميع المواطنين أصحاب مصلحة في تلك العملية؛ وتلزمنا لعمل ذلك بيئة دولية مواتية، بما فيها مستويات كافية من التمويل العام والخاص، علاوة على توطيد نظام اقتصادي دولي شامل يؤدي للمزيد من التنمية البشرية العادلة.

وسيكون من المستحيل أن نجعل العالم أكثر عدلاً إذا سمحنا باستبعاد أضعف الفئات. ولهذا السبب اقترحت حكومتي لتوها إنشاء لجنة خاصة لإعداد اتفاقية دولية شاملة وواسعة لتعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي من هذه الاتفاقية في إقرار صك قانوني عالمي ملزم لصالح المعوقين، يضمن الحقوق الأساسية لملايين الرجال والنساء والأطفال في كافة أنحاء العالم. وترجو المكسيك أن يتمتع هذا المسعى بتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتتجلى في تاريخ العلاقات بين الدول نجاحات، ولكن تتجلى فيه أيضاً فرص ضائعة يؤسف لها. واليوم، عسى أن تمثّل الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية، وهما المحوران اللذان يدور حولهما بياني اليوم، بداية تاريخ جديد من نجاحات الأمم المتحدة.

وتحتم حوادث ١١ أيلول/سبتمبر الوحشية علينا، نحن المجتمع الدولي، الاشتراك في مفاوضات متعددة الأطراف لصياغة قواعد ومعايير جديدة لكفالة السلام والأمن الدوليين. ولا شك في أن الطريقة التي تواجه بها دولنا تحدي الإرهاب سيكون لها تأثير على المبادئ والأولويات الخاصة بالعلاقات الدولية في السنوات القادمة.

والمكسيك بوصفها بلداً يشكل جسراً بين مناطق وثقافات، مصممة على أن تؤدي دوراً نشطاً ورئيسياً في تشكيل نظام دولي يمكن أن يجابه التحديات الماثلة أمامنا اليوم.

يالها من لحظة حاسمة. فقيمنا الأساسية وأهمية الأمم المتحدة وقدرتها على البقاء هي الآن على المحك. ويجب أن

يُظهر مجتمع الأمم قدرته على مواجهة هذا التحدي الاستثنائي. ويمكن أن تشكل هذه المرحلة مرحلة تأسيسية جديدة في تاريخ المنظمة، تنبثق عنها ولايات واختصاصات لا غنى عنها في عالم يختلف اختلافاً صارخاً عن عالم عام ١٩٤٥ ولكن آماله في السلام واحترام الكرامة البشرية والعدالة والحرية ما زالت هي الآمال الواردة في ميثاق سان فرانسسكو ذاتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس الولايات المكسيكية المتحدة على البيان الذي ألقاه توا.

اصطُحب السيد فيسنتي فوكس، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد يورغي باتل إيبانييز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطُحب السيد يورغي باتل إيبانييز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يورغي باتل إيبانييز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باتل إيبانييز (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أؤكد أن وجودنا جميعاً في ظل الظروف الراهنة في هذه المناقشة العامة يكتسب بلا شك أهمية خاصة.

وفي كل عام تعد الأمم المتحدة وتقدم للدول الأعضاء جدول أعمال شامل يتضمن الكثير من البنود المتنوعة في نطاقها وطابعها للنظر فيه. وليست هذه الدورة استثناء من ذلك: فلن تتوقف الأمم المتحدة عن العمل.

ومع ذلك يبدو الكثير من الأشياء مختلفاً كل الاختلاف. فقد تعرضت مدينة نيويورك، والولايات المتحدة، بل كل البلدان، وشعب الولايات المتحدة وكل الشعوب، أي تعرّض البشر جميعهم، لهجوم قاس شنه عليهم الإرهاب، يخيم خطره فوق كل منا كما يخيم على العلاقات الطبيعية والسلمية بين شعوب العالم. وخلاصة القول إن هذه ظاهرة عالمية وسمت بداية الألفية الجديدة وتتطلب منا رداً عالمياً. ترى دول قارتي أن الأمر كذلك. وقد أوضح البيانان اللذان أدلى بهما رئيسا البرازيل والمكسيك، هذا بجلاء تام وأعرب عن تأييدي لهما.

وقد أتاح لنا مؤتمر قمة الألفية الذي جمعنا هنا في العام الماضي فرصة لتحديد المسائل التي تؤثر فينا جميعاً والتي يجب أن نواجهها كجزء من تحدٍ لا سبيل إلى تجنبه. وحدد المؤتمر برنامجاً للسلام والأمل لعالم يتأثر بمشاكل مشتركة، ولو أنه ينبغي القول بأن تأثره يتخذ صوراً مختلفة.

واليوم نواجه مسلسلا جديدا من الأحداث. ولعلنا جميعاً، ومن ثم الأمم المتحدة، متحدون كما لم نتَحد من قبل على هدف مشترك، هو الرد على الإرهاب، بغضّ النظر عن الحدود والأيديولوجيات والأديان والأجناس والثقافات. ويشمل ذلك الالتزام الذي تم قطعه بوحي من المسؤولية، اتخاذ كل إجراء ممكن من دون أن ننسى قط الغاية العليا، وهي السلام، الذي يجب أن يظل ضمانه الأسمى متمثلاً في القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات التي نحن أطراف فيها.

غير أن هذا الالتزام لا يكفي بلا شك. إذ يجب أن نحارب كل شكل من أشكال الإرهاب على جميع الأصعدة، داخلياً ودولياً، وعلى جميع الجبهات، القانونية والعسكرية

والأمنية والاستخباراتية والإدارية والتنظيمية. وهذا يتطلب أن تكون على اقتناع وثقة قويين بقيمنا المشتركة، وأن يكون هناك إيمان بالجنس البشري والتأكيد بأن الحياة هي أسمى القيم.

إن الإرهاب أعمى وشرير بحكم تعريفه، وهو أعمى لأنه لا يتصور أو يطرح أهدافا يتشاطرها الآخرون، وهكذا يقع في شرك اللاعقلانية. وهو شرير لأنه يدمر الناس والممتلكات بلا تمييز، ويشيع الخوف والقلق، والذعر في بعض الأحيان.

ومع ذلك، ففي مكافحة الإرهاب سيتعين أيضا مواجهة أعداء السلام الآخرين، مثل الفقر والتخلف، وإعطاء كل إنسان سببا وجيها لكي يعيش ولكي يصبح كل واحد منا حارسا للإنسانية التي هي قيمة مشتركة، قيمة يجب ألا يشعر أي فرد أنه مستبعد منها، ويتعين علينا جميعا أن نكون صامدين في الدفاع عنها.

وليس هناك أي قضية أو شعار يمكن أن يبرر هذا العنف. وهذا بالتحديد هو ما يحتم علينا أن نمنع الإحساس بالتهميش والعجز واليأس من أن يضرب بجذوره في نفوس البشر، حتى لا ينظروا بعين الاستحسان والرضا إلى الأعمال الإجرامية التي نصبح جميعا ضحاياها.

ومهمتنا، إذن، هي شحذ روح كل إنسان في الكفاح ضد الارهاب، ليس فقط لأنه لا يسهم في حل المشاكل التي تحيق بالمجتمع ككل، بل أيضا لأنه يشيع فيه الخوف ويصيبه بالشلل ويوقعه في فوضى وبلبلة.

إننا نمضي بعزم أكبر صوب عالم، ومن ثم، صوب مجتمع، من الواضح أن سمات العولمة تتعمق فيه يوما بعد يوم. وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر تدلل على ذلك بكل وضوح. فكل الشعوب وكل الحكومات قد تضررت من تلك الأحداث.

إن كل ما يحدث يؤثر علينا جميعا بشكل أعمق من ذي قبل، لأن ما حدث لا يؤثر فحسب على أمن الناس، بل لأنه أيضا يثير أسئلة بسيطة ولكن الإجابة عنها معقدة: ما هو الشك الذي ستكون عليه حياتنا جميعا من الآن فصاعدا؟ كيف ستكون حياة أسرتي؟ وأطفالي؟ ووالديّ؟ وكيف سيكون شكل حياة الآخرين، جيراني وأصدقائي؟ وكيف ستتغير الوقائع البسيطة في حياتي؟ هل سأتمكن من السفر، ومن تلقي الرسائل، ومن استخدام وسائل المواصلات العامة وعبور الجسور دون أي تفكير وتردد، وهو ما اعتدنا عليه من قبل.

إن هذا العالم، والأمم المتحدة بصفة خاصة، يواجهان تحديا لم يستعدا له كما يجب. لقد أنشأنا الوسائل التكنولوجية ووسائل الاتصال الكفيلة بتوحيد الكوكب وعولمته. ولكننا لا نعرف كيف ندير هذه العملية بالأسلوب السليم، ولا نملك الأدوات اللازمة للقيام بذلك.

إننا نعيش في خضم ثورة مذهلة، ولا بد لنا من أن نوجهها - ندفعها إلى الأمام إذا توقفت، ونكبح جماحها إذا تجاوزت الحدود - حتى نحقق الأهداف التي تمكننا من تشكيل نظام دولي متوازن جديد يأخذ في الحسبان التغيرات التي شهدتها البشرية على امتداد السنوات الـ ٥٠ الماضية.

لقد ولدت الأمم المتحدة استجابة لعالم لم يعد له وجود هذه الأيام. والصكوك والمؤسسات التي أنشأتها في الماضي كانت استجابة لواقع مضى وحل محله اليوم واقع جديد في كل المجالات، السياسية والديمغرافية والثقافية والدينية والايكولوجية.

وجميع البلدان الكثيرة التي يتألف منها هذا المجتمع العالمي والتي تقطع المسيرة معا، عليها التزام بمواجهة هذا الواقع الجديد انطلاقا من تنوعنا.

إن أوروغواي، وهي بلد صغير ولكنه بلد يتمتع بتقليد دولي عريق - شارك في مؤتمر لاهاي لعام ١٩٠٧ لاستخدام التحكيم كوسيلة لحل المنازعات، وكان عضوا في عصبة الأمم، وأحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو - ترى أن هذا هو وضعنا الراهن، وأننا على استعداد لتحمل نصيبنا الملائم من المسؤولية.

في الماضي، أنشأنا مؤسسات دولية، مالية ونقدية، ومؤسسات أخرى للتجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية التي تجتمع اليوم في الدوحة، وكل هذه المؤسسات تنظم أنشطتنا وتقرر ما يجب علينا أن نفعله. ولكنها لا تعمل إطلاقا بشكل متضافر. ومع أن العالم قد اكتسب طابع العولمة فإن قرارات هذه المؤسسات مجزأة ومفككة.

وفي الوقت الذي نُمنح فيه القروض أو يطلب منّا إجراء تعديلات ضريبية أو نقدية، فإن أبواب الأسواق لا تفتح أمام منتجاتنا وعمالتنا. وعلى هذا النحو، وبدلا من المشاركة في مسيرة العولمة، أصبحنا معزولين فيما يشبه المقصورات المغلقة. وأولئك الذين بلغوا درجة معينة من النمو فإنهم يزدادون نموا، أما البقية، باستثناء القلة، فتتكبد الخسائر وتتراجع بعيدا عن المستويات التي قد تسمح لها بالتمتع بالازدهار المطلوب.

إن كوكبنا يسكنه اليوم ٦ بلايين نسمة، منهم ١.١ بليون فقط يعيشون في مناطق متقدمة النمو. وفي عام ٢٠٥٠، وهو وقت غير بعيد عن يومنا هذا - فلن يكون أحفادي قد بلغوا بعد السن التي بلغتها - سيكون عدد سكان الكوكب قد وصل إلى ٩,٣ بلايين نسمة، ومع ذلك، فإن عدد سكان المناطق المتقدمة النمو سيظل كما هو، ولن يزيد على ١.١ بليون نسمة.

إن الفقر لا يقوض الديمقراطية فحسب بل إنه أيضا، وهو الأسوأ، يدمر المجتمعات ويمهد الطريق للعنف ولكل أشكال الإرهاب، وهو ما نشهده كثيرا حتى بين ظهرانينا.

وأخيرا، نرى من المناسب أن نقول مرة أخرى إننا ما زلنا عاجزين عن الوصول إلى الاستجابة الملائمة لظروف العالم الذي خلقناه بأيدينا.

ولولا آلاف الأبرياء من النساء والرجال الذين لقوا حتفهم يوم ١١ أيلول/سبتمبر المشؤوم، لما كنا قد اضطررنا للتعبير بصوت عال عن هذه الأفكار التي لا شك في أنها كانت دائما تلازم الكثيرين منا. ونحن ندين لأولئك الضحايا الذين سيذكرهم الأمريكيون دائما بمشاعر الحب والأسى، وهي مشاعر نتشاطرها معهم - بأهم مسؤولية تقع على عاتقنا: ألا وهي ضمان ألا تكون أرواحهم قد ضاعت هباء.

إن قدرهم المأساوي دلنا على واجبنا. وقد حان الوقت لأن نؤديه الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد خورخي باتل إبانيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد فرناندو دي لاروا رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطُحب السيد فرناندو دي لاروا رئيس جمهورية الأرجنتين إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو دي لاروا رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس دي لاروا (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ويسرني بشكل خاص أن هذا الانتخاب جاء بشخصية متميزة في حياتها العملية كممثل لجمهورية كوريا، التي تربطها بالأرجنتين علاقات صداقة وتعاون كبير. وأود أيضا أن أنوه بالطريقة الممتازة التي ترأس بها وزير خارجية فنلندا السيد هاري هولكيري الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لإعادة انتخاب الأمين العام السيد كوفي عنان لفترة ولاية ثانية. وفي هذا تعبير عن التأييد الإجماعي الذي يحظى به من المجتمع الدولي للطريقة الحاسمة التي يواجه بها التحديات الكبيرة التي تعترض سبيل السلام وسيادة القانون والتنمية في هذه المرحلة الصعبة من الحياة الدولية. ويعبر التأييد الذي حظي به من الدول الأعضاء عن الفكرة الطيبة واسعة الانتشار عن جهوده وعن أعمال المنظمة، الأمر الذي أكدته جائزة نوبل للسلام التي منحت له وللمنظمة، كتعبير عن التميز الذي يشرف العاملين في خدمة الأمم المتحدة وأمينها العام صاحب البصيرة الثاقبة.

ويأتي هذا التميز أيضا في وقت أصبحت فيه الأهمية الكبرى للأمم المتحدة تتسم بطابع ملح للغاية نتيجة للهجمات الإجرامية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وفي مواجهة هذه الأحداث، أود أن أكرر التأكيد على تضامننا والتزامنا تجاه حكومة الولايات المتحدة وشعبها. لقد كان ذلك الهجوم موجها ضدنا جميعا وضد البشرية جمعاء.

لقد بينت تلك الأحداث أن الإرهاب يمكن أن يصيب أية دولة وأنه ما من بلد يستطيع مكافحته في عزلة عن غيره من البلدان. وهو تهديد دولي يتعين أن تواجهه المؤسسة الوحيدة القائمة ذات الامتداد العالمي، أي الأمم المتحدة، التي يتوفر لها الإطار السياسي والقانوني اللازم لذلك.

وقد حدد إعلان الألفية بالفعل من بين أهدافه اتخاذ تدابير متضافرة لمكافحة الإرهاب الدولي، وضرورة انضمام جميع الدول بأسرع ما يمكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويبين اتخاذ قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ أن الأمم المتحدة قد ارتقت إلى مستوى الظروف الحالية واستخدمت كل الوسائل المتاحة لها للتصدي للإرهاب الذي يهدد السلام والأمن.

إن الجهد العالمي الرامي إلى مكافحة الإرهاب هو أمر حتمي بالنسبة للمجتمع الدولي تباركه الأمم المتحدة. ويتعين على جميع الدول، أو مجموعات الدول، أو المنظمات الإقليمية أن تساهم في هذا النضال المشترك في إطار المبادئ التوجيهية التي أقرتها المنظمة.

وتعرب الأرجنتين عن التزامها الكامل بمكافحة الإرهاب. فقد عانت أمتنا مرتين من هجمات من هذا النوع في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وتساعدنا ذكرى تلك الأحداث المريرة على فهم مدى الحزن على الضحايا الأبرياء وعلى القول بأن هذه المعركة هي معركتنا أيضا.

وهناك صكوك أخرى متممة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الأخيرة، وهي تعبر عن إرادة أغلبية الدول في أن تحدد أي عمل إرهابي، دون استثناء، بأنه عمل إجرامي

لا يمكن تبريره أيا كانت دوافعه. لقد وضعت القرارات والاتفاقيات الحالية سلسلة من التدابير المحددة والقواعد اللازمة لتعزيز التعاون في مجالي القضاء والشرطة، وجرَّمت العديد من أعمال الإرهاب، وأكدت المبدأ الذي يلزم جميع الدول بمقاضاة مقترفي هذه الأعمال ومعاقبتهم.

إن الأرجنتين طرف في معظم المعاهدات الدولية ذات الصلة السارية حاليا، وهي تحرز تقدما صوب التصديق على بقية هذه المعاهدات، التي من بينها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩. ونؤيد إبرام الاتفاقيات قيد النظر حاليا، التي يجب أن تستكمل قبل نهاية العام الحالي، مثل الاتفاقية المتعلقة بالإرهاب النووي. وآمل أن يتم بنجاح اختتام المفاوضات بشأن وضع اتفاقية ذات طبيعة عامة - وينبغي ألا يؤدي وجود اختلافات سياسية أو تفسيرات مختلفة تتعلق بأوضاع أخرى إلى تحويل انتباهنا عن الحاجة الملحة إلى وضع صك يشمل جميع جوانب هذه التهديد.

وعلى صعيد نصف الكرة الأرضية، طبقنا النظام الإقليمي للدفاع المشروع والأمن الجماعي المنشأ في إطار معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة. وعززنا في نفس الوقت التفعيل الكامل للجنة مكافحة الإرهاب للبلدان الأمريكية، وصياغة اتفاقية للبلدان الأمريكية تكمل الاتفاقيات العالمية الحالية، والدعوة إلى عقد مؤتمر خاص للأمن في نصف الكرة الأرضية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنهض بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بالتدابير اللازمة لتعزيز التنسيق والتعاون والمساعدة في المجالين الفني والتنفيذي فيما بين شتى الوكالات الموكل إليها مهمة مكافحة الإرهاب على الصعيد الميداني.

ولا بد لنا من أن ندرك بأن النهج الذي نتبعه في التصدي لهذه المشكلة لن يكون كاملا إن لم نعترف بالعوامل التي تغذي الإرهاب. وفي إطار الترابط المتزايد الذي تتسم به المرحلة الحالية من الحياة الاقتصادية، لا تصل منافع التنمية إلا إلى دول قليلة، كما ازداد وضوح التهميش المتزايد للبلدان والمجتمعات التي تعيش في فقر مدقع، ومأساة الأطفال المهملين أو الذين يعانون من نقص التغذية والمرض والجوع. إن هذا التوزيع الاقتصادي غير المتكافئ، الذي أصبح ملموسا بشكل أكبر نتيجة للاتصالات الحديثة، يسبب الإحباط في قطاعات واسعة للمحرومين، ويهيئ الظروف المؤاتية لاندلاع الصراعات والمجابهات التي تعمل في ظلها الحركات الأصولية من شتى الأنواع. وهذا يجعلنا نؤكد هنا من جديد المقولة الأساسية التي صدرت عن البابا يوحنا بولص السادس قبل بضعة أعوام ومؤداها ''إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام''.

إن هذه مهمة عاجلة ينبغي أن يضطلع بها المجتمع الدولي ككل من خلال جهد مشترك ينطلق من روح التضامن. فمن الخطأ التقليل من أهمية التعاون الدولي، وترك من يواجهون مشاكل تتعلق بالبقاء يقفون وحدهم في وجه التنافس الاقتصادي العالمي الطاحن.

ولعل بدء جولة جديدة للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية قد يمثل إشارة هامة إلى ضرورة السيطرة على التوجهات الحمائية المتزايدة والنهوض بالانتعاش الاقتصادي العالمي في الأجل القصير وبالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وهو إشارة قد تؤدي أيضا إلى جلب ثقة إضافية إلى الأسواق المالية. ومن خلال بدء جولة جديدة في قُطر، قد يكون بوسع البلدان الـ ١٤٢ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تعطي زخما لعملية تضع الأسس اللازمة لإقامة عالم أكثر إنصافا وسلاما.

إن استمرار الصراعات، التي كالصراع الدائر في الشرق الأوسط، يمثل مصدرا للتوتر له آثار واسعة على المنطقة، وهو يسبب شاغلا مشروعا للمجتمع الدولي. وتود جمهورية الأرجنتين أن تجدد الإعراب عن تأييدها لإحلال سلام مستقر ودائم في الشرق الأوسط يقوم على أساس احترام الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة، وكذلك على الاعتراف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ولا يمكن قبول العنف والإرهاب بأي شكل من الأشكال مطلقا ولا يمكن أن يؤديا إلا إلى تفاقم الحالة. وينبغي أن يعجل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والشروع في مفاوضات حول التسوية النهائية التي بدت حتى عهد قريب ممكنة التحقيق.

وقد قدم لنا الأمين العام مخططا تفصيليا لتنفيذ إعلان الألفية، ينص على برنامج مسؤول لمواجهة الظروف الخطيرة الراهنة. وتستحق المعالم البارزة الرئيسية في هذا المخطط تأييدنا كطريق سليم نحو بناء السلام وتعزيز الأمن: سيادة القانون ومكافحة الإرهاب بكل تصميم؛ ومنع الصراعات وتعزيز عمليات حفظ السلام؛ وإصلاح نظام الجزاءات لتفادي الحاق الضرر بالسكان المدنيين؛ واستئصال الفقر وتعزيز التنمية؛ واحترام حقوق الإنسان الأساسية في جميع أنحاء العالم والتعددية السياسية والدينية؛ والرفض القاطع لأي محاولة لربط عقيدة دينية معينة بالعنف والإرهاب.

كما نشاطر الأمين العام رأيه بأهمية وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب بإحالة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة إلى المحاكمة. وإننا نؤكد الأهمية التاريخية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ونؤكد من جديد تأييدنا لاتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التعجيل في بدء عملها.

إن الأغلبية الساحقة للبشرية ترغب في تحقيق مستقبل يسوده السلام والتقدم. أما اللاعقلانية والعنف من جانب الأقلية فبالإمكان عزلهما وإلحاق الهزيمة بهما بالاستناد إلى التعاون فيما بين الدول باتباع هذه المبادئ العامة التي قمنا بإقرارها في إعلان الألفية، والتي نقترح اليوم اتخاذ إجراءات ملموسة بصددها. ونحن على ثقة في أننا سنرقى إلى مستوى ذلك التحدي.

ولا يسعني أن أختم بياني دون الإشارة، كما تعلم الجمعية العامة، إلى أن الجمهورية الأرجنتينية لا تزال طرفا في نزاع مع المملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. إن استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على هذا الجزء من إقليمنا الوطني، واحترام مصالح سكانه والقانون الدولي، هي من المبادئ المنصوص عليها في دستورنا. وهذه المسألة مدرجة في جدول أعمال هذه المنظمة، التي طلبت من خلال القرارات المتكررة إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع على السيادة ووضع حد بالتالي لحالة استعمارية تم فرضها بالقوة عام ١٨٣٣.

واليوم، واستجابة لهذا الطلب، تؤكد الأرجنتين من جديد استعدادها الكامل لاستئناف المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة لحل هذه المسألة، فضلا عن تأييدها لبعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام على نحو مناسب لمساعدة الطرفين على بلوغ ذلك الهدف.

أختم كلامي بالدعوة إلى السلام والعدالة والتضامن، التي تسعى إلى تحقيقها على نطاق واسع، جميع الشعوب التي تدافع عن الحياة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الأرجنتينية على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد فرناندو دي لا روا، رئيس جمهورية الأرجنتين إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد هوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اصطُحب فخامة السيد هوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هوغو تشافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس تشافيز فرياس (تكلم بالاسبانية): منذ أكثر من عام، اجتمعنا هنا لحضور قمة الألفية، قبل فجر القرن الحادي والعشرين بنحو ١٠٠ يوم. وفي ذلك الوقت، أدليت ببيان باسم فنزويلا وشعبها البوليفاري، مشيرا إلى المثال الأسمى للسيد للمسيح وكفاحه من أجل العدالة والسلام والحياة.

وفي الفترة الزمنية الوجيزة منذئذ، وبعد أن دخلنا في القرن الجديد - أقول، ولو بخطوات أليمة جدا - تعرضنا للإعتداءات الإرهابية البغيضة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وفي تعارض مع ثقافة السلام، ومع الحوار بين الحضارات الذي أعلنته الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠١ ومع النوايا الطيبة لشعوب العالم، نجد طبول الحرب تدق فجأة مرة أخرى، ونقول، بصوت أعلى وبحماس متقد أكثر من أي وقت مضى، إن هذا الكفاح من أجل السلام يتسم بأهمية أساسية.

ومنذ البداية، انضمت فنزويلا وشعبها وحكومتها ومؤسساتها إلى مجموعة الأصوات التي ارتفعت مباشرة لرفض هذه الأعمال الشائنة. وإننا، في هذا الاجتماع في نيويورك، هذه المدينة الرائعة، في هذه الدولة في أمريكا الشمالية، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد حزننا وتعاطفنا مع شعب وحكومة الولايات المتحدة ومؤسساتها بسبب الاعتداءات وما تسببت به من آلام. ونقول كما قلنا من أول يوم وقعت فيه المأساة التي غمرت العالم بالحزن والحداد والشعور بالخطر، إن الكفاح ضد الإرهاب ينبغي أن يصبح حربا ضد الحرب - قتالا لتحقيق السلام.

وفي قمة الألفية، قلنا أيضا، كما قال سيمون بوليفار، محرر أمريكا الجنوبية، الذي تذكر حلم قمة شيمبوراسو: فلنقل الحقيقة لكل الرجال والنساء. وتحديدا بسبب الأحداث المروعة والرهيبة التي نشهدها في عالمنا اليوم، دعونا نطالب بميثاق عالمي جديد في الأمم المتحدة. وقلنا في ذلك الخطاب قبل نحو عام، أنه في هذه اللحظة ما زال البشر يسقطون صرعى في عالمنا كل يوم، وإن كانت الأرقام قد تضاعفت الآن، لكن ليس بسبب حرب عالمية. كلا، بل إن الأسباب الرئيسية وراء هذه الحقيقة الرهيبة التي تعصف بسكان العالم، تتمثل في الفقر والتهميش والجوع. وإن أول ما ينبغي لنا أن نفعله في هذه اللحظات المأساوية الفاجعة هو أن نعترف بالحقيقة، ثم نرسي ميثاقا عالميا جديدا في الأمم المتحدة دون إبطاء.

والآن، في مستهل القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة، علينا في الأمم المتحدة أن نركز أكبر الجهود الممكنة على النظام الأخلاقي والفكري والعلمي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والمالي في إطار الكفاح ضد شياطين

الجوع والفقر والموت التي تطارد عالمنا. وهذا هو ما قلناه قبل عام في هذا المحفل الجليل. وأعتقد أننا نكون بذلك قد أوفينا بعهد بوليفار بأن نقول الحقيقة لكل الرجال والنساء.

تسلم فنزويلا باستدامة مضمون وضرورة الوثيقة التحضيرية التي أعدها الأمين العام في شكل تحد لنا جميعا والتي أصبحت تعرف بعد ذلك بإعلان الألفية، لما انطوت عليه من نفاذ البصيرة وتحري الحقيقة. واليوم، ذكرنا صديقنا العزيز كوفي عنان بهذا التحدي في بيانه الاستهلالي الذي افتتح به هذه الدورة من المناقشات، حين أعاد إلى أذهاننا، على سبيل المثال، أننا التزمنا في العام الماضي بتخفيض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، بعد أن حددنا أهدافا دقيقة ومحددة، مثل تخفيض عدد الناس الذين يعيشون على دخل يقل عن دولار في اليوم إلى النصف.

وفي قمة الألفية، تأكدت حقائق عظيمة، وسمعنا نداءات شعوبنا. وقلنا آنذاك، وما فتئنا نقول إنه لا بد أن تتاح لجميع أطفال العالم إمكانية الحصول على كل فرص التعليم بحلول عام ٢٠١٥. وكما ذكرنا الأمين العام أيضا، ينبغي أن يحصل كل البشر على المياه الصالحة للشرب. إننا لا نتكلم عن الانترنت - بل عن مياه الشرب، التي هي أساس الحياة.

إن الأهداف التي حددناها في السنة الماضية نوقشت على مدى الأسابيع اللاحقة في مئات من الخطب البديعة. ولكن اليوم، بعد عام، علينا أن نظل نسأل أنفسنا كيف سنحقق تلك الأهداف. وما هي الاستراتيجيات الناجحة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف السامية؟ ولعل الرد هو العدالة، فهي السبيل الوحيد إلى السلام الحقيقي. لقد قلنا إننا جئنا إلى هنا لكي نكشف عن الحقائق؛ وأننا من أجل شرف شعوبنا وكرامتها وحياتها، لا بد لنا أن نأتي إلى هنا لنتكلم دون خوف. وقلنا إنه لا بد أن نتكلم هنا في هذا المحفل دون أن نكيل بمكيالين، الأمر الذي يطغى على مناقشاتنا في بعض الأحيان. وكلما رأيت أشقاءنا من الهند هنا في هذه القاعة، أفكر في الفيلسون الهندي جيدو كريشنامورتي، الذي تكلم عن الحقيقة باعتبارها دينامية أساسية لفهم أسرار الحياة الحقيقية، الحقيقة، الحقيقة. إننا نريد الحقائق. وإذا لم نعترف بالحقائق، فسيصعب علينا أن نجد حلولا حقيقية للمآسي المروعة التي يعيشها عالمنا.

وباسم شعب فنزويلا، أعود إلى هنا اليوم للإسهام بالأفكار في هذا الجهد بحثا عن الحقيقة ولمخاطبتكم بكلمات حقيقية نابعة من مزيج من العقل والعاطفة. وهي ليست كلمات باردة على الورق بل إنها تأتي من القلب، ويجب ألا تبقى على الورق مجرد كلمات باردة، بل يجب أن تمس كبد الحقيقة. فالحقيقة اليوم أشبه بجرح مفتوح، والتحدي الماثل أمامنا هو العمل من أجل أن يلتئم هذا الجرح. لذا، فقد جئنا دون خوف وفي إطار من النوايا الحسنة، وبكثير من التفاؤل بالحياة والأخوة والوحدة وبإمكانية قيامنا نحن زعماء بلداننا، بالسعي معا من أجل وضع حلول حقيقية لمشاكل حقيقية في السعي من أجل العدالة والسلام.

ونحن في فنزويلا نؤمن بضرورة أن يخضع العالم كله للفحص تحت مجهر ضخم قوي العدسات، لأنه بات يتقلب من سيئ إلى أسوأ، ويتعثر ويتخبط من خطأ إلى آخر. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، ولدت الأمم المتحدة لتكافح من اجل السلام ومنع وقوع أهوال جديدة. إننا لم نتجنب تلك الأهوال. ففي أواخر القرن العشرين، سقط سور برلين وانهار الاتحاد السوفياتي، وارتفعت الأصوات قائلة إن التاريخ قد انتهى: لقد بلغنا نهاية الطريق، ووصلنا إلى الحقبة الأخيرة، حقبة التكنولوجيا، والقرية العالمية، والعولمة، والنظام العالمي الجديد.

إنه انتصار لنموذج – انتصار فلسفة نتيجة لانهيار أخرى. إلا أن هذا الادعاء كان أكذوبة. إذ مَن ذا الذي يستطيع أن يدعي النصر في عالم اليوم، المفعم بالفقر والدموع والآلام والموت؟ أي نموذج يمكن أن يدعي النصر؟

تود فنزويلا أن توجه نداء حارا وعاطفيا، ونأمل أن تفهمونا جيدا – والواقع أننا متأكدون من ذلك، لأننا نتكلم بحب وإيمان وأمل، داعين المولى عز وجل، ومتوسلين بالحياة والسلام واحترام الأخوة. لتكن عباراتنا مفهومة. ويجب علينا أن نقوم بدراسة متعمقة للنماذج السياسية الموجودة في بلداننا اليوم واستعراضها. في أمريكا نتكلم عن الديمقراطية – نعم عن الديمقراطية. لكننا في فنزويلا نسأل أي ديمقراطية هذه التي نتكلم عنها. ديمقراطية كالتي نعمت بها فنزويلا مدة أربعين عاما، من ١٩٥٨ إلى ١٩٩٨، وانتهت بتدمير شعب، وانتزاع سيادته وجعله يعيش في فقر في أرض خصبة غنية بالموارد كالنفط والذهب؟ لم يكن ذلك أكثر من ازدهار زخرفي يحاكي الديمقراطية، انتهى به الأمر إلى الطغيان. إننا لا نريد أبدا أن نرى ديمقراطية كهذه في فنزويلا مرة أخرى، ونحن متأكدون من أننا لن نراها مرة أخرى إلى الأبد. فالديمقراطية يجب أن تستند إلى المشاركة الشعبية والأخلاق والعدالة والمساواة.

ونحن في فنزويلا ما برحنا نقول إننا يجب أيضا أن نعيد النظر في النماذج الاقتصادية التي حاول البعض أن يضعها موضع التطبيق بين شعوبنا. هل الليبرالية الجديدة هي السبيل؟ نعم إنها السبيل إلى الجحيم. دعونا نعبر الشوارع والمدن في أمريكا اللاتينية وسوف نرى عواقب السياسات الليبرالية الجديدة وقد انفلت زمامها، كما ذكر قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. يجب علينا أن نعيد النظر في اقتصاداتنا وفي أخلاقنا وفي سياساتنا – يجب أن نعيد النظر في كل شيء اليوم إذا أردنا أن يكون العالم مكانا قابلا للحياة وإذا أردنا أن يعم السلام على الأرض.

هل العولمة هي السبيل إلى التنمية؟ يمكن أن تكون، إذا كانت قائمة على أساس من العدل والمساواة وعلاقات الاحترام فيما بين الجميع. إننا نحتاج إلى أن نعيد النظر في كل شيء. وكما قالت فيفيان فوريستر، مستعملة عبارة ”الرعب الاقتصادي“، إن العالم يخضع لعملية تغيير، وينبغي أن يكون ذلك من دواعي التفاؤل. العالم يتغير؛ إنه يتقدم. هناك تطورات جديدة تحدث؛ فدعنا نتحرك معها، بسلام وديمقراطية، بينما نبحث عن العدالة. وكما قال إغناسيو رامونيه في تأملاته في ”الموند دبلوماتيك“، هناك طرق بديلة تظهر في جميع أنحاء العالم. وإن فنزويلا تقدم مشاركتها المتواضعة من خلال ثورة سلمية وديمقراطية. إننا ملتزمون بالإنسان، بسياسة دولية للسلام والصداقة واحترام تعدد الأقطاب. ونحن هنا اليوم لنؤكد من جديد ذلك الالتزام.

إن فنزويلا ترفع صوتها في إدانة الإرهاب. إن فنزويلا ترفع صوتها – وتتخذ الإجراءات اللازمة – في الإعراب عن تضامنها مع الكفاح ضد الإرهاب. وإننا إذ نرفع صوتنا نقوم في الوقت نفسه بالتعبير عن ولاية الأمم المتحدة المتمثلة في كفالة احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وأي إجراء يتخذ ضد أي جريمة يجب أن يكون مشروعا. ولا بد أن يستند إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. وينبغي ألا يفهم أحد من كلام فنزويلا على أنه إدانة لأي شيء أو لأحد. إننا ندعو إلى التأمل حتى نكفل أن نتصرف في حدود القانون الدولي وولايات الأمم المتحدة. ليس بوسعنا أن نطرح ذلك جانبا.

وتحملت فنزويلا أيضا مسؤوليتها في مختلف المنتديات والميادين الدولية. وإننا نقترح ضمن منظمة الدول الأمريكية اعتماد ميثاق اجتماعي، بالإضافة إلى الميثاق الديمقراطي، لإضفاء وزن إضافي على كفاح قارتنا لوضع الإنسان في مقدمة جهودنا. وقد اقترحنا في منظمة البلدان المصدرة للنفط، التي نشغل فيها منصب رئاسة مؤتمر رؤساء

الدول، وتمكنّا من تحقيق توافق في الآراء بين الجميع - كفالة تحقيق التوازن والحوار بين منتجي ومستهلكي النفط، مع إدراكنا لضرورة ضمان الإمدادات والأسعار العادلة للجميع لذلك المورد الحيوي للتنمية وللحياة.

وفي مجموعة الخمسة عشر، تقوم فنزويلا التي تشغل منصب الرئاسة، بتشجيع الحوار بين الشمال والجنوب، لاسيما ضرورة تنشيطه. وينبغي ألا يكون حوارا بين الصم، بل حوار بين متكافئين يسعون إلى حلول - حوار وتعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا وجميع شعوب العالم. وتعمل فنزويلا مع مجموعة الـ ٧٧ للتوصل إلى توافق الآراء الاستراتيجي نفسه والحوار والوحدة. ونحن متفائلون جدا، والجميع ينبغي أن يكونوا كذلك.

بيد أننا بالرغم من كل شيء، نحتاج إلى إرادة سياسية قوية - إرادة سياسية أقوى - لتحقيق جميع هذه التغييرات والتحولات. ومن باب استعمال معجم نظرية الحرب، علينا أن نضع سلاح الفرسان على خط المواجهة. وسلاح الفرسان هو السياسة العامة؛ وهو الأخلاق وإرادة التغيير، التي ينبغي لنا أن نعززها.

أخيرا، بالإضافة إلى الآلام، وإدانة الإرهاب والكفاح ضده وضد المتوحشين الذين ارتكبوا هذه الاعتداءات المروعة، أعتقد بأن الشرف الأكبر يجب أن يكون من نصيب الذين سقطوا - الضحايا الأبرياء لهذه الأعمال، والعديد من الضحايا الآخرين في جميع أنحاء العالم الذين قاسوا وبكيناهم: الأطفال الأبرياء الذين سقطوا، والرجال والنساء. ولقد قال رئيس الوزراء البريطاني، طوني بلير، شيئا أعتقد بأنه كان رائعا ردا على تعليق أدليتُ به أثناء محادثة جرت بيننا في داونينغ ستريت منذ بضعة أيام. إذا كان أي خير سينبثق عن هذه الأزمة وهذا الألم، فهو التحالف العالمي لمكافحة أسباب العنف في جميع أنحاء العالم.

لقد أشار من سبقوني بالكلام إلى العديد من هذه الأسباب. وقد أثار أمير قطر ورئيس منظمة المؤتمر الإسلامي نقطة هامة جدا. لقد قال إن كلماتنا ينبغي ألا تذهب سدى مرة أخرى. وكما نقول في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم، ثمة فرق كبير بين الأقوال والأفعال. ولقد حان وقت الشروع في العمل الملموس. إننا نريد أن نرى دولة فلسطينية حقيقة واقعة. فلنكُفّ عن المجيء إلى هنا يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة لنكرر العبارات القديمة نفسها. دعونا نتحرك نحو الحقيقة الواقعة. إننا نريد أن نرى تحول مؤسسات بريتون وودز. نريد أن نرى تحول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. نريد العدالة للبائسين في الأرض، كما قال فرانز فانون، لكننا نريدها الآن، وليس غدا؛ فالغد قد لا يأتي إلا بعد فوات الأوان.

ختاما، كما قلت أثناء المناقشة التي جرت يوم ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي مقتبسا من الإنجيل،

> ”لكل شيء موسمه، ولكل غرض تحت السماء وقت“. (الإنجيل المقدس، سفر الجامعة، الفصل الثالث، ١)

أيتها الأخوات والأخوة لهذا الكوكب الحزين، لعالمنا هذا، دعونا نعمل ما في وسعنا. حقا، يجب علينا أن نحول هذا الوقت العصيب الذي نعيش فيه إلى وقت للشعب، إلى وقت من العدالة؛ هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام حقيقي. وكما ختمت كلامي في العام الماضي، دعونا ننقذ العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد هيوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ريكاردو لاغوس، رئيس جمهورية شيلي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية شيلي.

اصطُحب السيد ريكاردو لاغوس، رئيس جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية شيلي ، فخامة السيد ريكاردو لاغوس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لاغوس (تكلم بالاسبانية): أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم الذي يمثل علامة تقدير لجمهورية كوريا ولسجلكم الشخصي المتميز في المجالين العام والأكاديمي. وأنا واثق من أن عمل الجمعية بقيادتكم سيكون ناجحا بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تستقبلنا اليوم مدينة نيويورك كما عوَّدتنا دائما. لماذا شهدنا إذاً قبل شهرين تقريبا عملا إرهابيا هز العالم؟ إن ما حدث يُعزى إلى أن نيويورك هي أفضل مدينة تمثل القيم التي دافع عنها القرن العشرون بثمن كلَّف معاناة هائلة، إذا سمحتم لي أن أقول ذلك. إنها المدينة التي ترحب بمن يتعرضون للتعصب بجميع أنواعه؛ وتحترم جميع الجنسيات، والأعراق والأديان، وجميع الأفكار، وحرية التفكير والإبداع؛ وتوفر فرص النجاح للجميع؛ وتحمي حقوق الفرد من خلال الديمقراطية.

ولم تكن إقامة مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك، على ضفاف النهر الشرقي، مجرد صدفة. فقد بُني هذا المقر هنا لأن قِيَم هذه المدينة هي قِيَم منظمة الأمم العالمية.

ولذلك، فإن الهجمات الإرهابية على نيويورك كانت هجوما على وحدة أممنا. إن قيمنا وأمننا وإيماننا بإيجاد عالم أفضل – عالم يقوم على الحوار والتعاون – هي التي استهدفها الإرهاب المتعصب. وهذا هو السبب الذي جعلنا نشعر أننا قريبون إلى هذا الحد من الولايات المتحدة أثناء هذه الفترة: إن ألمها هو ألمنا؛ وحزنها هو حزننا؛ وردها على الإرهاب هو ردنا.

نحن هنا لنقدم تعازينا مرة أخرى لشعب وحكومة الولايات المتحدة. إن منظر آلاف الأشخاص الذين يحملون صور أفراد أسرهم المفقودين وسط الركام الذي يتصاعد منه الدخان أثار مشاعر أسى عميقة بين أبناء شيلي.

ولذلك، نود أن نعبر عن إعجابنا بوحدة وشجاعة الشعب الأمريكي وسكان مدينة نيويورك. ونشيد بحكومة الولايات المتحدة والرئيس بوش، الذي تمكَّن، في مواجهة هجوم بهذا الحجم، من التصرف على أساس عقلاني لا عاطفي في التماس الدعم الدبلوماسي وبناء ائتلاف ذي قاعدة عريضة جدا.

إن انعقاد هذه الجمعية العامة دليل على الهزيمة النكراء لقضية الإرهاب، الذي يسعى إلى إحلال العنف محل الحوار، ويعكس تجدد إيماننا بهذا المحفل العالمي.

نحن هنا لنقدم للأمين العام والأمم المتحدة أحر تهانئنا على منحهما جائزة نوبل للسلام، التي اعترفت هذا العام بإسهام الأمم المتحدة المتميز في سعينا لتحقيق السلام.

وأشار العديدون إلى أن القرن العشرين كان الأكثر عنفا وإهلاكا في تاريخ البشرية. إلا أن القرن العشرين كان

أيضا القرن الذي حدثت فيه جوانب تقدم كبيرة، أدّت إلى تحسين نوعية حياتنا وقضت إلى الأبد على شرور كبيرة.

لقد أعقب الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم، ووعي جديد بالمساواة الأساسية بين الشعوب. وكانت الحرب العالمية الثانية ضرورية لوضع نهاية للفاشية في أبشع مظاهرها، ولكن ظهرت منها أيضا الأمم المتحدة، وعملية تصفية الاستعمار، واتفاقات بريتون وودز الاقتصادية، ووعي جديد بالمساواة الأساسية بين بني الإنسان. وأتت الحرب الباردة بصِدام بين الرؤية السياسية والرؤية الاقتصادية، ولكن بمجرد انتهائها تركت في أعقابها وعيا جديدا بالديمقراطية والحريات الفردية.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، نواجه صراعا جديدا ذا أبعاد عالمية. ويجب أن يكون هدفنا الأول وضع نهاية إلى الأبد للتعصب ولنوع عدم التسامح الذي يُترجم إلى إرهاب.

وتعتقد شيلي أن هذا التحالف الدبلوماسي الواسع يجب أن يسعى لتحقيق أهداف أخرى. وكبقية الائتلافات المنتصرة الأخرى في التاريخ، يجب أن يبدأ بطرح السؤال الآن عن ماهية التقدم الجديد الذي سيسعى لتحقيقه للبشرية بعد أن حقق النصر. يجب أن نبدأ في تصور العالم الجديد الذي لا بد أن يخرج من هذه الفترة المأساوية في تاريخنا – عالم أفضل تنظيما ويُظهر قدرا أكبر من التضامن. وفي الحقيقة، سيحقق الإرهابيون هدفهم إذا غيرت عملية العولمة اتجاهها وابتدأت تتجه نحو قدر أقل من الحرية ونحو تقليص التجارة الدولية نتيجة لهجماتهم.

من جهة أخرى، وكما قال صوابا أميننا العام، لكي ننجح في عملية العولمة، يجب أن نتعلم كيف نديرها بطريقة أفضل، وأن نتعلم، قبل كل شيء كيف نديرها معا بطريقة أفضل.

أعتقد أنه مهم أن نفهم أن أكثر من نصف سكان العالم، الذين يبلغون ٦ بلايين نسمة، يعيش واحدهم على أقل من دولارين اثنين في اليوم. فهُم لا يملكون أجهزة حاسوب شخصية؛ ولم يُجر أي منهم مكالمة هاتفية قط. إنهم لم يروا هذه الأشياء. ومع أن الثروة زادت، فلم يطرأ انخفاض يذكر على عدد الفقراء، وجسر الفجوة بين الأغنياء والفقراء يزداد صعوبة يوميا. وتوازن عالمنا يزداد اختلالا، ويجب أن نعالج هذه المسألة.

وأظهرت لنا الأحداث المأساوية الأخيرة أن ما من دولة على وجه الأرض تستطيع أن تعتبر نفسها غير معرضة للخطر، وأن الأمن الحقيقي لا يتحقق إلا من خلال التعاون بين الشعوب والدول. إن ما يجعل مواطنينا معرضين للخطر في هذا الزمن – بالإضافة إلى الإرهاب – ظواهر من قبيل الجهل، والجوع، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتغير المناخ، وتحركات السكان غير المضبوطة، والتدفق الجارف لمبلغ ١,٥ تريليون دولار كل يوم في الأسواق المالية. ويجب أن نضع وسائل لمعالجة هذه الظاهرة.

ولذلك، تؤيد شيلي ائتلاف البلدان الذي شن، ممارسة لحق الدفاع عن النفس، حملة تستهدف استئصال الإرهاب. والأمر يتعلق هنا بالمبادئ والقيم العالمية التي نتشاطرها والتي يجب أن ندافع عنها. ولذلك، فإن هذه الإجراءات لا تستهدف الشعب الأفغاني أو العالم العربي، كما أنها ليست موجهة ضد أي دين بعينه، التي نكنّ لجميعها احتراما عميقا، ونُجلّها.

وليتسنى وضع نهاية للإرهاب، يتعين قيام تعاون عريض القاعدة ومستمر ومصمم. وهذا هو السبب الذي جعل شيلي تؤيد الردود التي قررتها هذه المنظمة. إننا ننفذ بفعالية قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما أننا أطراف فعلا في الاتفاقيات العالمية الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب،

وسنُودع اليوم مع الأمين العام صكوك التصديق عليها. فقد صدَّقت بلادي على جميع اتفاقات الأمم المتحدة.

وبالمثل نحن نعمل على تنسيق الرد الأمريكي. وإننا شركاء في حوار شامل لاستعراض وتحسين التشريعات الداخلية والنظام القانوني لكل من البلدين بغية اقتلاع التهديد الإرهابي من جذوره.

ونحن نؤكد ضرورة تعزيز التدابير الرامية إلى التشجيع على إيجاد الثقة المتبادلة والتعاون في مجال الدفاع. وفي هذا الصدد فإن الأرجنتين وشيلي وحدّا بياناهما عن الإنفاق العسكري، ونعمل مع جارتنا بيرو لتحقيق الهدف نفسه.

غير أننا لا نستطيع إخفاء ما نشعر به من إحباط إزاء الصعوبات التي تعترض طريق التقدم نحو الحد من صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها.

كما أننا مضطرون إلى القول إننا ننظر بهلع إلى تردي الحالة في الشرق الأوسط. فهذا الصراع يهدد الأمن الدولي. ونحن كغيرنا ممن سبقونا بالكلام هذا اليوم، نرجو أن يتم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف، في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وكذلك حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا وفي سلام مع جيرانها.

ولقد أثرت أعمال الإرهاب الدولي الأخيرة على اقتصاداتنا التي هي أساس التقدم الاجتماعي لشعوبنا. فسيطر الخوف على الأسواق. والشيء الأكيد هذه الأيام هو أن عدم اليقين سيسود في المستقبل طالما بقيت الأعمال المسلحة في هذا الصراع. ولو ثبت أن هذا هو الحال، وإذا تدهورت الأسواق الدولية، فإن الإرهاب يكون قد حقق نصرا غير متوقع.

ولذا أقول إن على المؤسسات من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تتصدى لشواغل الهيئات السياسية الدولية وأن تكرس اهتماما خاصا للتكاليف الإضافية المترتبة على الرد على الإرهاب. ونحن واثقون من نجاح الاجتماع الوزاري في الدوحة، قطر، الذي سيناقش سبل زيادة تحرير التجارة. ونريد معالجة عناصر القلق لدى الجميع: المنتجات الزراعية، والخدمات، والملكية الفكرية، ومكافحة الإغراق، وتسوية المنازعات التجارية. وهذه كلها مدرجة في جدول الأعمال، ولا مناص من التصدي لها جميعا.

إن التحالف الكبير الملتئم لمكافحة الإرهاب يجب كذلك أن يعزز التعاون بين الحكومات من أجل كفالة عدم استبعاد أي منطقة من العولمة. تلك أفضل طريقة لضمان الأمن لنا جميعا. ولإقامة عالم أكثر أمنا نحتاج إلى زيادة العولمة وتحسينها وليس المزيد من الاكتفاء الذاتي. ونحن بحاجة إلى زيادة وتحسين الديمقراطية وليس إلى المزيد من السلطوية الدكتاتورية. فيجب أن نقوم بعمل أفضل لحماية حقوق الإنسان. وهنا أرى أن علينا أن نتصرف بأسلوب وقائي لحماية ديمقراطياتنا وكفالة احترام حقوق الإنسان.

والديمقراطية تتعزز بكل انتخاب حر وسري يجري بمشاركة ناخبين واسعي الاطلاع. وهي تتعزز بارتفاع مستويات العدل والمساواة الاجتماعية. ولاستعادة ثقة الناس بالديمقراطية يجب أن تستكمل الديمقراطية بإنهاء الظلم الاجتماعي. ولا يجوز استخدام نقص التنمية ولا الخصائص الثقافية المحددة، ذريعة لتبرير الانتقاص من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا بد أن تصبح مكافحة التمييز والتعصب واجهة الحرب على الفقر.

ونحن بحاجة إلى مؤسسات تكفل احترام حقوق الإنسان. ومن ثم تأتي أهمية المحكمة الجنائية الدولية التي ينبغي

أن تكون بمثابة أداة أساسية لتوفير الحماية العالمية لحقوق الإنسان الأساسية أيا كان مركز المنتهك.

لقد أتيت إلى هنا من مكان بعيد، من منطقة في جنوب العالم، لنا فيها رؤية تفاؤل. وقبل أن أغادر بلدي التقيت بشباب من أصول مختلفة والتقيت بشخصيات دينية متنوعة. التقيت بأساقفة كاثوليك وبروتستانت؛ وبيهود ومسلمين: وكل هؤلاء يجتمعون في صلاة سنوية مشتركة في كل عام - هي الوحيدة من نوعها في العالم - للاحتفال باستقلالنا الوطني. ورأيت فيهم جميعا - اليهود والمسلمون والكاثوليك والبروتستانت ومعتنقو الفكر الحر - قدرة متجددة على الفهم والاستيعاب أجدني متأكدا من أنها سمة مشتركة بين بلدان الشرق والغرب وبين الفئات العرقية والدينية، وباختصار بين كل الموجودين هنا اليوم بهدف تحقيق أهدافنا المشتركة في السلام والتقدم.

فلنتعلم من خبرتنا في تجميع هذا التحالف العالمي الكبير، للرد سياسيا وعسكريا على تهديدات الإرهاب. ولنجعله تحالفا يسعى أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى. والجميع في هذا التحالف مهمون، بغض النظر عن العقيدة أو العرق أو التاريخ السياسي أو الأيديولوجية؛ فليس في التحالف بلدان صغيرة أو بلدان كبيرة.

فلنكفل أن تراعي المؤسسات الدولية مصالح جميع البلدان كبيرها ومتوسطها وصغيرها. ولنكفل أن يعود علينا هذا التحالف الكبير بالأمان، لا من الإرهاب فحسب، بل ومن الجوع والضعف والتمييز. وأقترح أن نستكمل المؤسسات التي أقامها مؤسسو الأمم المتحدة هنا قبل ٥٠ عاما.

وبهذا نكون قد قدمنا أهم عزاء لضحايا الإرهاب وأفضل وفاء بالتزامنا تجاه الضعاف ومن لا قوة لهم في أنحاء الأرض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية شيلي على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ريكاردو لاغوس، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة ونيابة عن الجمعية العامة بفخامة السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس خاتمي (تكلم بالفارسية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة. وأعرب أيضا عن تقديري للجهود الحكيمة والمثابرة التي يبذلها الأمين العام في الحالة العالمية الحاسمة الراهنة.

لقد خطا المجتمع البشري إلى الألفية الثالثة وكله أمل ورجاء. وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت العام الأخير من القرن العشرين سنة الأمم المتحدة الدولية للحوار بين الحضارات. غير أن العالم يواجه اليوم كثيرا من المآسي الفظيعة والهموم الثقيلة. ومن أكثر مظاهر الوحشية والقسوة في هذا الصدد الاعتداء الإرهابي على الشعب الأمريكي.

والإدانة العالمية الحاسمة، والفورية، والتي لا لبس فيها لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية تمثل ظهور موقف عام

وإرادة سياسية مشتركة في جميع أنحاء العالم لمكافحة الإرهاب في جميع صوره، بغض النظر عن دوافعه أو مرتكبيه أو ضحاياه. وقد تكلم قائد الثورة الإسلامية في إيران عن ''الجهاد ضد هذه الظاهرة الآثمة'' لكي يلقي الضوء على الرأي الأصيل للإسلام والثورة الإسلامية في الإرهاب والعنف.

وفور مذبحة ١١ أيلول/سبتمبر، وباسم جمهورية إيران الإسلامية حكومة وشعبا، أعربت عن المواساة للأمة الأمريكية ولجميع ضحايا هذا العمل الإجرامي. وفي رسالة إلى الأمين العام في الأيام الأولى للمأساة، أكدت أن

''الإرهاب هو المشكلة المشتركة في عالم اليوم. فهو يهدد السلام والحرية والروحانية والمعرفة والثقافة والتعايش العالمي. وأي حل مستدام لهذه الظاهرة الشنيعة والخطرة يتطلب رؤية وإرادة سياسية جادة ومشاركة فعالة وتعاون من جانب جميع أعضاء المجتمع الإنساني''.

وينبغي ألا نقلل من شأن تهديد الإرهاب، وينبغي ألا تقاس عواقبه المدمرة في النطاق المرئي للسياسات فحسب. فالإرهاب خطر مزمن في عصرنا تمتد جذوره إلى عقلية العنف ومنطق القوة وممارسة الظلم والتمييز. وعندما لا تجد الروحانية أو الأخلاق أو العدل مكانا في عالم السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة، وعندما يجري تنحية العدالة جانبا عن طريق التمييز والتهميش والاستبعاد والكيل بمكيالين، يتحتم على العالم أن يواجه الانعزال واليأس والتطرف والفوضى. ويجد الإرهاب في هذا المناخ أرضا خصبة للنمو.

والكارثة في الولايات المتحدة مأساوية وخطيرة لدرجة تدفعنا إلى مطالبة المفكرين على الفور بالمشاركة في التفكير والحوار المتعمقين حول أسبابها الحقيقة. وطيلة سنوات عديدة، حذرنا كبار مفكرينا من الاستسلام للتعليل الذرائعي. محذرين من التهديدات والمآسي التي يمكن أن يسفر عنها ذلك.

ومن ناحية أخرى، يعزو بعض كبار مفكري عصرنا الأعمال الوحشية، كالفاشية إلى سيطرة التخمين الأسطوري. وينسبون ظهور الفاشية، لا إلى انتشار العقلانية بل إلى تحاشيها والتسليم بسيطرة الأسطورة.

وهذا لا يعني أننا سنستسلم للتخمين الأسطوري إن لم نرغب في ذلك. ولنا الخيار في ألا ننكر العقلانية. ولكن في نفس الوقت يجب أيضا أن نجمع بين العقلانية والإحساس بشعور الغير، أي العقل والقلب. فلا وجود لأحدهما بدون الآخر. ولا يمكن إهمال أحدهما. فإذا أهمل، أدى ذلك إلى حدوث مأساة بانتحال أية ذريعة، سواء كانت الدين أو العنصر أو القومية أو أية فكرة أخرى. ونرى نفس التخمين الأسطوري في أيديولوجية العبادة الحديثة للفرد أو للمبدأ، وهي شكل من أشكال العقلانية يجري تخفيضها إلى تعليل ذرائعي، مما يجردها من جميع جوانبها الأخلاقية والإنسانية. فيهبط الدين والتقاليد والفلسفة والفن تحقيقا لهدف واحد لا غير، وهو المآرب السياسية.

ومن أكثر سمات هذه الأيديولوجيات شيوعا، وللأسف أنها سمة سائدة، تمجيد الذات ولعنة الجماعات والأفكار المناوئة. والمنادون بهذه الأيديولوجية في الغرب ينسبون إلى الإسلام، وهو دين الإنسانية والرأفة والعدالة، صفات كالإرهاب. وبنفس الأسلوب تجري في بعض مناطق العالم الإسلامي مساواة الغرب بالقمع. وهذا الاستقطاب للعالم ولبني البشر سيؤدي إلى عواقب سياسية وأمنية مهولة على العالم بأسره.

إن العالم لم يتغلب بعد على الرعب وعدم التصديق، اللذين تسببت فيهما هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية

الخبيثة ضد آلاف الأبرياء. وفي نفس الوقت يجري استعمال أكثر الأسلحة الحديثة تدميرا في منطقة من أفقر مناطق العالم ضد شعب مضطهد انتزعت أملاكه. ومرة أخرى، يعيد التاريخ تجربته الحزينة، وهي أن الحرب تسفر عن حرب أخرى.

وقد آن الأوان لنا لكي نحلل تاريخ وعواقب اتباع أساليب في الأداء تستبعد الغير، ولكي نبتكر أساليب لاشراك المفكرين من مختلف الثقافات في حوار، ولكي نشجع الجماهير على الشروع في التعلم من أجل إجراء الحوار وفي إجراء الحوار من أجل التعلم، ولكي نعزز فن الاستماع بوصفه أمرا مقدسا وثمينا.

وينبغي منع السياسيين الغاضبين من اتخاذ المبادرة في تطورات جارية. بل ينبغي إرغامهم على التسليم بما تقتضيه الحكمة والعدالة.

وقد تعرضت الأمة الأمريكية لشكل من أشد أشكال الإرهاب وحشية، منعت فيه كراهية الإرهابيين العمياء استرداد جثث ضحايا مأساة ١١ أيلول/سبتمبر. والآن، تسير أمم أخرى يدا بيد مع الأمة الأمريكية.

وبعيدا عن مجرد المهاترات، يمكن لنا اليوم أن نرى تقارب أفكار شعبي الولايات المتحدة وإيران، اللذين اختبرا في أوقات سابقة أيضا المذابح الصامتة، بل والوحشية، الناجمة عن استعمال الأسلحة الكيميائية. وهذا التقارب في الأفكار يمكن استشفافه أيضا بين جميع اللاجئين والمشردين من ضحايا الحرب والقمع والإرهاب، بما فيه إرهاب الدول والأطراف من غير الدول في أفغانستان وفلسطين.

ويجب أن نتعاطف مع الأفراد الذين يعانون في كل مكان: في فلسطين المحتلة أو أفغانستان المضطهدة أو نيويورك أو واشنطن أو أي مكان آخر في العالم.

وسنرقى إلى مستوى تحدي تعزيز السلام والأمن والتنمية في جميع الدول على أساس العدالة، ونعتقد أنه في عالم اليوم المترابط لا يمكننا أن نعيش في جزر من الرخاء والتقدم بينما تعاني باقي مناطق العالم من تزايد الفقر والأمية والمرض وانعدام الأمن.

إن القبول بأي عمل من أعمال الإرهاب، في أي مكان من العالم، لا يتفق البتة مع أي مبدأ ديني أو أخلاقي. وبالمثل، فإن اللجوء إلى العنف والانتقام لمواجهة مثل هذه الأعمال لا يمكن تبريره انطلاقا من اعتبارات أخلاقية وإنسانية. والربط بين العالم المقدس للدين وبين العنف والإرهاب يسيء إساءة بالغة لجميع الأديان ولأتباعها. فالأديان السماوية تدعو إلى السلام والتسامح والرحمة. وكلها تنبذ بلا مواربة في الظاهر والباطن أي فكر أو عمل يدعو إلى العنف. وأود أن أقتبس مما قاله الزعيم الراحل للثورة الإسلامية، الإمام الخميني الذي قال ”إننا كأتباع للإسلام، نعارض الحرب على الدوام ونرغب في أن يسود السلم والهدوء بين الدول“.

ولنتفق على أنه ما من بلد من بلدان العالم محصن ضد الإرهاب. وعلينا، من ثم، أن نلتمس تسويات على أرفع المستويات الممكنة.

ويوجد حاليا زخم لم يسبق له مثيل في العالم لمكافحة الإرهاب، ينبغي ألا نضيعه.وبوسع الأمم المتحدة أن تنظم وتوجه مسعى صادقا ومشروعا في مجال الكفاح الدولي ضد الإرهاب بغية تحقيق ذلك الهدف. وجمهورية إيران الإسلامية هي شريك نشط في هذا التحالف العالمي، لا تدخر جهدا من أجل نجاح المجتمع الدولي في اجتثاث جذور الإرهاب من خلال تدابير قابلة للتطبيق وعادلة وغير تمييزية. وبمقدور الأمم المتحدة من خلال صياغة تعريف شامل للإرهاب، أن تتغلب على إحدى العقبات التاريخية الكبرى لكي تتفادى المزيد من إساءة استخدام هذا المصطلح. ويمكن اعتبار اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣

(٢٠٠١) وتنفيذ الدول له بصورة فعالة الخطوة الأولى نحو شن حملة دولية منسقة ضد الإرهاب. وفضلا عن ذلك، فإن التفاوض على مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، على أساس تعريفات ومبادئ متفق عليها دوليا، من شأنه أن يوفر الأساس الفعال لاتخاذ تدابير جماعية في هذا الصدد.

وتبين أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن الفصل بين المركز والأطراف لم يعد بإمكانه تحديد نظام الأمن في عالم اليوم، ذلك لأنه حتى أكثر القطاعات تهميشا قد تكون قادرة على تسديد ضربات لأقوى الدول. وهذا التطور قد اتخذ أبعادا أكثر خطورة في ضوء نشوء ظاهر الإرهاب البيولوجي الخطيرة.

إن مناطق العالم التي تتخبط في الصراعات تتطلب الاهتمام الشامل العاجل. فبعد عقود من الحرب وانعدام الأمن والدمار، تحتاج أفغانستان إلى النظام والقانون والأمن والاستقرار. وليس بوسع العملية العسكرية الجارية في أفغانستان معالجة الأسباب الجذرية لذلك النمط من الإرهاب الذي فرض فرضا على الشعب الأعزل لذلك البلد، في الوقت الذي تلحق به الدمار والموت. بل على العكس: فمن المرجح أن يثير استمرار النهج العسكري الحالي مشاعر تزكي التعصب والعنف في هذه المنطقة وفي العالم بأسره.

وفي خضم أزمة الإرهاب العالمي، يواجه العالم إرهابا أعمى مكثفا وشديد الوطأة في الشرق الأوسط. إن احتلال الأراضي الفلسطينية، وطرد الشعب الفلسطيني من وطنه وتهويد فلسطين وخاصة القدس الشريف وبناء مستوطنات غير شرعية وقتل وترويع المدنيين الفلسطينيين العزل داخل وطنهم، وتدمير المواقع التاريخية والمؤسسات المدنية والمناطق السكنية، كلها أمثلة على هذه الظاهرة.

وأود أن أبرز أيضا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، أهمية التخفيف من وطأة الفقر في شتى أرجاء العالم، والحاجة إلى دعم الأمم المتحدة. فالفقر يولد العنف والتعصب. وسيؤدي التباطؤ الحاصل مؤخرا في النمو الاقتصادي العالمي والتنمية نتيجة للهجمات الإرهابية إلى مزيد من تفاقم المصاعب الاقتصادية في البلدان النامية.

ومن هنا فإن العالم بحاجة إلى نهج ابتكارية وتدابير جماعية لتهيئة حياة آمنة مفعمة بالأمل. فنعمل إذن على بناء تحالف من أجل السلام بدلا من التحالف من أجل الحرب والعداوة. ومبادرة الحوار بين الحضارات هي خطوة في هذا الاتجاه، وهي تتيح إيجاد نمط جديد للتفاعل بين الأمم والثقافات في عالم يتوق إلى السلام والأمن.

هل يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في استحداث برنامج من أجل تنفيذ هذا النهج العادل المعقول وأن تصبح مركزا لتحالف عالمي من أجل السلام يقوم على إقامة العدل؟ إن لديّ كل الثقة بحكمة وعزيمة الأمين العام التي تجلت ضمن أمور أخرى في نشر كتاب معنون عبور الانقسام لتحديد نموذج جديد للحوار بين الحضارات. والرأي العام العالمي مؤيد لهذا الاقتراح. فقد كان اعتماد برنامج عالمي للحوار بين الحضارات بالأمس إيذانا ببداية بلورة هذه الرغبة المشتركة والإرادة المشتركة للمجتمع العالمي.

والإنجاز الذي حققه المؤتمر العام الحادي والثلاثون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتقريره الحوار بين الحضارات بوصفه أحد أهدافه الاستراتيجية واعتماده الإعلان العالمي المعني بالتنوع الثقافي يشكل أيضا مؤشرا جادا آخر على هذا الاتجاه العالمي. وأود أن أشيد باليونسكو ومديرها العام. فهل سيأخذ السياسيون ورجال الدولة بهذا النهج للحيلولة دون تحول الصدام بين الدول إلى صدام بين الحضارات؟ آمل أن يكون المستقبل هو الحكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة أود أ، أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بعدم الإعراب عن التهانئ داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء ببيان. وأود أن أذكر الأعضاء في هذا الصدد بما قررته الجمعية العامة أيضا في نفس الجلسة: بأن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء ببياناتهم عن طريق غرفة الجمعية العامة رقم ٢٠٠، الكائنة خلف المنصة قبل أن يعودوا إلى مقاعدهم. وأود أن أناشد الأعضاء أيضا أن تقتصر بياناتهم على ١٥ دقيقة.

خطاب السيد آتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند

الرئيس (تكلم بالانكليزية) تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية الهند.

اصطحب السيد آتال بيهاري، رئيس وزراء جمهورية الهند، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد آتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء جمهورية الهند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فاجبايي (الهند) (تكلم بالهندية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية): أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. كما أغتنم هذه الفرصة لأزجي تهنئة حارة للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللأمم المتحدة على تكريمهما بجائزة نوبل للسلام.

يخيم على هذه الدورة للجمعية العامة ظل أعمال الإرهاب الهمجية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والتي ذكّرتنا بأنه ليس في بعد المسافة ولا القوة ما يجعل الدولة بمنأى عن الإرهاب. وتمثل هذه الأعمال رفضاً متعجرفاً لقيم الحرية والتسامح التي تعتز بها المجتمعات الديمقراطية والتعددية.

ومع أن هذه المأساة الرهيبة وحدت دول العالم فإنها قد هيّأت الفرصة لصوغ استجابة عالمية ملؤها الإصرار في مواجهة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أينما وجد ومهما كان اسمه.

ونحن في الهند نعلم بالتجربة المريرة أن الإرهابيين يكوّنون شبكات عالمية يدفعها التطرف الديني. ويجري الإنفاق على عملياتهم من الاتجار في المخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة. وتتبع بعض الدول سياسة تبنيهم وتوفر لهم الملاذ الآمن. ولا يمكن مكافحة الإرهابيين إلا من خلال تنسيق وثيق لجهود المجتمع الدولي.

ويمثل قرارا مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) خطوتين في الاتجاه الصحيح، ولكن تنفيذهما بدقة يتطلب من العالم المحب للحرية إرادة سياسية راسخة. والعنصران الحيويان في هذا الصدد هما فرض قيود صارمة على مصادر تمويل الإرهابيين وحرمانهم من الملاذات الآمنة لأغراض التدريب والتسلح والعمل.

ويجب أن نقف بثبات في وجه أي تبرير أيديولوجي أو سياسي أو ديني للإرهاب. وينبغي أن نرفض الحجج الانتهازية التي تسعى لتصنيف الإرهاب وفقاً لأسبابه الجذرية، ومن ثم تبرير العمل الإرهابي في موضع ما مع إدانته في المواضع الأخرى. وينبغي لمن يتعللون بهذه الحجج أن يوضحوا ما هي الأسباب الجذرية لأعمال ١١ أيلول/سبتمبر الوحشية.

وتدعم الهند الحملة الحالية على شبكات الإرهاب في أفغانستان. ونرجو أن تكون نهايتها سريعة وناجحة. فلا يمكن أن تنتهي الآلام التي يعانيها ذلك البلد في الوقت الراهن إلا بإقامة حكومة عريضة القاعدة وتمثيلية ومحايدة، تضع حداً لتصدير الإرهاب والتطرف. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على تحقيق هذا الهدف، مع الاستمرار في الحملة العسكرية ، تجنّباً لحدوث فراغ سياسي في نهاية هذه الحملة.

ويجب أن نسلّم بأن الهياكل الموجودة حالياً لتيسير التوصل إلى تسوية سياسية بعد انتهاء حكم الطالبان غير تمثيلية وبالتالي فهي غير فعالة. وكون الهند تقع بجوار أفغانستان، فإن مصالحها الوطنية الحيوية تتأثر بما يجري فيها من تطورات. كما أن لنا تقليدياً صلات وثيقة مع أفغانستان. وهذا هو الأساس في اعتقادنا بأن الهند يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً في هذه العملية.

وتستحق مهمة التعمير بعد انتهاء الصراع في أفغانستان أيضاً الاهتمام العاجل من المجتمع الدولي. وسوف يتطلب الأمر مساعدات خارجية هائلة لتهيئة حالة اقتصادية تؤدي إلى عودة ملايين الأفغان الذين لجأوا لبلدان أخرى في هذه المنطقة وتأهيلهم على وجه السرعة. وهنا أيضاً تقف الهند على أهبة الاستعداد للانضمام إلى الجهود الدولية في هذا الشأن.

وقد أعلنا بالفعل عن تقديم مساعدة غوثية تشمل مليون طن من القمح، وأدوية ومساعدة طبية للأفغان المحتاجين داخل البلد وخارجه. كما تعهدنا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لأغراض التعمير في أفغانستان بعد انتهاء الصراع. ولدينا الاستعداد لعمل المزيد.

لقد كانت الخسارة زهاء ٦٠٠٠ روح يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ولكن التدهور الاقتصادي العالمي في أعقاب ذلك سيفرض ثمناً أكبر بكثير، وبصفة رئيسية في العالم النامي. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي سيموت عشرات الألوف من الأطفال الآخرين في أنحاء العالم ومن المحتمل أن يهبط نحو ١٠ ملايين شخص إلى ما دون خط الفقر المحدد بدولار واحد في اليوم. ومن المناسب أن نتدبّر هذه الإحصائيات التي تبعث القشعريرة في الوقت الذي ينعقد فيه المؤتمر الوزاري في الدوحة للنظر في المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. وينبغي قبل البدء في أي مبادرات جديدة للعولمة والتنمية المستدامة أن نعترف بأن ما تلقاه هذه النظم من دعم سياسي سيتحدد أساساً بمدى تأثيرها على الفقر.

ولم تفعل جولة أوروغواي لمعظم البلدان النامية سوى القليل من حيث النمو الاقتصادي، بينما ساءت مستويات الفقر وتفاوتات الدخول. وقد فرضت العولمة قيوداً على حشد البلدان النامية للموارد العامة من أجل تخفيف وطأة الفقر. ولهذا السبب تلاشى التأييد العام لنظام العولمة في البلدان النامية. ولهذا السبب أيضاً شددنا بقوة على ضرورة حل المسائل المتعلقة بالتنفيذ قبل أن نحاول توسيع نطاق برنامج منظمة التجارة العالمية. فجمهورنا غير مستعد لقبول شيك آخر مؤجل الصرف، بعد أن كان الشيك السابق بدون رصيد.

وبالمثل، اتضح أن الحركة صوب التنمية المستدامة مخيبة للآمال. فالبلدان النامية عاجزة عن الحصول على مدفوعات منصفة في مقابل مواردها السيادية من التنوع الإحيائي ومعارفها التقليدية. كما عجزت المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع الإحيائي عن تفعيل الاستثمار المتوقع وعمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ولم تُظهر البلدان الصناعية الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز ميزانياتها الخاصة بالتنمية في أعالي البحار. ووكالات التنمية المتعددة الأطراف مقيدة أيضاً من حيث الموارد، التي لا يتاح منها بشروط تساهلية سوى أقل القليل على أية حال.

والنتيجة الحتمية هي أنه إذا أريد تعزيز نظم العولمة والتنمية المستدامة الحالية، أو مجرد بقائها، فيجب أن يعاد تصميمها من أجل إدرار المبالغ الكبيرة من الأموال اللازمة للتخفيف من وطأة الفقر. ويتعين أن يلطّف التعاطف مع ضحايا العولمة من حدة الحماس لها. ومن المحزن أن هذه الفكرة لم تنفذ إلى تفكير الاقتصادات المتقدمة النمو. كما أن أعمالها لا تعكس الإدراك بأنه لا يمكن أن يوجد إحياء مستدام لركود اقتصاداتها ما لم يُعد توجيه أولويات العولمة والتنمية المستدامة بحيث ترتكز على الاحتياجات الإنمائية لثلثي سكان العالم.

ومنذ عام اقترحت في خطابي أمام كونغرس الولايات المتحدة إجراء حوار عالمي شامل بشأن التنمية. ويتمثل الهدف من هذا الحوار في التصدي لحالة التقلب البالغ التي يعيش فيها ثلث سكان العالم في ترف ويفرضون على الثلثين الباقيين الفقر والحاجة. فهذا يشكل مرتعاً خصباً للقلاقل السياسية والفوضى الاقتصادية والتمزقات الاجتماعية.

ومما يسعد الهند أن تنسق هذا الحوار، تحقيقاً لهدف عاجل يتمثل في حشد الموارد لبرامج التخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية. ويمكن أن يشمل جدول الأعمال المبدئي لهذا الحوار الإسراع بتصفية الديون الخارجية للبلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون، وبرامج التخفيف من وطأة الديون الموجهة على وجه التحديد للبلدان النامية التي تواجه أزمات مالية، وتثبيت الأسعار الدولية لصادرات السلع الأساسية، وأهم من هذا كله، برامج الرعاية والتنمية لجميع أطفال العالم المحتاجين، وذلك من أجل توفير التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم لهم، وحمايتهم من الأعمال المهينة والخطرة.

إن الكفاح في سبيل تحقيق التنمية المنصفة ومحاربة الفقر، مهمان بنفس درجة أهمية حملتنا ضد الإرهاب، وسعينا الجماعي نحو الأمن. وفي وقت ظهر فيه عامل حفاز خارجي دفعنا إلى توحيد صفوفنا لمواجهة الإرهاب وضمان الأمن، دعونا نستجمع في نفوسنا عزما قويا بنفس القدر، على تحقيق التنمية وتخفيف الفقر؛ لأنهما عاملان حاسمان لبلوغ عالم يعيش في سلام مع نفسه.

وهذه الصلة الجوهرية والوثيقة بين السلام والأمن والتنمية يمكن تذكرها في الكلمات الحكيمة التي نظمها الشاعر الهندي العظيم رابندرانات طاغور، والتي تقول:

> ”من الآن فصاعدا، فإن أية أمة تنظر إلى مصالحها الخاصة بمعزل عن الأمم الأخرى، ستكون متعارضة مع روح العصر الجديد، ولن تعرف السلام. ومن الآن فصاعدا، يجب أن يتسع حرص كل بلد على سلامته ليشمل رفاه العالم أجمع“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء الهند على بيانه.

اصطحب السيد أتال بيهاري فاجبايي، رئيس وزراء الهند إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد لي هان - دونغ، رئيس وزراء جمهورية كوريا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد لي هان - دونغ رئيس وزراء جمهورية كوريا.

اصطحب السيد لي هان - دونغ، رئيس وزراء جمهورية كوريا، إلى المنصة.

السيد هان – **دونغ** (جمهورية كوريا) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): قبل كل شيء، أود باسم حكومة وشعب جمهورية كوريا، أن أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسر وأصدقاء الضحايا الذين سقطوا صرعى في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الشنيعة، إن هذا العمل الإجرامي غير المسبوق يمثل تهديدا جسيما للسلام والأمن الدوليين، وتحديا خطيرا لكرامة الإنسان. وتلك الأعمال الإرهابية تشكل جريمة ضد الإنسانية والحضارة، ولا يمكن تبريرها بأي سبب أو قضية.

ولكي نحول دون تكرار هذه الحوادث، ونقضي على الإرهاب الدولي، هناك حاجة عاجلة إلى بذل جهود شاملة ومشتركة على الصعيد الدولي. ويُتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في هذه الجهود. وفي أعقاب هجمات أيلول/سبتمبر الإرهابية مباشرة، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات تندد بالإرهاب وتدعو إلى اتخاذ تدابير للقضاء عليه. وهذا الإجراء الفوري فضلا عما أعقبه من مناقشات في الأمم المتحدة، تشهد على الدور الرئيسي الذي ستؤديه المنظمة في جهود مكافحة الإرهاب.

وستواصل حكومة جمهورية كوريا القيام بدور نشط في التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وستشارك في الجهود الرامية إلى تخليص المجتمع الدولي من آفة الإرهاب. وفي الوقت ذاته لن ندخر أي جهد في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الذين شردوا نتيجة الحرب المعلنة على الإرهاب.

وفضلا عن ذلك، وفي سياق استعداداتنا للمشاركة في استضافة مباريات كأس العالم لكرة القدم التي ستجري في كوريا واليابان، سنبذل قصارانا لضمان أن تتم فعاليات هذا الحدث في مناخ آمن وخال من تهديد الإرهاب.

تحضرني ذكريات كثيرة وأنا واقف على هذه المنصة. فجمهورية كوريا التي كانت يوما ما من المستفيدين الرئيسيين من مساعدات الأمم المتحدة، أصبحت الآن مساهما نشطا في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف هذه الهيئة ومُثُلها العليا. وهي أيضا البلد الذي تشرف وزير خارجيته بترؤس أول دورة للجمعية العامة في القرن الجديد.

إن ميلاد الجمهورية ونموها فيما بعد يدينان بالكثير لمساعدات الأمم المتحدة. بل الواقع أن حكومة جمهورية كوريا جاءت نتيجة الانتخابات التي تمت تحت إشراف الأمم المتحدة، والتي أجريت عملا بقرار مجلس الأمن الذي دعا إلى قيام حكومة مستقلة في كوريا. وأثناء الحرب الكورية في بداية الخمسينات، استطعنا أن ندافع عن بلدنا بفضل مشاركة قوات الأمم المتحدة وتضحياتها النبيلة.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وبدأ الشعب الكوري كفاحه من أجل التغلب على الخراب الذي خلفته الحرب، وإعادة بناء البلد، وتحقيق النمو الاقتصادي، وإقامة ديمقراطية تدافع عن حقوق الإنسان، استقينا عظيم القوة والتشجيع مما قدمته الأمم المتحدة من دعم وتعاون. والشعب الكوري لن ينسى هذا أبدا. وسوف نضاعف جهودنا للوفاء بنصيبنا في خدمة قضية سلام العالم وازدهاره، كما يكرسها الميثاق.

وإذا نظرنا خلفنا نحو عملية التنمية الشاقة. والزاخرة بالأحداث، التي خاضتها جمهورية كوريا على مدى نصف القرن الماضي، نرى أنها أفضل مثال على كل ما يمكن تحقيقه من خير عندما يعمل المجتمع الدولي عن كثب مع شعب عقد العزم على التغلب على الفقر وعلى إرثه من الصراع، كيما يبني لنفسه مستقبلا أفضل.

لقد انقضت عشر سنوات منذ الانضمام المتزامن لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى

الأمم المتحدة. وخلال هذا العقد المنصرم، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، تم إحراز تقدم كبير في العلاقات بين الكوريتين. وإذ اغتنم هذه الفرصة، أود أن أتطرق بإيجاز لعملية السلام التي تجري حاليا على شبه الجزيرة الكورية – وهو جهد نلتمس فيه الدعم المتواصل من الدول الأعضاء.

إن مؤتمر القمة الأول الذي عقد بين الكوريتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كان بحق حدثا تاريخيا في مسيرة السلام، لا في شبه الجزيرة الكورية وحدها وإنما أيضا في شرق آسيا بل وفي العالم كله. وقبل مؤتمر القمة، ظلت شبه الجزيرة الكورية جزيرة منعزلة ضربت فيها الحرب الباردة أطنابها. ثم جاء مؤتمر القمة ليبدأ عملية كسر طوق العداوة والمجابهة الذي كان يزداد سمكا بين جنوب كوريا وشمالها على امتداد نصف القرن الماضي. وقد رحب العالم أجمع بهذه الانطلاقة، وعبر عن آماله العريضة في إحلال السلام على شبه الجزيرة الكورية، وهو ما تم تجسيده هنا في البيان المشترك الصادر عن الرئيسين المشاركين لمؤتمر قمة الألفية، وفي قرار الجمعية العامة.

ومنذ ذلك الحين حدثت تطورات إيجابية في شبه الجزيرة الكورية. فكانت هناك ثلاث جولات للم شمل أفراد الأسر المشتتة. وعند افتتاح دورة سيدني للألعاب الأوليمبية، تأثر العالم لرؤية الرياضيين من الكوريتين الجنوبية والشمالية يسيرون معا في صف واحد. ويجري حاليا تنفيذ مشروع لإعادة فتح خط السكة الحديدية والطريق بين الكوريتين. كما عُقد أول اجتماع بين وزيري الدفاع في الشمال والجنوب بغية تخفيف التوتر وتعزيز السلام.

وفي هذه الأثناء عملت كوريا الشمالية بشكل مطرد على توسيع آفاقها الدبلوماسية، بإقامة روابط دبلوماسية مع معظم بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى كثيرة. وهذه المساعي حظيت بترحيب وتأييد قويين من جمهورية كوريا التي عملت جاهدة من أجل تعبئة التأييد العالمي لمسيرة السلام الكورية.

إن الهدف من سياستنا المشرقة التي تشجع التعامل بين كوريا الجنوبية والشمالية هو أن يعيش الجانبان معا في سلام وتعاون، تمهيدا لتوحيدهما سلميا. وهذه السياسة تحظى بتأييد نشط من العالم بأسره، ناهيك عن الشعب الكوري نفسه والجيران الرئيسيين المحيطين بشبه الجزيرة الكورية. كما اعتنقت كوريا الشمالية هي الأخرى روح السلام والمصالحة والتعاون، التي تجلت في الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة الكوريتين يوم ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وسوف تواصل حكومة جمهورية كوريا بذل قصارى جهدها لعل جذور السلام الدائم تترسخ في شبه الجزيرة الكورية، ويتعزز السلام العالمي. ونحن نتقدم بخالص شكرنا إلى الأمم المتحدة وزعماء العالم على ما حبونا به من تشجيع حتى الآن. وسنظل نعتمد على دعمهم وتعاونهم الثابتين.

إلا أن العمل المطلوب من الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين سيكون مضنيا على أقل تقدير. وثمة مهام عديدة في انتظارنا، مثل رعاية السلام والأمن الدوليين، وتعزيز الرخاء العام في القرية الكوكبية، والدفع قدما بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية، وحماية البيئة، والنهوض برفاه الإنسان.

وبغية التصدي لهذه التحديات، اجتمع قادة العالم في قمة الألفية في العام الماضي ليعيدوا التأكيد على مسؤولياتهم وليضعوا مسارا جديدا للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. ويرمي إعلان الألفية إلى تجسيد أمم متحدة جديدة قادرة على أن تتصدى بشكل فعال للتحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

ويجب أن نقدر بشكل خاص أن إعلان الألفية يضع أهدافا محددة للسياسة العامة تستهدف تخليص البشرية من الخوف والفقر. والآن، أصبحت المهمة الماثلة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي تعبئة أفضل ما في حكمتهم وقوتهم في وضع وتنفيذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتهم المحددة في إعلان الألفية. وسوف تتعاون جمهورية كوريا بشكل فعال مع كل الأعضاء الآخرين بحيث يمكن تنفيذ تلك الالتزامات تنفيذا مخلصا.

وبانتهاء الحرب الباردة وانقضاء القرن العشرين، أصبحت المصالحة والتعاون يشكلان فحوى النظام العالمي الآخذ في النشوء. غير أنه ما زال يتعين تحقيق السلام العالمي الحقيقي. وفي أنحاء عديدة من العالم، يلوح خطر الإرهاب بشكل كبير، ويستمر اندلاع الصراعات والمجابهات التي تسببها عوامل إثنية ودينية واقتصادية. والأسوأ من ذلك أن معظم الضحايا كثيرا ما يكونون من أضعف فئات المجتمع كالأطفال والنساء والأقليات الإثنية. وفي هذا الصدد، أؤيد تمام التأييد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدراتها لمنع اندلاع الصراعات وحسمها ولمعالجة آثارها. إن مهمة الأمم المتحدة في منع الصراعات وحفظ السلام أساسية لتحقيق السلام العالمي، ودور الأمم المتحدة في فترة ما بعد انتهاء الصراعات وفي بناء السلام لا بد أيضا من توسيع نطاقه.

وفي القرن الحادي والعشرين، تقع البشرية تحت رحمة التغييرات السريعة والكاسحة وغير المسبوقة في تاريخ الحضارة الإنسانية. ويكمن في قلب دوامة التغيير ثورة تكنولوجيا المعلومات والعولمة. ولو فشلنا في التصدي للتغييرات التي تفرضها هذه الاتجاهات، فإن آمالنا في تحقيق السلام والرخاء في القرن الحادي والعشرين لن تتحقق. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تستجمع حكمتها الجماعية وإرادتها المشتركة بحيث يصبح في إمكان كل أعضاء المجتمع الدولي التمتع بمزايا العولمة وأوجه التقدم الثوري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي ظل هذه الخلفية، اقترح الرئيس كيم داي جونغ في القمة الأوروبية الآسيوية التي عقدت في العام الماضي إنشاء شبكة معلومات عبر آسيا وأوروبا بغية حفز تبادل المعلومات والتعاون بين آسيا وأوروبا والنهوض بهما إلى مستوى غير مسبوق. ولتضييق فجوة المعلومات القائمة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية يلزم تقديم مساعدة دولية، خصوصا في مجال بناء الهياكل الأساسية للمعلومات وتنمية الموارد البشرية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، تصبح زيادة التعاون والاهتمام من جانب البلدان متقدمة النمو أمرا أساسيا.

وعلاوة على ذلك، ينبغي جعل الإدارة الفعالة للاقتصاد العالمي والقضاء على الفقر في البلدان ناقصة النمو في موقع الصدارة في جدول أعمال المشاورات العالمية. ولا بد من تحسين وضوح وشفافية الأسواق المالية العالمية وذلك بتعزيز مهام صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمات المالية الدولية الأخرى.

وينبغي أن تبدأ الجولة الجديدة للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية بأسرع ما يمكن من أجل تعزيز التجارة الحرة والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، آمل أن ينجح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس من العام القادم في وضع خطة شاملة لمعالجة القضايا المتصلة بالفقر والتنمية. ولا بد لنا من أن نعي الدرس المستفاد من التاريخ الذي مؤداه أن الاهتمام برعاية الطبقة الوسطى من خلال القضاء على الفقر يمكن أن يرسي أساسا راسخا للديمقراطية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالبيئة، ينبغي أن تبذل الجهود الدولية الرامية إلى حماية ''الطبيعة الأم'' بطريقة أقوى وأكثر فعالية.

لقد وصل تطور التكنولوجيا الحيوية في بعض البلدان المتقدمة إلى مستويات مدهشة، مما جعلها تثير الخوف من المساس بشؤون الخالق. وفي الوقت الذي نعترف فيه بالدور الإيجابي الذي قد تضطلع به أوجه التقدم العلمي في إطالة الحياة وتحسين نوعيتها، يتعين علينا أن نحول دون إساءة استعمال أوجه التقدم تلك ومنعها من أن تصبح بمثابة إهانة لكرامة البشر.

ومن القيم العالمية التي يتعين مواصلة السعي إلى التمسك بها في القرن الحادي والعشرين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي العقود الأخيرة، حققت الديمقراطية وحقوق الإنسان انتصارات عديدة في سائر أنحاء العالم، إلا أنهما عانا أيضا من نكسات شديدة. فلا تزال حقوق الإنسان تتعرض للانتهاكات في الكثير من بقاع العالم، وهي تحدث في شكل عمليات اختطاف، وتعذيب وإعدام خارج نطاق القانون، وتمييز وغير ذلك من الانتهاكات. ومما يثير الأسى بشكل خاص أن الانتهاكات المنهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان ما زالت مستمرة في بعض مناطق الصراعات. ومثل هذه الأعمال التي يرثى لها لا يمكن أن تحتمل. ويحدوني أمل مخلص في أن يتمكن المؤتمر الثاني لمجتمع الديمقراطيات الذي سيعقد في سول في تشرين الأول/أكتوبر من العام القادم من إثبات وجوده كمعلم بارز في هذا الصدد.

وتعلق البشرية آمالا عريضة على الأمم المتحدة في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين وفي تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي يتيحها، نظرا لأن هذه الهيئة العالمية تتيح محفلا فريدا من نوعه تجتمع فيه كل بلدان العالم للبحث عن حلول لمشاكلها المشتركة انطلاقا من روح الاحترام والتعاون المتبادلين. ولكي ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى هذه المهمة، فإنها تحتاج إلى إصلاح مستمر. ولا بد من تعزيز أسسها المالية والتنظيمية وفقا للأدوار التي تقوم بها على نطاق آخذ في الاتساع. ونظرا لأهمية إصلاح مجلس الأمن بشكل خاص بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، فإنه يجب أن يتم بالاتفاق العام بغية جعل المجلس أكثر تمثيلا وديمقراطية وكفاءة.

ولا بد من أن تتبوأ الأمم المتحدة مركز الصدارة في الجهود المبذولة من أجل زيادة انتشار وتوطيد التعددية في كل أنحاء العالم، انطلاقا من روح التفاهم المتبادل والتوفيق. ولا بد من التمسك بالتسامح والحوار في العلاقات الدولية إذا أردنا أن نجعل القرن الحادي والعشرين عصرا للرخاء المشترك والتعايش السلمي بين مختلف الحضارات.

وستسعى جمهورية كوريا جاهدة للإسهام في زيادة تطوير الأمم المتحدة انطلاقا من روح التقدير الكريم الذي حظيت به من المجتمع الدولي. وستساهم جمهورية كوريا بما يتلاءم مع قدراتها المتعاظمة في ميزانية الأمم المتحدة بزيادة كبيرة في السنوات المقبلة وفقا لجدول الأنصبة المقررة الجديد الذي اعتمد في العام الماضي. وستصبح عاشر أكبر مساهم في الميزانية العادية للأمم المتحدة في العام القادم. وستواصل جمهورية كوريا أيضا – من خلال قواتها المشتركة حاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور الشرقية وثلاثة أماكن أخرى – المشاركة بنشاط في جهود الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، سنتقاسم خبراتنا في مجال التنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية مع جيراننا في قريتنا العالمية، وسنفعل كل ما في وسعنا لتضييق الفجوة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

وأنا مقتنع بأن الأمم المتحدة، إذ تعتمد على الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع البلدان الممثلة هنا، ستواصل القيام بدورها كمنارة للأمل وسراج ينير الطريق للبشرية في تقدمها في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية كوريا، البلد الذي أنتمي إليه، على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد لي هان - دونغ رئيس وزراء جمهورية كوريا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أغيري مارتينيس (باراغواي).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لويس ميتشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لبلجيكا.

السيد ميتشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، الذي يود أن يتقدم، من خلالكم، سيدي، بالتهنئة للرئيس على انتخابه. فهذا الانتخاب شهادة على تقدير المجتمع الدولي لشخصه ولبلده. وأشيد بسرعة التحرك والكفاءة التي أظهرتموها في مواجهة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، لتعديل جدول أعمال هذه الجمعية.

وأود أن أشرك في هذه الإشادة أيضا الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان. فإعادة انتخابكم يا سيادة الأمين العام، استرعت بالفعل الانتباه إلى تقدير الدول الأعضاء بالإجماع لخصالكم المتميزة كرجل إدارة وسياسة وكإنسان. وكانت إشادة لجنة نوبل بكم إشادة أكبر بمنحكم جائزة نوبل للسلام. وتلقت الأمم المتحدة نفسها، هنا إلى جانبكم، أيضا رسالة الأمل من عالم يعيش حالة صدمة، يناشد الأمم المتحدة أن تظل في مركز عمل المجتمع الدولي من أجل السلام والتنمية.

إن القيم الأساسية التي تمثل أسس الأمم المتحدة هي التي هوجمت بطريقة جبانة جدا هنا في مدينة نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر، عندما وقع ضحية لعمل عدواني همجي لا يمكن قبول أي تبرير له عدة آلاف من مواطني البلد الذي يستضيفنا ومن مواطني ما يزيد على ستين بلدا.

وقد فتح هذا الهجوم بضخامته أعيننا على ما أصبح يشكله الإرهاب من تهديد للعالم كله. فمجتمعاتنا المفتوحة والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الثقافات هي التي هوجمت من خلال الولايات المتحدة. ويجب مطاردة خطر الإرهابيين في كل بلد من بلداننا، وفي مختلف منظماتنا الإقليمية، وعلى صعيد عالمي من خلال الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي أدان بأقوى العبارات هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وتتصدر مكافحة الإرهاب الآن أعلى قائمة أهدافنا، أكثر من أي وقت مضى. وقد أعلن الاتحاد عن تضامنه الكامل مع الولايات المتحدة. وأكد مجددا على دعمه دون تحفظ للعمل العسكري الذي يضطلع به باسم الدفاع المشروع عن النفس، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١).

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس أوروبا، الذي انعقد في اجتماع استثنائي، خطة عمل لحملة مكافحة الإرهاب لم يسبق لها مثيل. وتشتمل هذه الخطة على عدد من التدابير المحددة بهدف تعزيز التعاون القضائي وتعاون الشرطة، بما في ذلك اعتماد مذكرة الاعتقال الأوروبية. وتشتمل أيضا على تدابير لوضع نهاية لتمويل الإرهاب ولتحسين الأمن الجوي. وسلّم المجلس الأوروبي بأن مكافحة

الإرهاب تتطلب مشاركة أكبر من الاتحاد في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع حدوث صراعات إقليمية والعمل على الاستقرار الإقليمي. وبوضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة وتفعيل السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية في أسرع وقت ممكن، سيكون الاتحاد الأوروبي فعالا إلى أقصى حد ممكن.

فعلى الصعيد العالمي أيضا، يجب توفير زخم جديد لمكافحة الإرهاب. ومن البديهي أن يكون للأمم المتحدة دور رئيسي في وضع استراتيجية منسقة ومتنوعة. ونرحب ترحيبا حارا بالخطوات الرئيسية التي اتخذت بالفعل لتحقيق هذه الغاية. وكان أكثر هذه الخطوات استرعاء للانتباه اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يلتزمان بالفعل باتخاذ التدابير العاجلة اللازمة لتنفيذه. وندعو جميع الدول للتعاون بفاعلية مع نظام المتابعة الذي حدده مجلس الأمن، ونكرر الإعراب عن استعدادنا لتقديم المساعدة في هذا الصدد لأية بلدان قد تواجه مصاعب فنية في تلبية ما هو مطلوب.

ومن الضروري أيضا أن تصدق جميع الدول دون تأخير على الاتفاقيات الاثنتي عشرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وأن تطبق جميع أحكامها. والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب جانب حاسم من الإجراء الدولي ويتعين التوقيع والمصادقة عليها بسرعة.

وأخيرا، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في التفاوض حول إبرام اتفاقية دولية معنية بالإرهاب الدولي، على أساس مشروع الاتفاقية الذي قدمته الهند. ويجب الآن التغلب على ما تبقى من صعوبات في أسرع وقت ممكن لكي يكون هذا الصك جاهزا للتوقيع في وقت مبكر من العام القادم.

ويجب أن تشكل أيضا الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب جزءا من الجهود الشاملة التي تبذل لبناء عالم أفضل، عالم تكون فيه الكرامة الإنسانية مقدسة إلى أقصى حد، وتُحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراما كاملا.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتمسك بمبادئ الديمقراطية وسلطة القانون عناصر أساسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ولعلاقاته الإنمائية والتعاونية والخارجية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بنشاط عمله المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع التمسك بشكل خاص بطابع جميع حقوق الإنسان الكلي غير القابل للتجزئه وتوقف بعضها على بعض. وسيواصل دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لدمج حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة على جميع الصعد وفي جميع المحافل، وسيواصل تعاونه مع جميع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الوشيك الذي طال انتظاره. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه المسألة بالغة الأهمية ويحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. ونحن بحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى محكمة عالمية ودائمة قادرة على فرض جزاءات على مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، مسهمة بذلك في تحقيق السلم والأمن في العالم. ومن المهم جدا أن تقدم الأمم المتحدة دعمها الفعال لإنشاء هذه المحكمة.

وعقب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر، تأجل عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية باستعراض السنوات العشر لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. إلا أنه يتعين علينا أن

نبقي تطوير الزخم قائما في المناقشات التحضيرية إلى أن يتم عقد هذه الدورة. ويجب أن نواصل إدماج البعد المحدد للطفل في أعمالنا وأن نسعى إلى كفالة أن تكون حياة كل طفل خالية من رعب وأهوال الحرب، ومن الإساءة والاستغلال والجوع والفقر.

إن الاتحاد الأوروبي عاقد العزم على الاستمرار في مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، وعلى كفالة أن تتخذ جميع البلدان تدابير قوية لتطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجب أن تكون المرأة قادرة على التمتع بحقوق الإنسان بالكامل، على قدم المساواة مع الرجل. ويجب أن تتاح للفتيات نفس الفرص التي تتاح للصبيان، خاصة في مجال التعليم والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. ويصر الاتحاد الأوروبي أيضا على تساوي الحقوق في الملكية ومرافق الائتمان والخدمات الاجتماعية، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية. ومن مصلحة الجميع أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية على جميع المستويات.

ويشدد الاتحاد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعلى الاهتمام الخاص الذي يجب أن يعطى لمشاركة وإشراك المرأة بالكامل، على قدم المساواة، في جميع الجهود الهادفة إلى الحفاظ على السلم والأمن وتعزيزهما.

ويجب أيضا أن نواصل بقوة شن الحرب الحاسمة ضد التوجهات التمييزية والعنصرية والتعصب، وهي وقائع يومية تحدث في كل أنحاء العالم. وأعتقد أن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بيَّن لنا طريق التقدم في هذا المجال. كما أنه مكَّننا من تطوير أساليب فكرنا فيما يتعلق بأسباب وجذور العنصرية، ومكَّننا قبل كل شيء من رؤية ماضينا بطريقة جديدة. وما يهم الآن هو أن نسدل الستار على أحلك فصول تاريخنا حتى نتمكن من بناء علاقة جديدة ترتكز على الاحترام المتبادل والتضامن والشراكة.

وتستحوذ الأزمة الإنسانية الفظيعة في أفغانستان على اهتمام المجتمع الدولي، تماما مثل النواحي السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية للحالة في ذلك البلد. وهذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها المجتمع الدولي مثل هذا النهج العالمي تجاه صراع مسلح. إننا على اقتناع بأن هذه الطريقة هي الطريقة الفُضْلى – إن لم تكن الوحيدة – لضمان الحل الفعال للأزمة. وما زال تنسيق جهود المعونة، خاصة في الميدان وضمن مجموعة الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة، أمراً أساسياً.

إن المعونة الإنسانية لأفغانستان أولوية مطلقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، الذي تعهد بتجميع صفقة معونة متكاملة تتجاوز قيمتها ٣٢٠ مليون يورو في أقرب وقت ممكن. ويعرب الاتحاد عن قلقه إزاء الصعوبات في إمكانية الوصول إلى أفغانستان، وكذلك صعوبات إيصال المساعدات الإنسانية إليها. ويدعم الاتحاد جهود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في البحث عن حلول عملية ومرنة. كما أنه يدعو بلدان المنطقة إلى تيسير العمليات الإنسانية، بكل السبل الممكنة، من أجل التعامل مع التدفقات الجديدة من اللاجئين الأفغان.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بالدور الحيوي للأمم المتحدة في البحث عن خطة سلام لأفغانستان. ويعتزم الاتحاد دعم مبادرات الأمين العام وممثله الخاص وتقديم إسهام بناء، فيما يتعلق بالسعي إلى حل سياسي داخلي وخطة لإعادة بناء البلد على حد سواء. ويشدد الاتحاد أيضا على أهمية البُعد الإقليمي في إحلال الاستقرار في أفغانستان.

ويجب أن نقدم إسهاما ملائما إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بحيث نضمن قدرته على العمل بكفاءة. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لمعونة المشردين داخل بلادهم. ولذلك نرحب بإنشاء وحدة داخل الأمانة العامة لتلبية احتياجاتهم الخاصة. وفي أعقاب الهجمات الأخيرة على موظفي المعونة الإنسانية لا يسع الاتحاد الأوروبي إلا أن يطالب مرة أخرى بتأمين سلامة وأمن العاملين بالمعونة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة عموماً.

لقد بات نزع السلاح وعدم الانتشار يشكلان الآن، أكثر من أي وقت مضى، حجر الزاوية في أي هيكل للسلم والأمن، ولذلك يجب أن يخضعا لقواعد إلزامية متعددة الأطراف. وفي ظل هذه الخلفية، نود تعزيز نظام عدم الانتشار وتشجيع البدء السريع بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ويجب أيضا أن نحارب انتشار القذائف التسيارية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وأن نواصل العمل من أجل القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، أظهرت الأمم المتحدة في العام الماضي أنها باتت أفضل تجهيزا وتنظيما مما كانت عليه في السابق. فعلى سبيل المثال، أود أن أذكر عملياتها في تيمور الشرقية وإريتريا وسيراليون. وهكذا تم إحراز تقدم على أرض الواقع في تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي. ولكن يبقى الكثير مما يجب عمله، وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم النشط لتحسين قدرات إدارة عمليات حفظ السلام ومناصرة إعطاء المنظمة الموارد التي تحتاجها لتمكينها من التنفيذ الفعال لمهماتها التي تزداد تعقيداً.

والمطلوب نهج شامل وطويل الأجل لحل الخلافات في الرأي وتعزيز السلام ومنع عودة نشوب الصراعات. والاتحاد الأوروبي، الذي يبني حاليا قدرته العسكرية وقدرته على إدارة الأزمات المدنية، يعمل بنشاط على تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مجال منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات والمعونة الإنسانية والتعمير بعد الصراع والتنمية طويلة الأجل.

وتبقى البلقان، المنطقة القريبة جدا من بلدان الاتحاد الأوروبي، في مركز الأنشطة الخارجية. إننا نحافظ بعزم على التزامنا بالإسهام في بناء منطقة أمن ورخاء وديمقراطية هناك، حيث يمكن أن تزدهر مجتمعات متعددة الأعراق في حرية. ولقد كان التقدم رائعا ومشجعا، ولكن ما زال الوضع للأسف هشاً في حالات عديدة. ولا بد أن يبقى المجتمع الدولي يقظا ويجب ألا يسمح للمتطرفين، أيا كان نوعهم، باستخدام العنف لإفساد ما تم عمله حتى الآن لإحلال الاستقرار.

والحالة في الشرق الأوسط تزداد سوءا. ومن الطبيعي أن عدم وجود أي أفق سياسي يشجع على استمرار المواجهة ويفيد المتطرفين. فالتحدي والخوف والكراهية أمور تدفع عقول الناس إلى التطرف. ويدعو الاتحاد الأوروبي الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث ما زال لدينا الوقت، إلى استئناف عملية السلام فورا ودون شروط مسبقة على أساس تقرير ميتشيل. ويطالب السلطات الإسرائيلية بأن تسحب قواتها على الفور من مناطق الإدارة الفلسطينية. ويطالب السلطة الفلسطينية بأن تبذل قصارى جهدها لاعتقال المسؤولين عن العنف ضد إسرائيل.

ومن الضروري الحفاظ على ما تم إنجازه حتى الآن في عملية السلام أي: مبادئ مؤتمر مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام، فضلا عن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاتفاقات التي وقّع عليها الطرفان، والتي أسفرت بالفعل عن نتائج حقيقية على أرض الواقع وعن تقدم يرتكز على المفاوضات السابقة. ويطالب

الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين ببذل قصارى جهدهما في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات، دون شروط مسبقة، بهدف تحقيق الطموحات المشروعة لشعوب المنطقة، كما حددها مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١. وبالنسبة للفلسطينيين فإن إقامة دولة ديمقراطية قابلة للبقاء وإنهاء احتلال أراضيهم أمران أساسيان. ولا بد أن يتمتع الإسرائيليون بحق العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. ويذكِّر الاتحاد الأوروبي أيضا بأن البحث عن السلام الشامل والدائم في المنطقة يتطلب أخذ الجانبين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني في الاعتبار كما يجب. وينبغي أن ينطبق المبدأ ذاته على حل هاتين الحالتين.

وإنه واجب الأطراف نفسها بصفة أساسية أن تحاول التوصل إلى السلام من خلال التفاوض على كل العناصر الخاصة بالوضع النهائي. وسوف يشمل هذا إيجاد حل عملي وعادل لقضيتي القدس واللاجئين المعقدتين بشكل خاص، وكذلك لقضايا الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني.

ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على استعداده، في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والشركاء الآخرين المعنيين، للعمل على تحقيق تسوية نهائية للصراع. ونحن نؤمن بأنه بات مطلبا ملحا أن توضع مبادرة لحث الأطراف بقوة على استئناف الحوار السياسي بينها.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الوضع القائم في قبرص أمر غير مقبول. ونعرب هنا عن خيبة أملنا حيال القرار الذي لا مبرر له والذي اتخذه الجانب التركي برفض دعوة الأمين العام إلى استئناف المحادثات. وما زلنا نؤيد المساعي التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للمسألة القبرصية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن فداحة المآسي التي تعيشها القارة الأفريقية تتطلب منا عملا حاسما، على كل الصعد، بغية التصدي للأسباب الجذرية المباشرة لتلك الصراعات. فالصراعات الدائرة في أفريقيا تزداد تعقيدا وآثارها التي تتجاوز الحدود أصبحت أشد تدميرا. كما أن الأزمات التي تشهدها منطقة البحيرات الكبرى في غرب أفريقيا، وفي زمبابوي وفي القرن الأفريقي تتطلب من المنظمة مزيدا من اليقظة. وتوضح تلك الأزمات كذلك مدى الحاجة إلى نهج دولي شامل ومتكامل. ولقد رحبنا وبكل حماس بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي أطلقت في مؤتمر قمة لوساكا لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأعلن الاتحاد الأوروبي استعداده للتجاوب، حيث دخل بالفعل في حوار على أرفع المستويات مع الاتحاد الأفريقي.

وفي مؤتمر قمة الألفية، آلينا على أنفسنا بلوغ مجموعة من الأهداف الإنمائية. وذلك مشروع طموح بالفعل، ينطوي، في جملة أمور، على الحكم الصالح في كل بلد وعلى الصعيد الدولي. ويشدد الاتحاد على ضرورة قيام شراكة معززة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وهذه الشراكة تنطوي على التزامات وجهود مشتركة وإن كانت متفاوتة من كل البلدان.

وعلينا في المقام الأول، أن نبذل كل جهد ممكن من أجل استئصال الفقر. ولقد كانت هناك تعهدات جديدة وهامة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمنعقد في بروكسل في شهر أيار/مايو الماضي. والتزم الاتحاد الأوروبي بتوفير مزيد من المساعدات، وفتح أسواقه من خلال مبادرة ''كل شيء إلا الأسلحة''، والتزم كذلك بالتمويل الكامل لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولم يتبق الآن سوى وضع اللمسات الأخيرة على آليات المتابعة لبرنامج العمل لأقل البلدان نموا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي كذلك إيلاء الأولوية للتنمية في أفريقيا.

وستتاح لنا الفرصة لمواجهة التحديات الرئيسية وتحقيق الأهداف الأساسية لإعلان الألفية من خلال مؤتمرين دوليين أساسيين. ففي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في آذار/مارس المقبل في مونتيري، المكسيك، سيتم التركيز على تحسين التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية، واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية وتحسين تعبئة الموارد.

وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نأمل في تعزيز استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها وحمايتها بشكل مستدام باعتبارها عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نأمل في أن يتحقق التكامل في العمل بشأن البيئة والفقر، وضمان أن تكون العولمة في خدمة متطلبات التنمية المستدامة، مع تحسين طرق إدارة الشؤون العامة والمشاركة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يستكشف بمعية شركائه إمكانية التوصل إلى ميثاق عالمي جديد من أجل التنمية المستدامة خلال مؤتمر القمة هذا. وينبغي أن ينطوي هذا الميثاق على التزامات من كل من الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى. وينبغي أن يفضي هذا الميثاق إلى اتخاذ تدابير ملموسة بغية تحسين تنفيذ سياسات التنمية المستدامة. ونأمل أن تبادر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون إبطاء إلى الالتزام بأن تكون ممثلة في كل من مونتيري وجوهانسبرغ على أعلى مستوى سياسي ممكن.

ولقد كان الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد عام ١٩٩٢. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في كل من بون ومراكش، ونلتزم بالتصديق على بروتوكول كيوتو على جناح السرعة.

كما أحرزنا للتو توافقا حكوميا دوليا في الآراء على أرفع مستوى بشأن الاستراتيجية اللازمة لوقف الانتشار المروع لوباء الإيدز عالميا. ولقد كانت هذه الخطوة خطوة كبرى إلى الأمام، إلا أن الطابع الملح والمفجع للمشكلة يتطلب طموحا أكبر. وسوف نشارك بصورة نشطة في إنشاء الصندوق العالمي الجديد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل، وسنقوم بدور فاعل في كل العمليات المنبثقة عن الدورة الاستثنائية المنعقدة في شهر حزيران/يونيه الماضي، بغية إنفاذ إعلان الالتزام بشأن مكافحة الإيدز، من خلال تدابير هامة.

وثمة تحديات أخرى، من بينها التغيرات الديمغرافية المنتظرة والتي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. كما أن الجمعية العالمية الثانية بشأن المسنين، التي ستنعقد في مدريد في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ستتيح لنا الفرصة للعمل معا من أجل بناء مجتمع لكل الأعمار.

إن مؤتمر قمة الألفية قد أتاح لنا أن نتصدى، وعلى أرفع مستوى، للتحديات الكبرى التي تواجه المجتمع العالمي. وعلينا الآن أن نولي اهتمامنا لعملية متابعة الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات، مع كل الاحترام الواجب للأهداف السامية والمتوازنة التي تضمنها ذلك النص الأساسي. ولهذا، فإننا نحتاج إلى بيانات ذات مصداقية مع الاعتماد على آلية وعمليات المتابعة الحالية وعلى الجهود المتضافرة من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي التي يمكنها مساعدتنا في تحقيق تلك الأهداف.

وعلينا كذلك أن نواصل إصلاح منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التنفيذية. كما أن تعزيز مجلس الأمن وإصلاحه الشامل من جميع جوانبه لا بد وأن يتواصل بكل عزم. وإذا أردنا أن يكون مجلس الأمن قادرا على التصدي بمزيد من

الفعالية لكل التحديات الآنية الكبرى، فلا بد لنا من تكثيف جهودنا.

وبالنظر إلى ما وراء التعقد الهائل والمتزايد لأعمالنا على الصعيد الدولي، ينبغي أن تبرز مناقشاتنا هذه الحقيقة الأساسية: إن شئنا أن نشيد عالما أكثر سلما من خلال احترام القانون، والتضامن والتسامح، لا بد لنا من تعزيز ترابطنا في وجه التحديات الجديدة، التي تواجهنا، وأن نكثف جهودنا للنهوض بحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال هذا المحفل للأمم المتحدة، نرد على رسل الدمار بمُثُلنا المشتركة، التي ستكون أقوى من الحقد والانقسام بين البشر. فهذا الصرح الذي أرسيت دعائمه في أرواحنا وفي قلوبنا، لن يُقهر أبدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للمتكلم التالي، معالي السيد أناتولي م. زلينكو، وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، السيد هان سونغ - سو، على انتخابه لهذا المنصب الهام والمسؤول. وباسم وفد أوكرانيا، أود أن أؤكد له دعمنا الكامل متمنيا له كل النجاح في عمله. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفه، السيد هاري هولكيري، الذي أتاحت مهارته الدبلوماسية وحنكته السياسية للجمعية أن تحقق نتائج هامة في دورتها الخامسة والخمسين.

وقبل عام مضى، وفي مؤتمر قمة الألفية، اعتُبرنا، نحن ممثلو دول العالم، مبشرين بعصر جديد. وقد ترددت في ذلك التجمع الذي لا يُنسى للأمم المتحدة كلمات أعطت للبشرية أملا في نموذج جديد وعادل للعلاقات الدولية في القرن الجديد: نموذج يقوم على الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح والمسؤولية المشتركة، تلك القيم الأساسية المكرسة في إعلان الألفية قد حددت معالم الطريق الذي ستتبعه شعوب العالم في العصر الجديد.

ولكن، بينما نسعى جاهدين إلى تنفس هواء المستقبل المنعش، فقد ابتلعنا، بدلا من ذلك، ملء الفم من الرماد والتراب. ففي ١١ أيلول/سبتمبر، أصيب العالم الحديث بجرح غائر. وقد تسببت وفاة أناس أبرياء في شعور كل المنادين بالقيم العالمية للحياة والحرية، بصدمة عميقة.

إن الأعمال الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة قد أظهرت أن فلسفة الكراهية، التي ليس لها أي ارتباط ديني أو عرقي أو لغوي، قد أصبحت من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم المعاصر. ويقتضي هذا الخطر ردا دوليا عاجلا وواضحا.

وإن أوكرانيا تشاطر الشعب الأمريكي آلامه وتؤيد تصميم الولايات المتحدة على الوقوف بحزم ضد مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية ومناصريهم ومحرضيهم تأييدا كاملا.

وقد انضممنا إلى التحالف العالمي لمحاربة الإرهاب دون أي تردد لأننا نقر بضرورة توحيد جهود المجتمع الدولي للتصدي للمخاطر الجديدة.

إن الحملة العسكرية في أفغانستان، التي تستهدف قلب الإرهاب الدولي، هي المرحلة الأولى ، وعنصر ضروري في هذه الجهود. بيد أن من الواضح أيضا أن الشعب الأفغاني، الذي يعيش في حالة من الأزمة الإنسانية الدائمة، قد أصبح رهينة للإرهاب. ونتيجة لذلك، فإنه لا يمكن وضع حد لهذه الأزمة دون بذل جهود سياسية ودبلوماسية مستمرة من أجل التوصل إلى حل.

وترحب أوكرانيا بالأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام وممثله الخاص، الأخضر الإبراهيمي، وتؤيد مساهمتهما البناءة في تحقيق الاستقرار للحالة في أفغانستان.

وإننا مقتنعون بأن الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز وتحسين الآليات القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تعطى أيضا زخما سياسيا قويا. وفي هذا السياق، فإن التعجيل بإنجاز العمل على وضع مشروع اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب يتسم بأهمية خاصة.

كما يسرني أن أذكر أن الاقتراح الذي تقدم به بلدي لعقد اجتماع وزاري لمجلس الأمن لمناقشة مسألة اتخاذ المزيد من الخطوات في إطار الرد العالمي على الإرهاب الدولي قد حظي بتأييد جماعي من أعضاء المجلس. وما من شك في أنه سيتم اتخاذ خطوات حاسمة، في سياق جلسة كهذه، لتحديد الوسائل والأساليب الرئيسية لمحاربة الإرهاب.

كما نؤكد أن هناك ضرورة لاتخاذ ترتيبات مؤسسية مناسبة لتنسيق وإكمال الجهود الفردية التي تبذلها الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب الدولي وكفالة تنفيذ الصكوك القانونية التي قمنا بوضعها بأكفأ وسيلة ممكنة. وينبغي ألا يصبح أي كيان من هذا القبيل مجرد هيئة بيروقراطية أخرى، بل ينبغي أن يكون آلية فعالة للإسهام في توحيد الجهود الدولية في هذا المجال.

وإجلالا لذكرى ألوف الضحايا الذين سقطوا في الاعتداءات الإرهابية ومواصلة توحيد جهودنا لمحاربة شرور الإرهاب، أود أن أقترح، باسم حكومة أوكرانيا، إعلان تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر يوم الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب الدولي. وإني آمل في أن يحظى هذا الاقتراح بتأييد الجمعية العامة، التي ستقوم عندئذ بتثبيت هذا اليوم كرمز لتذكُّرنا ووحدتنا وتصميمنا.

وترحب أوكرانيا بالقرار الذي اتخذته هذا العام لجنة نوبل النرويجية بمنح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة وأمينها العام، كوفي عنان. إنه تماما قائد من النوع الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة اليوم وهي تواجه التحديات العالمية الجديدة.

هل نحن على استعداد للوقوف في وجه هذه التحديات؟ وهل أدركنا تماما أن تدهور الحالة في العالم يرجع إلى انعدام المساواة القائم والمتأصل على الصعيد الدولي؟ وأخيرا، كيف ستُذكر الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة - كدورة تمكنت من وضع حد لعصر الأوهام، أو كمنتدى تمكَّن من توحيد أسرة الأمم المتحدة؟

إن الأمم المتحدة تدخل فترة جديدة من تاريخها. وتعتقد أوكرانيا اعتقادا جازما، من منظور استراتيجي، بأن تعزيز مركز الأمم المتحدة بوصفها مركز النظام الحديث للعلاقات الدولية ينبغي أن يصبح المهمة الرئيسية لهذه المنظمة.

ولقد أدت الأعمال الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة إلى توحيد المجتمع الدولي وتوطيده. لماذا انتظر وقوع الخسارة المأساوية للألوف من الضحايا الأبرياء حتى يدرك أن هناك ضرورة حيوية لوحدة العمل من جانبه؟

وإننا نعتقد بأن جوهر الدور الرائد الذي تؤديه الأمم المتحدة يكمن في كفالة الرد الفعال على التحديات الجديدة للأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء. بيد أن هذا الدور، لايمكن الاضطلاع به بصورة فعالة إذا لم نحسن النموذج القائم لاتخاذ القرارات وتنفيذها على الصعيد الدولي.

هذا هو سبب تأييد بلدي بنشاط لإصلاح مجلس الأمن. فنحن نعتبر أن هذا الإصلاح لا يؤدي إلى إضعاف

الأسس التي يرتكز عليها عمل المجلس، بل على العكس، يشكل خطوة سوف تؤدي إلى تعزيزها، بكفالة جعلها تعكس حقائق العالم الحديث بصورة أفضل.

وهذا العام، تنهي أوكرانيا فترة عضويتها في مجلس الأمن. وإنني أعتقد بأن الخبرة التي اكتسبناها سوف تساهم في دفع عملية التغيير. وسوف نؤيد باستمرار ضرورة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وتوسيع عضويته. ولسوف تعمل أوكرانيا بكل نشاط، بوصفها من دول وسط أوروبا، على كسب التأييد لتخصيص مقعد إضافي لهذه المنطقة في عضوية المجلس.

وإننا نرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لفلسفة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ولمشكلة الجزاءات. ولقد قامت أوكرانيا – التي هي اليوم من بين أكبر الدول الـ ١٠ المساهمة بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – لسنوات عدة وباستمرار بتأييد إنشاء آليات وقائية فعالة للأمم المتحدة.

وفي مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة مجلس الأمن المعقودين في العام الماضي، أكد رئيس جمهورية أوكرانيا، ليونيد كوتشما، ضرورة وضع استراتيجية للأمم المتحدة من أجل المنع الشامل للصراعات بالاستناد إلى توسيع نطاق استعمال الدبلوماسية الوقائية.

ويسرني أن ألاحظ أن التوصيات المتعلقة بالمنع التي قدمها الأمين العام كوفي عنان في تقريره في حزيران/يونيه تردد صدى الاقتراح الذي تقدم به رئيس جمهورية أوكرانيا. وإننا نعتقد بأن الأمم المتحدة تمتلك الخبرة والموارد اللازمة لتحسين دورها في هذا الميدان، ولا سيما من خلال إنشاء مراكز إقليمية لرصد مجالات الصراع المحتملة، وكذلك عن طريق الاستعمال الفعال لعمليات الانتشار الوقائي.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، نحن نؤيد وضع منهجية متوازنة جيدا لفرضها وتنفيذها ورفعها. إن قوة النفوذ الحاسمة هذه ينبغي ألا تتحول إلى كيد سياسي يرتد إلى صاحبه.

كما إننا مقتنعون بالحاجة الملحة إلى مواصلة توطيد الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وإننا نأمل، بالاستناد إلى تقييم واقعي لإمكانية المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أن يسفر هذا المؤتمر عن زيادة عدد الأطراف في هذه المعاهدة، التي صدّقت عليها أوكرانيا في العام الماضي.

وأود أن أذكر أيضا أن أوكرانيا ستكمل الشهر القادم المرحلة الثالثة والأخيرة من تدمير الأسلحة الاستراتيجية بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت). وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، دمرت أوكرانيا آخر قاعدة للقذائف التسيارية العابرة للقارات لديها. وطوينا بذلك صفحة من أهم صفحات تاريخ نزع السلاح النووي. ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في ضمان فعالية نظام الاستقرار الاستراتيجي في العالم.

وتؤيد أوكرانيا مواصلة الأمم المتحدة تطوير نهج عالمي تجاه مسألتي كفالة تحقيق تنمية مستدامة في العالم واستئصال الفقر منه. ونأمل أن تكون نتيجة المؤتمر العالمي المعني بتمويل التنمية خطوة عملية في تعبئة الموارد الوطنية والدولية لحل هاتين المشكلتين.

ونعتزم أيضا اتخاذ خطوات عملية لحل مجموعة من مسائل حماية البيئة. وتعول أوكرانيا، بوصفها بلدا لا يزال يعاني من مأساة تشيرنوبل، على مزيد من المشاركة الفاعلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات التنفيذية الأخرى

التابعة للمنظمة في عملية إزالة التبعات الطويلة الأجل لهذه الكارثة.

وترى أوكرانيا أن الكوارث الثقافية والروحية ليست أقل تدميرا من الكوارث الطبيعية. والتنوع الثقافي هو أثمن كنز منح للبشرية وأكثره حساسية. وقد كان لأوكرانيا شرف المشاركة في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة المعني بإعلان سنة ٢٠٠٢ سنة الأمم المتحدة لحماية الإرث الثقافي العالمي، وهي تدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرة. والعمل النشط لحماية الإرث التاريخي والثقافي للبشرية ليس ضرورة أساسية فحسب، بل إنه مسؤوليتنا الأخلاقية أيضا تجاه الأجيال السابقة واللاحقة.

ويحمل عام ٢٠٠١ ذكرى سنوية لبلادنا. ففي ٢٤ آب/أغسطس احتفلت أوكرانيا بمرور أول عقد على استقلالها. وكانت هذه السنوات العشر حافلة بالعمليات المعقدة. وجاءت النتيجة الرئيسية لتعزيز وضع أوكرانيا كدولة أوروبية مسالمة مستقلة. وقد حققنا تنمية اقتصادية مستقلة نتيجة للإصلاحات المتسقة، وتشارك بلادي بفاعلية في العمليات الإقليمية الأوروبية.

وتساهم أوكرانيا في تسوية ما يسمى بالصراعات المجمدة، في أبخازيا، جورجيا، وفي ترانسدنيستري، مولدوفا، على وجه التحديد. وتشعر أوكرانيا، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء الأمين العام لجورجيا، بقلق حيال بطء سير عملية السلام في أبخازيا - جورجيا.

وتتخذ أوكرانيا موقفا فاعلا بالنسبة لتسوية الحالة في جمهورية مقدونيا. وحل مشكلة البلقان، التي عمرت قرونا، مهمة طموحة وملحة بالنسبة لأوروبا في القرن الجديد.

ونلاحظ بقلق أيضا زيادة حدة التوتر في الشرق الأوسط أثناء العام الماضي. ويثبت تاريخ الصراع في الشرق الأوسط بأكمله أنه حلقة مفرغة لا يمكن كسرها إلا من خلال نبذ العنف وإنعاش الثقة المتبادلة والتسامح بين طرفي الصراع.

وتستهل الأمم المتحدة فترة جديدة ومعقدة من أنشطتها. ويعود الأمر لنا لنحدد كيف ستخرج الأمم المتحدة من مواجهة هذه التحديات الجديدة، متحدة أم منقسمة. وأعتقد أن حكمة هذا المنتدى، الذي جرى تعهده على مدى عقود بالعمل الشاق والمسؤول، ينبغي أن تكفل الخروج بسيناريو متفائل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.